الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة –

كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم : العلوم التجارية

المـوضوع

دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر خلال الفترة (2002-2013)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في(العلوم التجارية)

تخصص :تجارة دولية

إعداد الطالب:

- **منيب إيمان**

الأستاذ المشرف :

- **طاهري فاطمة الزهراء**

رقم التسجيل :	..... / 2015
تاريخ الإيداع	.....

الموسم الجامعي : 2014-2015

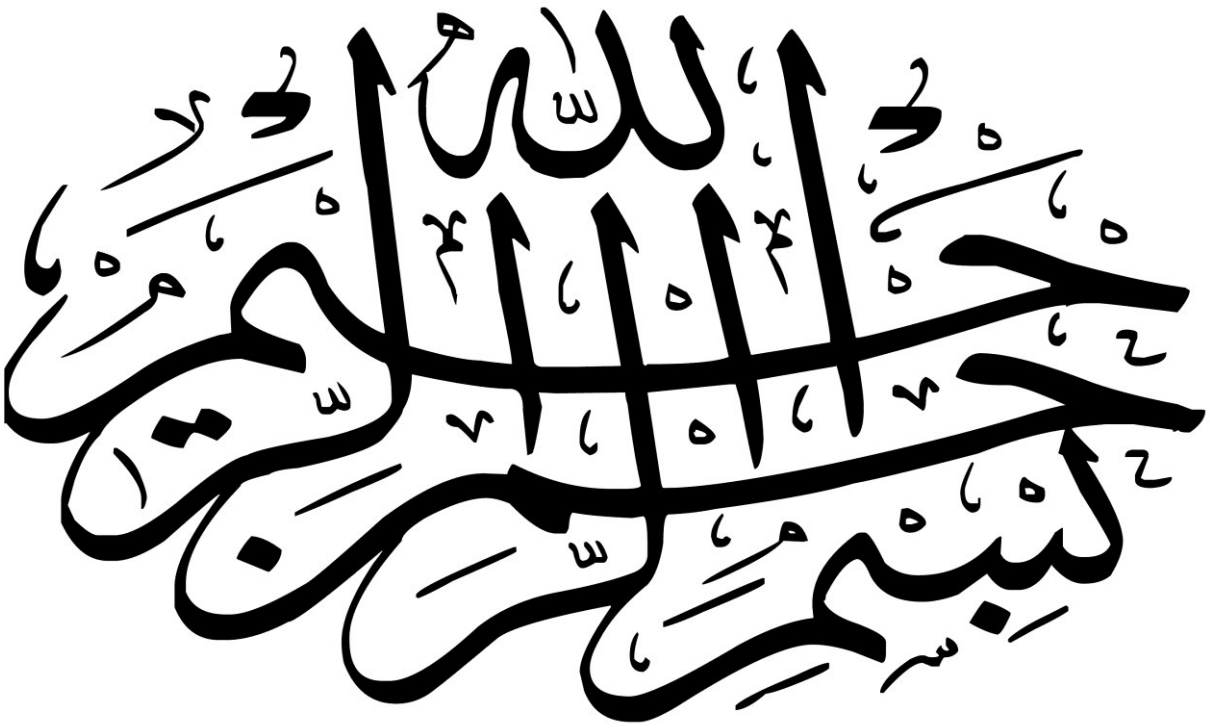
بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحِيمِ

(رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ

وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي

عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٩﴾

سورة النمل الآية 19

كلمة شكر

أحمد الله سبحانه وتعالى و أشكره بأن وفقني لإنجاز و لإتمام هذا العمل المتواضع، الذي هو ثمرة جهد متواصل.

يسعدني أن أتقدم بأسمى معاني الشكر و العرفان للأستاذة الفاضلة طاهري فاطمة الزهراء" التي لم تبخل علي بنصائحها ودعمها، فما لقيت منها من رحابة صدر و مساعدة حفزني على بذل جهد أكبر، آملا أن يكون هذا العمل في المستوى المطلوب.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ المحترم رحماني موسى الذي قدم لي يد العون في إتمام هذا العمل

كما أتقدم بالامتنان إلى كل موظف في كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

فالشكر كل الشكر لكل هؤلاء و كل الذين ساعدوني و لو بكلمة طيبة.

فهـرس

المحتويـــات

المـوضوع	الصفحة
إهداء	
كلمة شكر	
ملخص	
مقدمة	أ-ح
الفصل الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور عام	2
تمهيد	2
المبحث الأول : الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر	3
المطلب الأول :ماهية الاستثمار واهم أشكاله	3
الفرع الأول : تعريف الاستثمار	3
الفرع الثاني: أهم أشكال الاستثمار	4
المطلب الثاني : تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر	4
الفرع الأول :تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر المنظمات الاقتصادية الدولية	4
الفرع الثاني: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر بعض الاقتصاديين	5
المطلب الثالث : نظريات و محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	6
الفرع الأول:النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر	6
الفرع الثاني:محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	10
المطلب الرابع: دوافع و أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	12
الفرع الأول:دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر	12
الفرع الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	13
المبحث الثاني: الاتجاهات العامة للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي	19
المطلب الأول : تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و اتجاهاته على الصعيد العالمي (2002 – 2013)	19
الفرع الأول : تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (2002 – 2013)	19
الفرع الثاني : التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2002 – 2013)	20
المطلب الثاني: الاستثمار المباشر في الدول العربية	22
الفرع الأول :تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية خلال (2002 – 2013)	22

الفرع الثاني : آليات تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية	25
المطلب الثالث: تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر	27
الفرع الأول :الآثار الايجابية للاستثمارات الأجنبية المباشرة	27
الفرع الثاني : الآثار السلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة	27
المبحث الثالث : تجارب البعض الدول في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر	29
المطلب الأول : تجربة ماليزيا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر	29
الفرع الأول:مراحل تطور الاقتصاد الماليزي	29
الفرع الثاني: ::تشجيع و تحفيز الاستثمار الأجنبي في ماليزيا	30
الفرع الثالث : نتائج الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الماليزي	31
المطلب الثاني : تجربة تركيا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر	32
الفرع الأول:تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا	33
الفرع الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تركيا خلال الفترة (2002 – 2013)	34
المطلب الثالث : تجربة مصر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر	36
الفرع الأول : تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر	36
الفرع الثاني :الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال الفترة (2002-2013)	38
خلاصة الفصل	40
الفصل الثاني : استراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر	
تمهيد	42
المبحث الأول: ماهية التصدير	43
المطلب الأول : مفهوم التصدير	43
الفرع الأول: تعريف التصدير	43
الفرع الثاني: أهمية التصدير	44
المطلب الثاني : أنواع التصدير	45
المطلب الثالث : مؤشرات الصادرات	46
الفرع الأول: نسبة الصادرات غلى النتاج المحلي الإجمالي للدولة	46
الفرع الثاني: نسبة تغطية الصادرات للواردات	46
الفرع الثالث: النسبة التي تخصص للتصدير من الإنتاج المحلي للسلع أو المجموعات السلعية الرئيسية	46
الفرع الرابع: التركيز السلعي للصادرات	47

المبحث الثاني : مكانة الصادرات في الاقتصاد الجزائري	48
المطلب الأول : أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري وأثر الأزمات عليه	48
الفرع الأول : مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري	48
الفرع الثاني : أثر الأزمات النفطية على الاقتصاد الجزائري	48
المطلب الثاني : مخاطر الريع البترولي على الاقتصاد الجزائري	50
الفرع الأول : مخاطر تقلبات الأسعار و انخفاض المرد ودية	50
الفرع الثاني: مخاطر فقدان الاستقلال الاقتصادي للدولة	51
الفرع الثالث: مخاطر نضوب المخزون النفطية	51
المطلب الثالث: مبررات اللجوء إلى تنمية الصادرات غير النفطية	52
الفرع الأول : النزعة الحمائية	52
الفرع الثاني: معدل التبادل	52
الفرع الثالث: الدين الخارجي	52
المطلب الرابع: مشاكل ترقية الصادرات في الجزائر	53
الفرع الأول: المشاكل على المستوى الجزئي	53
الفرع الثاني: المشاكل المتعلقة بالمحيط الاقتصادي	53
الفرع الثالث : المشاكل المتعلقة بالمحيط المؤسساتي و التشريعي	54
المبحث الثالث: وضع استراتيجية وطنية لتنمية الصادرات غير النفطية	55
المطلب الأول : مفهوم إستراتيجية تنمية الصادرات	55
الفرع الأول: مفهوم تنمية الصادرات	55
الفرع الثاني : مفهوم استراتيجية تنمية الصادرات	55
الفرع الثالث : محاور إستراتيجية تنمية الصادرات	56
المطلب الثاني : إجراءات و آليات التصدير في الجزائر	58
الفرع الأول : إجراءات تنمية الصادرات في الجزائر	58
الفرع الثاني : التحفيزات الممنوحة للمصدرين	59
المطلب الثالث : الهيئات المساهمة في تنمية الصادرات غير النفطية	61
الفرع الأول: إعادة تنظيم دور وزارة التجارة في مجال التجارة الخارجية	61
الفرع الثاني: الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية PROMEX	62
الفرع الثالث : الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين ANEXAL	62
الفرع الرابع : إنشاء الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات CAGEX	62

الفرع الخامس: الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة CACI	62
الفرع السادس: تصميم برنامج جزائري– فرنسي لدعم الصادرات خارج المحروقات	63
المطلب الرابع : محاور إستراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر	63
الفرع الأول: تأهيل المؤسسات الوطنية	64
الفرع الثاني : تفعيل برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	66
الفرع الثاني : تفعيل دور صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	68
الفرع الثالث: جذب الاستثمار الأجنبي المباشر	69
خلاصة الفصل	71
الفصل الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر	
تمهيد	73
المبحث الأول: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	74
المطلب الأول: قانون الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و اتفاقياته الدولية المبرمة	74
الفرع الأول:عرض الإطار التشريعي لقانون الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	74
الفرع الثاني: اتفاقيات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الدولية المبرمة من طرف الجزائر	78
المطلب الثاني: تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	80
الفرع الأول :الإصلاحات الاقتصادية	81
الفرع الثاني: الحوافز الممنوحة للمستثمرين	82
الفرع الثالث: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر	83
المطلب الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر حسب المؤشرات العالمية	85
الفرع الأول: حسب مؤشر التنافسية العالم	85
الفرع الثاني :مؤشر سهولة حسب أداء الأعمال	89
الفرع الثالث: حسب مؤشر التنمية البشرية	90
الفرع الرابع: حسب المؤشر المركب للمخاطر القطرية	91
المطلب الرابع: عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	92
المبحث الثاني: انجازات إستراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر (2002-2013)	94
المطلب الأول: حصيلة التجارة الخارجية للاقتصاد الجزائري (2002-2013)	96
المطلب الثاني: تطور قيمة الصادرات غير النفطية خلال الفترة (2002-2013)	96

المطلب الثالث: التركيز السلعي و الجغرافي للصادرات غير النفطية في الجزائر	98
الفرع الأول: التركيز السلعي للصادرات غير النفطية في الجزائر خلال الفترة (2002-2013)	98
الفرع الثاني: التركز الجغرافي لصادرات الجزائر خارج المحروقات خلال فترة (2005-2014)	102
المبحث الثالث : أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر	104
المطلب الأول: أداء الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2001-2013)	104
المطلب الثاني: التوزيع القطاعي و الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	106
الفرع الأول: التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية في الجزائر	106
الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	107
المطلب الثالث: دراسة إحصائية لدور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر	108
خلاصة الفصل	114
خاتمة عامة	116
قائمة المصادر و المراجع	121
فهرس المحتويات	**131**

قائمة الجداول و الأشكال

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول العربية خلال الفترة (2012-2013)	24
02	تطور الأداء في مؤشر أفضل ممارسات ترويج الاستثمار العالمي	26
03	الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تركيا خلال الفترة (2002-2013)	34
04	تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تركيا حسب الدول المستثمرة خلال الفترة (2002-2013)	36-35
05	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر خلال الفترة (2002-2013)	38
06	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من اكبر 20 دولة مستثمرة خلال الفترة (2002-2012)	39
07	الميزان التجاري الجزائري لعامي (1997-1998)	49
08	حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة (1991-1997)	77
09	عدد اتفاقيات الاستثمار الدولية الجزائرية حتى نهاية ماي 2011	80
10	تصنيف الجزائر ضمن تقرير التنافسية العالمي للفترة (2011-2012) و (2012-2013)	86
11	رصيد التجارة الخارجية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2002-2013)	94
12	تطور الصادرات غير النفطية خلال الفترة (2002-2013)	97

13	التركيب السلعي للصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2002-2013)	98
14	أهم المنتجات المصدرة خارج المحروقات خلال الفترة (2005-2013)	100
15	أهم العملاء الرئيسيين للجزائر خارج قطاع النقط خلال الفترة(2005-2014)	102
16	تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2001-2013)	103
17	توزيع الاستثمارات الأجنبية المنجزة حسب القطاعات (2002-2013)	106
18	توزيع الاستثمارات الأجنبية المنجزة حسب دول المصدر (2002-2013)	107
19	اختبار إعتدالية التوزيع	108
20	اختبار نموذج الدراسة	110
21	تحليل تباين الانحدار ANOVA	112
22	Coefficients المعاملات	112

فهرس الأشكـــال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	دورة حياة المنتج الدولي	09
02	أهداف برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية	65
03	منحنى ترتيب الجزائر في مؤشر حماية المستثمرين مقارنة مع مجموعة من الدول لسنة **2010**	80
04	تطور حصيلة التجارة الخارجية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2013)	95
05	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2001-2013)	105
06	منحنى تطور كل من الصادرات غير النفطية و الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2001-2013)	110

مقـــدمـــة

تتسم البيئة الدولية الراهنة باحتدام التنافس على رؤوس الأموال الأجنبية بين مختلف الدول المتقدمة و الدول النامية على حد سواء . و ذلك نتيجة للدور الهام الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الإنتاجية و نقل التكنولوجيا و المساهمة في رفع مستويات المداخيل والمعيشة و خلق المزيد من فرص العمل التعزيز في قواعد الإنتاج وتحسين المهارات و الخبرات الإدارية و تحقيق ميزات تنافسية في مجال التصدير والتسويق .

ويحتل الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية استثنائية في الدول النامية التي تعاني من تفاقم أزماتها المالية الشيء الذي زاد من حدته تقلص مصادر التمويل المختلفة و في ظل تصاعد مؤشرات المديونية و تضخم التكاليف المرافقة لاقتراضها من العالم الخارجي فإن مصادر التمويل التي تبقى متاحة أمامها تنحصر في العمل على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة و تنشيط الاستثمار المحلي و السيطرة عليه من جهة أخرى.

و الجزائر هي الأخرى باعتبارها إحدى الدول النامية التي تعاني من الأحادية في التصدير، حيث يهيمن فيها النفط على أكثر من 95% من إجمالي الصادرات ما جعل اقتصادها رهينا للأسواق الخارجية و تقلبات أسعار هذه المادة، كما أن تبني الجزائر للنظام الاشتراكي بعد الاستقلال و ما يعطيه هذا النظام من أولوية للصناعات الثقيلة و البتر وكيماوية و مشتقات البترول زاد الوضع تأزما خاصة مع انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية؛ ما حدى بالدولة الجزائرية إلى التفكير في مرحلة ما بعد النفط و ذلك بانتهاج إستراتيجية لتنمية صادراتها غير النفطية في إطار الإصلاحات الشاملة التي قامت بها و ذلك بإتباع مجموعة من الآليات و السياسات أهمها سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، و ذلك لما يتيحه هذا الأخير للدول المضيفة من اختراق للأسواق الدولية عن طريق شكل من أشكال الاختراق و هو التصدي ر، إذ أن قيام هذه الدول بجلب الشركات الأجنبية لأجل تجسيد استثماراتها وفق سياسة الإنتاج بغرض التصدير يعني الوصول إلى الأسواق الدولية نظرا لما تمتاز به هذه الشركات من مزايا ، وكمثال على ذلك نجد دول شرق آسيا قد لعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا مهما في تدعيم صادرات ها الصناعية في حالة توجيه إنتاج الشركات متعددة الجنسيات للتصدير.

حيث قامت السلطات القائمة على تسطير السياسة الاقتصادية في البلاد على إرساء قواعد قانونية ومراسيم تنفيذية وتهيئة كل الظروف التي تراها مناسبة لتحضير المناخ الاستثماري اللائق لانتقال رؤوس الأموال الأجنبية إليها و ذلك بغية إشراك الاستثمار الأجنبي المباشر في إستراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية .

1. إشكالية البحث:

انطلاقا من تزايد الاهتمام نحو ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر ، و ما يتيح من مميزات على مستوى الاقتصاديات من بينها الاقتصاد الجزائري الذي يعمل على جذب هذا الاستثمار من اجل تنويع صادراته باعتباره من أهم العوامل المؤثرة على مؤشر ترقيتها، ارتأينا صياغة إشكالية البحث كما يلي :

ما هو دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر؟

و تحت هذه الإشكالية الرئيسية تندرج أسئلة ثانوية، تتمثل في:

- ما هو الاستثمار الأجنبي المباشر ؟؛
- ما هي الضرورة الداعية إلى تبني الجزائر لتنمية الصادرات غير النفطية؟ وهل توصلت إلى النتائج المسطرة؟ ؛
- هل المناخ الاستثماري في الجزائر تتوفر فيه المحددات المحفزة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟ ؛
- ما هي النتائج التي حققها الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في مجال إستراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية ؟ ؛

2. الفرضيات:

- **الفرضية الرئيسية:** لا يقوم الاستثمار الأجنبي المباشر بأي دور في تنمية الصادرات غير النفطية عند مستوى دلالة 5 %؛
- الاستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن الاستثمار الذي يتم خارج حدود الدولة الأم؛

- إن الصعوبات الاقتصادية التي تعاني منها الجزائر نتيجة اعتمادها الشبه كلي على صادرات النفط دفعها لتبني إستراتيجية لتنمية و تنويع صادراتها؛
- لا تزال النتائج المحققة من إستراتيجية تنمية الصادرات جد ضعيفة رغم طول فترة تطبيقها في الجزائر؛
- لا يعتبر المناخ الاستثماري في الجزائر مناخ محفز لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛

3. أهداف الدراسة:

إن الغرض من تناولنا لهذا الموضوع في حقيقة الأمر ينصب حول محاولة تحقيق الأهداف الآتية:

- عرض وتقديم الإطار الفكري والنظري لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال ما تناوله المفكرون الاقتصاديون في أدبياتهم عبر مختلف المدارس ، إضافة إلى الإشارة كك3إلى تجارب بعض البلدان النامية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- تسليط الضوء على إستراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر و أهم الجهود المبذولة للخروج من دائرة الأحادية في التصدير؛
- التعرف على واقع المناخ الاستثماري في الجزائر ، إضافة إلى تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر؛
- محاولة إبراز الدور الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في تنمية صادراتها غير النفطية؛

4. أهمية الدراسة:

تأتي أهمية دراسة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الصادرات غير النفطية انطلاقا مما تلعبه الصادرات غير النفطية في تحقيق التنمية الاقتصادية و أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقيتها هذا من جهة، و من جهة أخرى خطورة موقف الاقتصاد الجزائري نتيجة اعتماده الشبه كلي على النفط، هذا بالإضافة

إلى يمكن أن يضيفه هذا الاستثمار على الاقتصاد الوطني جراء تواجده بالجزائر من توفير لمناصب الشغل و رفع القدرة الشرائية للمواطن.

5. مبررات اختيار الموضوع:

إن اختيارنا للبحث في هذا الموضوع يعود للأسباب الآتية:

- **الأسباب الموضوعية:**

– الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية اقتصاديات الدول و خاصة في مجال تنمية صادراتها ؛

– ضرورة العمل على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كوسيلة لتنويع صادراتها و الرفع من إنتاجية الاقتصاد الوطني؛

- **الأسباب الذاتية:**

– اهتمامنا بالموضوع في إطار التخصص– تجارة دولية –

– الرغبة الملحة في اطلاعنا أكثر على هذا الموضوع، و التعمق فيه، و إزالة الكثير من الغموض بشأنه كخطوة للتخلص فيه أكثر مستقبلا؛

– رغبة مني في توجيه رسالة إلى القائمين على رسم السياسة الاقتصادية في الجزائر إلى ضرورة البحث عن سبل أخرى جديدة في تنمية صادراتنا بالاعتماد على سياسات ديناميكية لها الدور الفعال في ذلك كالاستثمار الأجنبي المباشر، و تقليل اتكالنا على النفط كمورد و حيد لهذا الاقتصاد على حساب ما تزخر به الجزائر من ثروات لا تعد ولا تحصى، و الاعتبار مما خلفته الأزمات عليه من مشاكل جعلته للأسف يصنف ضمن الدول ذات الاقتصاديات الهشة؛

6.منهج الدراسة :

من أجل الإجابة على إشكالية دراستنا واختبار صحة الفرضيات، قمنا بالاعتماد على المنهج الوصفي من خلال تعرضنا إلى الاستثمار الأجنبي المباشر كظاهرة اقتصادية حضيت باهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين في الآونة الأخيرة و استراتيجيه تنمية الصادرات غير النفطية وواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، ثم المنهج الوصفي التحليلي عند رصد تطور الصادرات غير النفطية في الجزائر و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، بحيث سنحاول الاستدلال بجملة من الإحصائيات و الأرقام من مصادر مختلفة و تحليلها، مستخدمين في ذلك بعض المؤشرات الإحصائية كالارتباط الخطي ومعامل التحديد التي تحصلنا عليها من برنامج SPSS.

7. أدوات الدراسة:

أثناء قيامنا بإنجاز هذا البحث قمنا بطريقة تحليل محتوى مجموعة المراجع التالية:

- كتب، مجلات، مذكرات، تقارير، ملتقيات وطنية ودولية؛
- شبكة الإنترنيت من أجل الحصول على الدراسات الحديثة التي يتعذر علينا إيجادها في المكتبات؛
- الاتصال بالأساتذة الجامعيين المختصين في المجال من أجل الاستشارة وطلب التوجيه؛

8.صعوبات الدراسة:

هناك العديد من الصعوبات التي واجهتنا أثناء إعداد دراستنا، من أبرزها:

- تضارب الإحصائيات التي تحصلنا عليها حول الاقتصاد الجزائري، في الأرقام و اختلافها من هيئة لأخرى و كذلك من حيث الوحدة.

9. الدراسات السابقة :

من بين الدراسات التي أجريت في هذا الميدان ما يلي:

1 -دراسة **فارس فضيل، بعنوان أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر و المملكة العربية السعودية،** أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر2004، حيث تعرضت هذه الدراسة إلى مناقشة إشكالية ما مدى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عجلة النمو الاقتصادي؟ و ما مدى استجابة الدول العربية له؟

لقد حاولت هذه الدراسة بيان أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لاقتصاديات الدول النامية بما فيها الدول العربية، كذلك فقد تطرقت إلى دراسة مقارنة بين الجزائر و مصر و السعودية من حيث الحصيلة و سياساتها العامة اتجاهه؛ قد خلصت الدراسة إلى أن مستوى أداء إمكانات الاستثمار في الدول الثلاث ومستوى جاذبيتها له مازال يحتاج للتحسين أكثر خاصة و أنها تتمتع بالكثير من الإمكانيات البشرية و المادية و ينقصها بذل المزيد من الجهود و استغلال تلك الإمكانيات في سبيل النهوض بالتنمية فيها.

2 -دراسة **عبد الكريم بعداش، بعنوان الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة(1996-2005)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2007 /2008، و قد تعرضت هذه الدراسة إلى مناقشة إشكالية كيف تفسر حركة الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على اقتصاديات البلدان المضيفة؟ وما حصيلته في الاقتصا د الجزائري خلال الفترة (1996-2005)؟ حيث استعرض فيها الباحث أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال دراسة وتحليل مناخ و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، واعتمد على تركيا و كوريا الجنوبية و ماليزيا كأساس لمقارنة الحجم المتدفق من هذا الاستثمار الوارد ونسبة مساهمته في التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت.

3 -**دراسة عبد الحميد حمشة، بعنوان دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة دراسة حالة الجزائر** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة 2013/2012، لقد تعرضت هذه الدراسة إلى مناقشة إشكالية كيف تساهم عملية تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر؟

حيث تطرق الباحث إلى إستراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية كمصطلح ومكانتها في الجزائر صمن مجمع الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها في إطار تحرير التجارة الخارجية، و قام بإبراز تأثير هذه الأخيرة على ترقية الصادرات خارج المحروقات من خلال الدراسة الإحصائية و القياسية و الاستبيانية؛ وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن كل من سعر الصرف و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر و التكامل الاقتصادي لها إسهام في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر كل حسب دوره.

4 -**دراسة سعيدي وصاف ، بعنوان اثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية الحوافز و العوائق،** أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية 2004، وقد تطرقت هذه الدراسة لدور الصادرات في العملية التنموية من خلال تطور مفهوم الصادرات عبر الفكر الاقتصادي، كما تمت الإشارة إلى الإستراتيجية التنموية قبل الصدمة النفطية 1986، و التي كانت السبب في تبني العديد من الدول النامية لإستراتيجية التصنيع من جل تنمية الصادرات غير النفطية؛ وقد خلصت الدراسة إلى إن نظام الحوافز ساهم في خلق منتجات ذات جودة و سعر مناسبين يمكننان من دخول السوق العالمي.

10. **هيكل الدراسة:**

الفصل الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور عام

نتطرق فيه إلى الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر و أهم اتجاهات تدفقاته العالمية وفي الأخير نشير إلى بعض تجارب الدول النامية في هذا المجال.

الفصل الثاني: إستراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر:

نبرز فيه ماهية التصدير وأنواعه ، و مكانة الصادرات في الاقتصاد الجزائري مع التطرق إلى أهم الأزمات النفطية التي أثرت عليه ، و إستراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر.

الفصل الثالث: اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر:

نتناول فيه واقع المناخ الاستثماري في الجزائر و انجازات إستراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية، ثم الدراسة الإحصائية لدور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الصادرات غير النفطية الجزائرية.

الفصل الأول

الاستثمار الأجنبي المباشر

من منظور عام

تمهيد

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية قديمة، تجلت بوضوح مع مطلع القرن العشرين، بحيث ازدادت أهميته بعد الحرب العالمية الثانية و أضحى يشكل إحدى ملامح الخريطة الاقتصادية العالمية نتيجة تطور العلاقات الاقتصادية الدولية مما جعله محل اهتمام العديد من الاقتصاديين و المفكرين و المدارس الاقتصادية حول تفسيره و أسباب توجه الدول للاستثمار خارج أراضيها إضافة إلى أهم العوامل المؤثرة فيه.

و يعود السر في بروزه إلى كونه يعتبر واحدا من أهم مصادر التمويل الخارجي الذي تلجأ إليه الدول التي تواجه عجزا في تمويل اقتصادياتها، حيث أصبح هناك تنافس بين هذه الدول في استقدام هذه الاستثمارات و التأثير على قرارات الشركات للاستثمار خارج أوطانها، و ذلك من خلال التسابق في تقديم مختلف الحواضن و المزايا و تهيئة مناخ استثماري جاذب له، غير انه كون كل الدول يمكن أن تستفيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لا يعني انه ليس له آثار سلبيات على اقتصادياتها، و هذا ما سنتناوله في هذا الفصل من خلال تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: الاتجاهات العامة للاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي.

المبحث الثالث: تجارب بعض الدول في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر.

في علم الاقتصاد هناك ظواهر اقتصادية تمتاز بالدقة في تعاريفها و بساطتها و هذا ما لا ينطبق على ظواهر اقتصادية أخرى التي تمتاز في حقيقة الأمر بالتعقد، و كذلك بالصعوبة في تحديد التسمية و التعريف لها، و من أمثلة ذلك نجد الاستثمار الأجنبي المباشر، بحيث يعتبر ظاهرة اقتصادية معقدة الجوانب، لذلك سنحاول تقديم أهم المفاهيم الأساسية له مع

المطلب الأول: ماهية الاستثمار و أشكاله.

تتعدد تعاريف الاستثمار تبعا لأنواعه و يختلف مفهومه تبعا لتعدد الاقتصاديين و كذلك المدارس الاقتصادية التي تناولته.

الفرع الأول: تعريف الاستثمار.

1. يعرف الاستثمار على انه اكتساب لأموال من اجل الحصول على منتوج أو استغلاله [1]
2. كما انه يعرف النشاط الذي يترتب عنه القيام بخلق طاقة جديدة للمؤسسة من خلال إضافة وحدات إنتاجية جديدة أو استبدال الأصول الحالية بأصول أكثر كفاءة و طاقة". [2]
3. هو "اكتساب الأموال من اجل الحصول على منتوج لاستهلاكه" .[3]
4. " التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع مستقبلي".[4]
5. الإنفاق على الأصول الرأسمالية خلال فترة زمنية معينة، بمعنى الإضافة إلى أصول المؤسسة، و تشمل المعدات و الآلات.....[5]

- من خلال التعاريف السابقة تمكنا من الوصول إلى نتيجة أن الاستثمار هو تخصيص قدر معين من رأس مال لاستخدامه بغرض الحصول على وسائل الإنتاج منتوج جديد أو تجديد الوسائل المستخدمة من اجل الرفع و تحسين الطاقة الإنتاجية من جهة و من جهة أخرى بغرض الحصول على السلع و الخدمات، و يمكننا أيضا التمييز بين مختلف أنواعه التي تختلف باختلاف معايير التقسيم.

---

[1] حسين عمر، **الاستثمار و العولمة**، دار الكتاب الحديث، مصر، 2000، ص 35.

[2] مبارك سلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001، ص 115.

[3] كمال عليوشقربوع، **قانون الاستثمار في الجزائر**، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص 02.

[4] محمد مطر، **الاستثمار**، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص 21.

[5] هيكل عبد العزيز فهمي، **موسوعة المصطلحات الاقتصادية و الإحصائية**، دار النهضة، الطبعة 2، بيروت، 1985، ص 956.

الفرع الثاني: أشكال الاستثمار.

هناك معايير يعتمد عليها في تصنيف الاستثمارات من بينها:

1. **التصنيف من حيث المعيار الجغرافي:** يمكن تبويب الاستثمارات بناء على هذا المعيار إلى: [1]

1 ـ 1 **الاستثمارات المحلية:** هي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلية بغض النظر عن أداة الاستثمار المستعملة مثل العقارات، و الأوراق المالية.

1 ـ 2 **الاستثمارات الأجنبية:** هي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في الأسواق الأجنبية مهما كانت أدوات الاستثمار المستعملة، و تتم إما بشكل مباشر أو غير مباشر.

2. **التصنيف حسب نوع الأصل: نميز بين:**[2]

2 ـ 1 الاستثمار الحقيقي: و هو عبارة عن الإنفاق على الأصول الرأسمالية كالأراضي و المباني و التجهيزات، و هو الإنتاج الذي يساهم في زيادة الدخل، الناتج القومي و في توفير مناصب الشغل.

2 ـ 2 الاستثمار المالي: و هو توظيف الأموال في شهادات الإيداع و السندات و الأسهم و صناديق الاستثمار.

و بهذا نكون قد أشرنا على سبيل الذكر و ليس الحصر لأشكال الاستثمار العام، لكننا مدركين بأنه للاستثمار أشكال عدة تبعا للمعايير المختلفة التي يعتمد عليها من طرف الاقتصاديين المختصين.

المطلب الثاني: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر.

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى مختلف التعاريف المختلفة التي أعطيت للاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الأول:تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر المنظمات الاقتصادية الدولية

تتمثل مختلف التعاريف المقدمة من طرف هذه المنظمات فيما يلي:

1. **تعريف صندوق النقد الدولي (FMI):** بأنه قيام شركة الاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم، و ذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات، و يكون الاستثمار الأجنبي

[1] زياد رمضان، **مبادئ الاستثمار (الحقيقي و المالي)**، دار وائل للنشر، عمان 1998، ص ص 36 -37.

[2] محمد الجناوي و آخرون، **مقدمة في الاستثمار**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007، ص 02.

المباشر حيث يملك المستثمر 10%أو أكثر من أسهم رأسمال مؤسسات الأعمال، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير على إدارة المؤسسة.[1]

2. **تعريف منظمة التجارة الدولية (OMC):** هو ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما (البلد الأصلي)، و الذي من خلاله يستعمل أصوله في بلدان أخرى (دول مضيفة) و ذلك بغية تسييرها.[2]
3. **تعريف منظمة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (Unctad*):** بأنه، " ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة الأمد، تعكس مصالح دائمة و مقدرة على التحكم الإداري بين شركة في القطر الأم، و شركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر " [3]
4. **تعريف منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OCDE):** تعرفه هذه المنظمة على انه " ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي حصة لا تقل عن 10%من إجمالي رأس المال أو قوة التصويت، و أن حصة المستثمر يجب أن تكون من 10% فما فوق لكي يعتبر استثماره استثمار أجنبي مباشر و بالتالي إذا كانت حصة المستثمر الأجنبي اقل من 10% فان في هذه الحالة يعد استثمار أجنبي غير مباشر.[4]

الفرع الثاني: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر بعض الاقتصاديين

هناك بعض الاقتصاديين الذين حاولوا إعطاء تعاريف معينة للأجنبي المباشر من بينها:

1. هو "عبارة عن مشروعات مشتركة داخل بلد يسيطر عليه القائمون في بلد آخر و يأخذ هذا الاستثمار في الغالب شكل فروع شركات أجنبية و مشروعات مشتركة [5]
2. " الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار الذي يقام في دولة مضيفة، إلا أن ملكية أجنبية، و تؤول للفرد أجنبي أو شركة غير وطنية، و هو إذا استثمار أجنبي مباشر.[6]
3. الاستثمار الأجنبي المباشر هو الاستثمارات طويلة الأجل بالنسبة لغيرها من الأنواع الأخرى للاستثمار و هو تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل الاستثمار في المشروع المعين.[7]

---

[1] لوعيل بلال، **اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر فترة (1995-2007)**، مجلة اقتصادية، العدد4، 2008، ص135.

[2] كريمة قويدري، **الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائ**ر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، مدرسة الدكتوراه التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2011/2010، ص 06.

* مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية.

[3] المرجع نفسه، ص 06.

[4] www.tiaretahiamountada.com.10:35 تاريخ الاطلاع 2015 /22/02 الساعة

[5] عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، 1989، ص13.

[6] سليمان عمر عبد الهادي، **الاستثمار الأجنبي و حقوق البيئة**، عمان، 2010، ص 25.

[7] عبد السلام أبو قحف،**إدارة الأعمال الدولية المكتبة الأكاديمية**، القاهرة، مصر، 1999، ص 58.

و عليه نستنتج من خلال التعاريف السابقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو عملية تدفق رؤوس الأموال خارج حدود دولة ما إلى أخرى تسمى الدولة المضيفة، بغية تكوين مؤسسة أعمال جديدة أو شركةأو توسيع شركة قائمة، ويكون للمستثمر الأجنبي الحق في الإدارة و الملكية، كما يمكن ان تتم المشاركة مع رأسمال محلي.

بالإضافة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يعتبر بديلا عن الاستثمارات المحلية بل هو مكمل لها، رغم أن هناك من يربط بين اتجاهات IDE* و الاستثمار المحلي إلا انه لا يوجد ما يثبت بصورة قاطعة أن العوامل التي تحرك IDEهي نفسها التي تحرك الاستثمار المحلي.

المطلب الثالث: نظريات و محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

مثلما سبق، هناك اختلاف بارز بين المفكرين و الاقتصاديين في تحديد مفهوم موحد لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، و لكن هذا الاختلاف لم يتوقف عن هذا الحبل استمر إلى حدود كيفية قيامة تفسيراته و ما هي محدداته، و هذا ما سنتناوله في هذا المطلب.

الفرع الأول: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

- نظرا للتأثير المزدوج لظاهرة IDE على الدولة الأم و على الدولة المضيفة، فان العديد من المدارس تناولت هذا الموضوع و كل مدرسة لها تفسير يتماشى و فرضياتها و سنقوم بتقسيم هذه التفسيرات إلى:

1. التفسير التقليدي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر:

1-1 **النظرية الكلاسيكية:** يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على كثير من المنافع، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات. [1]و ذلك من خلال مجموعة من المبررات أهمها: [2]

أ. ميل هذه الشركات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة.

---

*الاستثمارالأجنبي المباشر.

[1] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2003، ص 411.

[2] عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مرجع سابق، ص 32.

ب. قيامها بنقل التكنولوجيا التي لا تتلاءم و متطلبات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية بالدول المضيفة.

ج. وجود مثل هذه الشركات قد يؤتى على سيادة الدولة المضيفة و استقلاليتها من خلال خلق التبعية الاقتصادية و التجارية

- من بين الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية هي أنها مبنية على فرضية المنافسة التامة و هي غير واقعية[1]

1-2 نظرية عدم كمال الأسواق: تفترض هذه النظرية غياب المنافسة التامة في أسواق الدول النامية إضافة إلى نقص العرض من السلع من طرف الشركات الوطنية، بحيث أنها لا تستطيع منافسة الشركات الأجنبية في مجالات الأنشطة الاقتصادية و الإنتاجية المختلفة[2]، و من أهم عناصر القوة للشركات الأجنبية التي توفر لها قدرة تنافسية أكبر[3]:

أ. اختلافات جوهرية في نوعية إنتاجها بالمقارنة مع الإنتاج المحلي.

ب. توفر مهارات إدارية و إنتاجية و تسويقية مقارنة بالشركات المحلية.

ج. قدرات تتيح لها تحقيق أحجام كبيرة من الإنتاج و تجعل منتجاتها اقل سعرا مقارنة بمنتجات الشركات المحلية التي تتاح بتكلفة و سعر أعلى.

- من بين الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية أنها تفترض إدراك و وعي الشركة متعددة الجنسيات بجميع فرص الاستثمار الأجنبي في الخارج و هذا غير واقعي من الناحية العلمية.

1-3 نظرية الميزة الاحتكارية: تعتمد هذه النظرية على فرضية التدويل في تفسيرها للأسباب التي تؤدي بالشركات متعددة الجنسيات إلى اللجوء للاستثمار الأجنبي المباشر، و تركز هذه النظرية على فكرة أن هذه الشركات تمتلك قدرات و إمكانيات خاصة لا تتمتع بها الشركات المحلية، ما يجعلها تتحكم في الأسواق .

و كمثال على ذلك هو تلك الميزات التنافسية في إنتاج شركة معينة لسلعة معينة لا يمكن للشركات المحلية أو الشركات المنافسة الأخرى إنتاجها بسبب فجوة المعلومات أو حماية العلامة التجارية أو مهارات التسويق[4]

---

[1] كريمة قويدري، مرجع سابق، ص12.

[2] خبابة عبد الله، مدى **فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية بين الجزائر و ماليزيا**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول الاستثمار الأجنبي و نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، 2-3 فيفري، المركز الجامعي بشار، 2008، ص05.

[3] كريمة قويدري، مرجع سابق، ص 23.

[4] خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص 06.

1-4 نظرية الموقع: و تعني هذه النظرية أن محور اهتمام الشركات متعددة الجنسيات هو التركيز على المحددات و العوامل الموقعية أو البيئية للدولة المضيفة، التي يمكن أن تؤثر [1] على قرارات استثمار الشركة في هذه الدولة[2]

1-5 نظرية الحماية: و يقصد بها هي مجموعة الممارسات الوقائية من قبل الشركات متعددة الجنسيات لضمان عدم تسرب الابتكارات الحديثة في مجال الإنتاج و التسويق أو الإدارة عموما إلى أسواق الدول المضيفة عن طريق قنوات أخرى. [3]

2. التفسير الحديث لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر:

من أهم النظريات التي تناولت هذا الموضوع ما يلي:[4]

2-1 نظرية توزيع المخاطر: ركز كوهين سنة 1975 على فكرة توزيع المخاطر ذلك لشرح أسباب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر، وفقا لهذه النظرية فان الشركات تستثمر بالخارج بغرض زيادة أرباحها من خلال تخفيض حجم المخاطر التي تواجهها، أي أن عملية تخفيض المخاطر تتم من خلال توزيع الأنشطة إذا هي مشابهة للفكرة القائلة بعدم وضع البيض في سلة واحدة.

2 ǂ **نظرية دورة حياة المنتج / المنتج الدولي:** تقوم هذه النظرية على أساس أن دورة حياة المنتج تتضمن المرور بمراحل عديدة منها البحث و الابتكار ثم مرحلة تقديم السلعة بعد إنتاجها في السوق المحلية، ثم مرحلة النمو في إنتاجها و تسويقها محليا و دوليا و مرحلة تتبع السوق المحلية و من ثم مرحلة إنتاجها من طرف الدول المتقدمة الأخرى و أخيرا مرحلة إنتاج السلعة في الدول النامية بعد أن تكون السلعة قد تدهور [5] إنتاجها نتيجة المنافسة السعرية و الجودة، من أمثلها الصناعات الالكترونية .

و يمكن توضيح هذه النظرية بالاستعانة بالشكل التالي:

---

[1] المرجع نفسه، ص 06.

[2] المرجع نفسه، ص 07.

[3] مصباح بلقاسم، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره في التنمية المستدامة** – حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 14.

[4] كريمة قويدري، مرجع سابق، ص 14

[5] فليح حسن خلف، **التمويل الدولي**، مؤسسة الوراق، عمان، 2004، ص 182.

الشكل رقم (01): دورة حياة المنتج الدولي

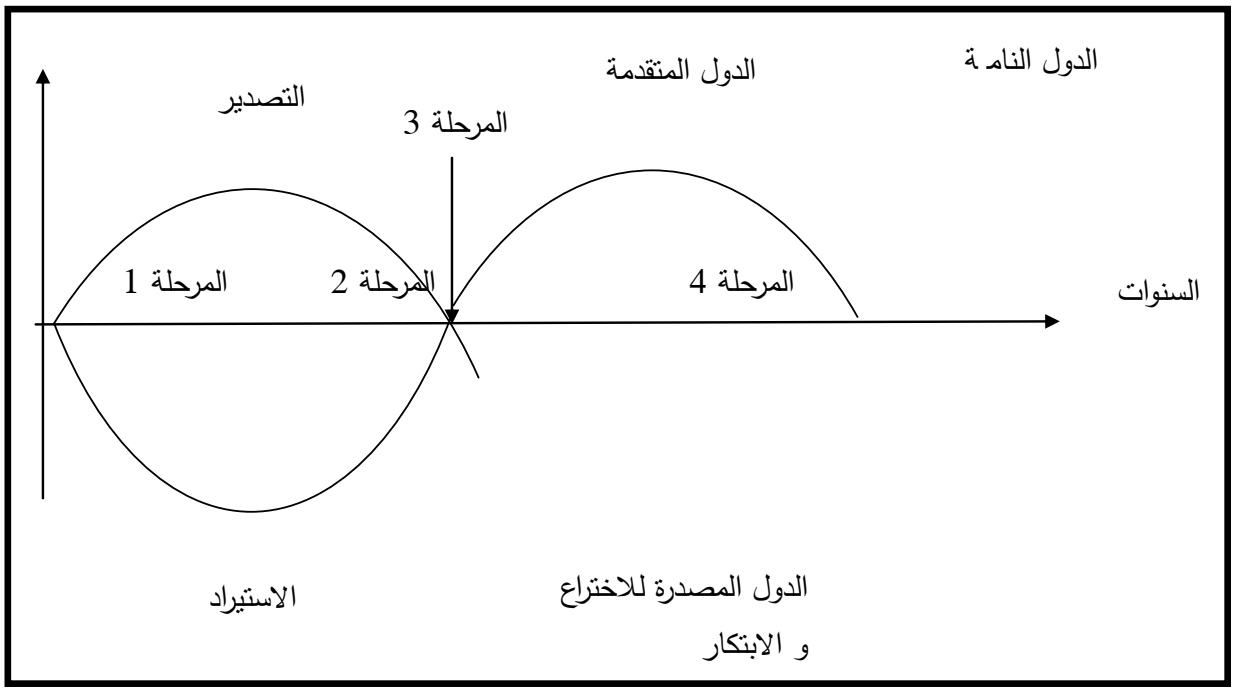

المصدر : عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989، ص59.

2-4 نظرية الميزة النسبية (المدرسة اليابانية):

- رواد هذه النظرية هما (كوجيما و أوزاوا)
- تؤكد هذه النظرية أن السوق غير قادر على التعامل مع التطورات و الاختراعات التكنولوجية المتلاحقة، لذلك فهي توصي بالتدخل الحكومي لخلق نوع من التكييف الفعال من خلال السياسات التجارية.
- كما برهن (كوجيما) على أن الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل للتجارة في حين أن الاستثمارات اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية.[1]

من أهم الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية هي ما تحتويه من بساطة شديدة في مرجعيتها، و النموذج الذي يتبناه غير كاف لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر[2]

[1] المرجع نفسه، ص 21.

[2] كريمة قويدري، مرجع سابق، ص 21.

الفرع الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن التنافس العالمي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر للاستفادة من المزايا التي يتمتع بها، لا يتم بطريقة عفوية أو ارتجالية، و إنما يخضع إلى مجموعة من المحددات أو العوامل، أو ما يسمى بمناخ الاستثمار، و هذا ما سنوضحه من خلال تقسيم هذه العوامل إلى عوامل راجعة للدول المضيفة و أخرى راجعة للدولة الأم.

1. **العوامل المتعلقة بالدولة المضيفة :** و تتمثل في المحددات التالية: [1]

1-1 المحددات السياسية: يعد العامل السياسي من أهم العوامل التي تؤثر في قرار المستثمر الأجنبي فطبيعة النظام السياسي و مدى الاستقرار و كذلك الظروف الإقليمية و العالمية التأكد و المخاطر في الاستثمار

1-2 المحددات الاقتصادية: تعتبر المحددات الاقتصادية أهم مدخل يعتمد عليه صانع قرار الاستثمار الأجنبي المباشر لتوجيه أمواله نحو الخارج، لما لها من تأثير على سير المشروع الاستثماري على مستوى الدولة المضيفة، و فيما يلي سيتم عرض أهم المحددات الاقتصادية.

1-2-1 الناتج المحلي الإجمالي: يعتبر الناتج المحلي الإجمالي محددا أساسيا للشركات متعددة الجنسيات حيث نجد أن الدول التي تتميز بناتج محلي كبير تكون ملائمة جدا لكثير من المؤسسات المحلية و الأجنبية، خاصة تلك التي تعمل في الخدمات غير القابلة للاتجار، ذلك لان الطريقة الوحيدة لتقديمها إلى أسواق الدول المضيفة تتم من خلال تلك التي تعمل من خلال إقامة فروع خاصة بتا في تلك الدول، بالإضافة إلى ذلك فان كبر حجم الناتج المحلي الإجمالي يساعد المؤسسات التي تعمل في المنتجات القابلة للاتجار على تحقيق اقتصاديات الحجم.[2]

لقد بينت بعض الدراسات التطبيقية أن هناك علاقة ارتباط موجبة بين حجم الناتج الكلي بالأرقام المطلقة و بين الاستثمار الأجنبي المباشر.[3]

1-2-2 ضوابط التجارة الخارجية: و تتمثل التعريفة الجمركية، نظام الحصص القيود الأخرى المفروضة على التصدير و الاستيراد.[4]

---

[1] خاطر أسمهان، **دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر** ، دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2013/2012، ص 89.

[2] عمر صقر، **العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة** ، الدار الجامعية، مصر 2000، ص 51.

[3] المرجع نفسه، ص 52.

[4] أميرة حسب الله محمد، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البيئة الاقتصادية العربية** ، دراسة مقارنة تركيا، كوريا الجنوبية، مصر الدار الجامعية، مصر 2005/2004، ص 32.

1-2-3 معدل التضخم: أن لمعدلات التضخم تأثيرا مباشرا على سياسات التسعير و حجم الأرباح، و بالتالي التأثير على حركة رأس المال، كما تؤثر على تكاليف الإنتاج التي تولي بأهمية كبيرة من طرف الشركات متعددة الجنسيات، كما نجد تأثر ربحية السوق نتيجة لارتفاع معدلات التضخم في الدول المضيفة بالإضافة إلى فساد المناخ الاستثماري.[1]

1-2-4 سعر الصرف: يزداد نصيب الدولة من الاستثمار الأجنبي المباشر عند ما تكون عملتها ضعيفة مقارنة بعملة الدولة الأم، فتخفيض قيمة العملة يخفض من تكاليف الإنتاج و الاستثمار.[2]

1-2-5 وضع الدولة من الاتحادات الاقتصادية: تبين الإحصائيات التي تناولت اتحادات مثل النافتا و الاتحاد الأوروبي أن الاتحادات لها التأثير الشديد الايجابي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر .[3]

1-3 عوامل أخرى:

1-3-1 التقارب الجغرافي و الثقافي و التاريخي: تتجه الكثير من البلدان إلى الاستثمار في البلدان القريبة جغرافيا و ثقافيا بسبب سهولة الإحصاء و التواصل و انخفاض تكاليف النقل كما هو الحال بالنسبة للاستثمارات الضخمة للو.م.أ في دول أمريكا اللاتينية، و كذا الحال بالنسبة لليابان و دول جنوب شرق أسيا.[4]

1-3-2 البنية الأساسية: أن حالة و وضعية البنية الأساسية تؤثر تأثيرا كبيرا على قرار الاستثمار لدى العديد من المستثمرين، و هذا راجع إلى مساهمتها في تخفيض التكاليف و بالتالي زيادة أرباح المستثمر، فإمدادات الكهرباء المتميزة بالكفاءة تعمل على تشغيل آلات الإنتاج و دون انقطاع و بالتالي تجنب الخسائر المترتبة عن هذا الانقطاع، و شبكات النقل المصممة جيدا تساهم في توزيع الإنتاج و الوصول إلى كافة أسواق الدولة المضيفة.[5]

1-3-3الإطار التشريعي و التنظيمي للاستثمار: إن توفير الإطار التشريعي و التنظيمي الذي يضبط الاستثمار الأجنبي المباشر من العوامل المهمة في اجتذابه، و لكي يكون الإطار التشريعي جاذبا لابد من توفير: [6]

---

[1] سعيد النجار، **أفاق الاستثمار في الوطن العربي**، اتحاد المصارف العربية، القاهرة، 1992، ص 66.

[2] بيوض العيد، تقسيم **اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية**، دراسة مقارنة، تونس، الجزائر، المغرب، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011/2010، ص 39.

[3] المرجع نفسه، ص 39.

[4] بيوض العيد، مرجع سابق، ص 40.

[5] المرجع نفسه، ص 40.

[6] المرجع نفسه، ص 119.

- وجود قانون موحد للاستثمار خال من الغموض، و يتميز بالثبات و الشفافية
- أن يكفل قانون الاستثمار حواجز و إعفاءات جمركية و ضريبة للمستثمر
- ضمان الحماية للمستثمر من المخاطر كالتأميم و المصادرة و تكفل له حرية تحويل الأرباح للخارج.

2. **العوامل المتعلقة بالدولة الأم:** لقد أشار كل من Single and kuang سنة 1995 إلى بعض العوامل الهامة كمحددات تدفع إلى المزيد من خروج الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الدولة الأم إلى الدول المضيفة و المتمثلة في:[1]

- عدم توفر المناخ الاستثماري الذي يشجع على استثمار فائض الأموال في الدولة الأم
- عدم وجود الاستقرار السياسي في الدولة الأمم مما يدفع بالشركات بالبحث عن ظروف أفضل في دول أخرى للاستثمار.
- الرغبة في النمو و التوسع إذ العجز في السوق الوطنية عن تحقيق أهداف المشروع التجاري الاستثماري في النمو و التوسع، يؤدي بالضرورة إلى التوجه نحو الاستثمار الخارجي.

المطلب الرابع: دوافع و أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

بعد التطرق إلى أهم الإشكاليات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، و المتمثلة في صعوبة إعطاء مفهوم محدد له بالإضافة إلى أهم النظريات التي تناولته، نأتي الآن إلى تحديد أهم دوافعه و أشكاله.

الفرع الأول: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

عندما يتولى مستثمر من دولة ما نقل رأس المال إلى دولة أخرى الأغراض المشاركة أو إدارة فعاليات تجارية أو صناعية، فان ذلك يدعى بالاستثمار الأجنبي المباشر و رغم أن الربح قد يكون ابرز الدوافع وراء الاستثمار الأجنبي المباشر فان للمستثمر أسبابا عدة تدفقه للاستثمار المباشر.[2]

كما أن قرارات الاستثمار في دولة أجنبية تحددها دوافع تخفيض المخاطر و زيادة العائد يمكن للمؤسسة أو الشركة تخفيض المخاطرة التي تتعرض لها عندما المحلية التي يمكن أن يكون معامل الارتباط بين عوائدها قويا نتيجة لمواجهتها نفس الظروف ذات الطبيعة العامة فإن معامل الارتباط لعوائد الاستثمارات المحلية و عوائد الاستثمارات في دولة أجنبية يتوقع أن يكون اقل قوة أي من غير المتوقع مثلا أن تكون الدوارات الاقتصادية

---

[1] فريد أحمد قبلان، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواقع و التحديات ، دراسة مقارنة كوريا الجنوبية، ماليزيا، المكسيك، مصر، الأردن، تونس، البحرين**، دار النهضة العربية، الطبعة 1، 2002، ص ص 16-17.

[2] شوقي ناجي جواد، **إدارة الأعمال الدولية**، الأهلية للنشر و التوزيع، المملكة، عمان ص 57.

لدولتين متماثلة أو أن تسير معدلات التضخم على نفس الوتيرة و من منظور آخر لا يجب أن يكون معامل الارتباط بين اقتصاد الدولتين قويا هذا ما يجعل الاستثمار الدولي آثاره محدودة على حجم المخاطر حينئذ يمكن للمستثمر أن يجني ثمار التنويع الدولي للأنشطة التي تقوم بها المنشآت أو الشركات التي تستثمر فيها أمواله[1].

بالنسبة للدولة المضيفة:

- من بين الأهداف التي تسعى الدول المضيفة من وراء الاستثمار الأجنبي المباشر هي [2]
- إمداد الدول النامية بمجموعة من الأصول المختلفة النادرة لديها مثل رأس المال، التكنولوجيا، المهارات الإدارية.
- المساهمة في خلق فرص عمل و رفع إنتاجية هذا العصر و بالتالي الحد من البطالة
- رفع معدلات الاستثمار للدول النامية من خلال تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر و جذب المدخرات المحلية إلى الأنشطة الأساسية أو المكملة و من ثم ارتفاع عوائد الملكية
- كما تسعى أيضا إلى تحقيق[3]
- زيادة حاصلات الدولة من الضرائب
- تحسين المقدرة التنافسية و الإنتاجية للشركات المحلية
- إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات
- إنتاج صناعات جديدة
- تنمية التجارة الخارجية
- دعم ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات و تقليل الواردات.

الفرع الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

- ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على عدة أشكال نذكر منها:

1. الاستثمار المشترك:

1-1 تعريفه: هو احد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، و المشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس مال بل تمتد أيضا للإدارة و الخبرة و براءات

---

[1] المرجع نفسه ص 57.

[2] سحنون فاروق، **قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر** ، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009، 2010، ص 09.

[3] المرجع نفسه، ص 09.

الاختراع[1] و نسب المشاركة تكون متفاوتة تتحدد وفقا لاتفاق الشركاء، و حسب القوانين المنظمة لتملك الأجانب.[2]

- و يمكن تعريفه أيضا على انه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على عمليات إنتاجية تتم في دولة أجنبية، بحيث يكون احد أطراف الاستثمار فيه شركات دولية حقا كافية في إدارة الشركة بدون السيطرة الكاملة عليها.[3]

1-2 مزايا و عيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر الدول المضيفة:

1-2-1 المزايا:[4]

- يلعب دورا مهما في زيادة رؤوس الأموال الأجنبية و توفير مناصب شغل
- تكوين المديرين الوطنيين و خلق علاقات اقتصادية بين الأنشطة الاقتصادية
- تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني يؤدي إلى خلق طبقات جديدة من رجال الأعمال الوطنيين.[5]
- زيادة عوائد الدول المضيفة، و هذا نتيجة لدراسة جدوى الاستثمارات التي يقوم بها المستثمر.[6]

1-2-2 العيوب:

- **الشفافية:** يعتبر عدم توفر البيانات الدقيقة التي يتأسس عليها التقييم من الصعوبات التي تواجه المشاريع المشتركة في بعض البلدان النامية.[7]
- **مشاكل ثقافية:** قد يؤدي الاختلاف في مصادر نفقات الشركات إلى حدوث سوء تفاهم بينهم، إذ قد يصنف المديرون المحليون نظرائهم الأجانب باستعلاء و عدم بذل جهد لفهم الثقافة المحلية ، إما

---

[1] عبد السلام أبو قحف، **إدارة الأعمال الدولية**، الدار الجامعة الجديدة، مصر، الإسكندرية، 2002، ص 364.

[2] مصطفى العبد الله الكفري، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**، الندوة الاقتصادية 23 حول الاقتصاد السوري و آفاق المستقبل، جمعية العلوم الاقتصادية السورية كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2010، ص 03.

[3] أميرة حسب الله محمد، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و الغير مباشر في البيئة الاقتصادية العربية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005/2004، ص ص 19-20.

[4] فاروق سحنون، مرجع سابق، ص 12.

[5] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي**، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر،2001، ص 483.

[6] فاروق سحنون، مرجع سابق، ص 12.

[7] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي**، مرجع سابق، ص 485.

المديرون الأجانب فقد يرفضون بعض ممارسات المحليين و خاصة الفساد و الارتشاء المتأصل لدى أولئك المحليين.[1]

و أيضا:إن توقع صغر حجم رأس المال الوطني يؤثر على صغر حجم المشاريع المشتركة و هذا ما يسبب في عدم تحقيق الأهداف المرجوة من طرف الدول المضيفة مثل زيادة مناصب الشغل، نقل التكنولوجيا.[2]

1-3 مزايا و عيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر المستثمر الأجنبي:

1-3-1 المزايا: [3]

- يساعد هذا الشكل على سرعة التعرف على طبيعة لسوق المضيف، و إنشاء قنوات للتوزيع، و حماية مصادر المواد الخام الأولية للشركة الأم، كما يساعد على حماية المشروع من الأخطار غير التجارية مثل التأميم و المصادرة.

- يساعد على تذليل العديد من الصعوبات و المشاكل البيروقراطية أمام الطرف الأجنبي خاصة إذا كان الطرف الوطني هو الحكومة أو إحدى الشخصيات المعنوية العامة (مثال بنك عمومي)، و أيضا هو وسيلة للتغلب على القيود التجارية و الجمركية المفروضة بالدول المضيفة و بالتالي تسهيل عملية دخول أسواقها من خلال الإنتاج المباشر بدلا من التصدير.

1-3-2العيوب:[4]

- غالبا هناك تعارض في المصالح بين طرفي الاستثمار (الطرف الوطني و الطرف الأجنبي) ، خاصة في حالة إصرار الطرف الوطني على نسبة معينة في المساهمة برأس المال في مشروع الاستثمار، و هذه النسبة قد لا تتفق أهداف الطرف الأجنبي، و خاصة تلك الأهداف المرتبطة بالرقابة على النشاط و إدارته.

- قد يسعى الطرف الوطني بعد فترة زمنية معنية إلى إقصاء الطرف الأجنبي من مشروع الاستثمار و هذا يعني ارتفاع درجة الخطر الغير تجاري، و هذا يتنافى مع أهداف المستثمر الأجنبي في البقاء و النمو و الاستقرار في السوق المعين.[5]

2. **الشركات متعددة الجنسيات:** تعتبر الشركات متعددة الجنيات الوجه الحقيقي للاستثمار الأجنبي المباشر و سيتم دراسة جوانب هذه الشركات من خلال التعريف و الخصائص.

---

[1] نزيه عبد المقصود مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 42.

[2] فاروق سحنون، مرجع سابق، 12.

[3] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي**، مرجع سابق، ص 485.

[4] المرجع نفسه، ص 486.

[5] المرجع نفسه، ص 486.

2-1 تعريف الشركات متعددة الجنسيات : هي الشركات التي تمتلك فروعا كثيرة في دول مختلفة من العالم،حيث تتميز بضخامة أعمالها و أنشطتها و يمكن القول بـأن IDE و الشركات متعددة الجنسيات شيئان متلازمان، اعتاد الاقتصاديون على الجمع بينهما بطريقة مترادفة.

و قد يطلق عليها أيضا الشركات العابرة حيث يمتلك رأس مالها أكثر من دولة أو شركة أو مزيج من الاثنين، و من النماذج الشائعة في حقل الأعمال الدولية من هذا النوع، شركات البترول و بدائل الطاقة، شركات المقاولات و مواد البناء، البنوك و شركات إعادة التأمين و غيرها.[1]

و تعرف بأنها الشركات التي تملك أو تدير أو تمارس بصورة مباشرة أو غير مباشرة نشاطا استثماريا (إنتاج، تسويق، خدمات، و غيرها) خارج حدود الدولة الأم.[2]

إن التأمل في تعريف الشركات متعددة الجنسيات يكشف لنا على أنها تتميز بالعديد من الخصائص التي تميزها عن أنواع الشركات الأخرى، و ما تتيحه لها هذه المميزات من قوة للتأثير على الاقتصاد العالمي .

2-2 خصائص الشركات متعددة الجنسيات: [3]

فيما يلي سيتم استعراض أهم هذه الخصائص:

2-2-1 وحدة التكامل: تعتمد هذه الشركات على هذه الخاصية في نشاطها سواء كان هذا التكامل ضمن الشركة الأم ذاتها المتواجدة في البلدان الرأسمالية، أو بينها و بين فروعها المتواجدة عبر العالم، و العكس، و ذلك من خلال قيامها و مزاولتها للإدارة و الأشراف على المشاريع من بدايتها إلى نهايتها.

2-2-2 الانتشار الجغرافي : حيث تتوزع و تنتشر في عدة دول بقصد الحصول على أي ميزة نسبية في أي دولة، دون أفضلية لبلد المقر القانوني، كما أنها لا تنتفي مواردها على أساس الكفاءة و الأداء بغض النظر عن جنسية أي منها . [4]

2-2-3 الضخامة : أول خصائص الشركة متعددة الجنسية ضخامة الحجم و لا يقاس الحجم بمقدار رأس المال لأنه لا يمثل إلا جزءا بسيطا من إجمالي التمويل المتاح للشركة، و لا برقم العمالة لأن تلك الشركات ولدت في أجواء ثورة تكنولوجية كذلك لا يصلح حجم الإنتاج مقياسا في هذا المجال للتنوع الشديد في المنتجات.

---

[1] فريد النجار، **الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، ص 24.

[2] حسان خضر، **الاستثمار الأجنبي المباشر تعاريف و قضايا**، المعهد العربي للتخطيط، (دون ذكر العدد)، 2004، السنة الثالثة، ص12.

[3] عمار زودة، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في الإدارة المالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2008/2007، ص ص 49- 50.

[4] المرجع نفسه، ص 50.

2-2-4 تنوع الأنشطة: لا تقتصر الشركة متعددة الجنسيات على إنتاج سلعة واحدة رئيسية تصطحب أحيانا بمنتجات ثانوية و على العكس تتعدد منتجاتها و ذلك في أنشطة متعددة ومتنوعة ليس لها جامع منطقي يسوغ قيام الشركة بها. [1]

3. الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

يمثل هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أكثر تفضيلا من طرف الشركات متعددة الجنسيات.[2]

3-1 تعريف الاستثمار بالكامل للمستثمر الأجنبي : هو قيام المستثمر الأجنبي أو الشركات المتعددة الجنسيات في إنشاء فرع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة . [3] و يتمثل أيضا في إنشاء المستثمر الأجنبي فروعا للإنتاج أو التسويق عل أن يقوم بالإشراف الكامل على الحلقة الإنتاجية، و يكون الفرع ملكا له بالكامل، و هذا النوع من الاستثمارات المباشرة لا تفضله الدول النامية لما تنج على أثار سلبية على المستوى المحلي و العالمي على الدول المضيفة .[4]

3-2 مزايا و عيوب الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي

تتمثل مزايا الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي من وجهة نظر الدولة المضيفة على العمل على إشباع حاجة المجتمع المحلي من السلع و الخدمات.

-أما بالنسبة للعيوب فتتمثل في الخوف من الاحتكار و التبعية الاقتصادية و السياسية، و نظرا إلى أن هذا النوع من الاستثمار يهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق أقصى ربح عند انتقاء إلى البلدان النامية يتجه الأنشطة الأكثر ربحية و ليس إلى الأنشطة التي تهدف إلى التنمية . [5]

-أما من حيث وجهة نظر المستثمر الأجنبي من حيث المزايا، تتوافر الحرية الكاملة في الدارة و كبر حجم الأرباح المتوقع الحصول عليها، و لكن من حيث العيوب : الخوف من التأميم و المصادرة و التصفية البرية و التدمير الناجم عن عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي أو الحروب الأهلية .

---

[1] محي محمد مسعد، **ظاهرة العولمة (الأوهام و الحقائق)**، مكتبة الإشعاع، مصر، تاريخ النشر غير مذكور، ص 60-61.

[2] كتوش عاشور، قورين، **الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في دول شمال إفريقيا بين الواقع و المأ مول**، حالة الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول الاستثمار الأجنبي المباشر و نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، المركز الجامعي بشار، 2-3 فيفري 2008، ص 03 .

[3] أحمد قديد، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة، دراسة مقارنة، الجزائر- تونس- المغرب** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2010/2009، ص 77.

[4] خالد راغب الخطيب، **التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات** ، دار البادية للنشر و التوزيع، الأردن، 2009، ص 217.

[5] نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق، ص 37.

4. مشروعات أو عمليات التجميع:

تكون هذه المشروعات على شكل اتفاقية بين الطرف الوطني و الطرف الأجنبي (عام أو خاص)، حيث يقوم هذا الأخير بتزويد الطرف الأول بمكونات منتوج معين لتجميعها كي تصبح منتوجا نهائيا تام الصنع، و فيبعض الحالات و خاصة في الدول النامية يقوم الطرف الأجنبي بتقييم الخبرة أو المعرفة اللازمة و المتعلقة بالتصميم الداخلي للمصنع و طرق التخزين و الصيانة مقابل عائد متفق عليه . [1]

[1] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي**، مرجع سابق، ص ص 490- 491.

المبحث الثاني: الاتجاهات العامة للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي

تشير الإحصائيات إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي، قد شهدت توسعا ملحوظا منذ منتصف عقد الثمانينات من القرن الماضي، و قد شمل هذا التوسع البلدان المتقدمة و هي كذلك من أكثر البلدان المتلقية له بالإضافة للبلدان النامية ككل و البلدان العربية بشكل خاص و لكن بدرجات أقل .

و يتناول هذا المبحث بالدراسة تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي ككل و الدول العربية خاصة و تقييمه من ناحية إيجابياته و سلبياته على الاقتصاديات .

المطلب الأول : تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و اتجاهاته على الصعيد العالمي خلال الفترة (2002 -2013)

تعرف التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر تغيرات كبيرة خاصة مع تحول الكثير من الاقتصاديات إلى اقتصاديات السوق، إضافة إلى تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية مما دفعها إلى التوجه إلى مصادر تمويلية أخرى غير الاقتراض الخارجي، و هو الاستثمار الأجنبي بنوعيه .

الفرع الأول : تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (2002 – 2013)

لقد شهدت سنة 2002 انخفاضا في تدفقات IDEالتصل قيمة الانخفاض إلى 679 مليون دولار مقارنة بـ 818 بليون دولار سنة 2001 . تابعت التدفقات في الانخفاض لتصل إلى 560 بليون دولار سنة 2003 و هو ما يعادل 40% من المستوى المحقق سنة 2000 .[1]

يرجع التراجع في IDEعلى المستوى العالمي في سنة 2002 إلى تراجع معدلات نمو الاقتصاد العالمي، و حسب تقرير الأونكتاد فإن سبب حدوث هذا الانخفاض في التدفقات هو انخفاض تدفقات IDE إلى البلدان المتقدمة إذ بلغت هذه التدفقات 367 مليار دولار، أي أدنى من مثيلاتها في سنة 2002 نسبة 25%[2] لكن هذا الانخفاض تبعه ارتفاع سنتي 2004 – 2005 .

---

[1] سليم قط، **أثر التغيرات في المؤشرات الاقتصادية الكلية على حركة الاستثمار الأجنبي المباشر** ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة يسكرة، 2009/2008، ص ص 11، 12.

[2] بن داودية وهيبة، **واقع و آفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا (1995-2004)مع التركيز على حالة الجزائر- مصر – المغرب – تونس**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2004 / 2005، ص ص 67-68.

أما في سنة 2006 فقد بلغ حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية 1306 مليار دولار أي بزيادة تقارب 38% كما سجل في سنة 2005 قيمة 373,965 مليون دولار، حيث اقتربت من الرقم القياسي المسجل سنة 2000 1,4 تريليون دولار، وفقا لما جاء في استعراض الأونكتاد السنوي لاتجاهات الاستثمار حيث تعكس هذه الزيادة الأداء الاقتصادي العالمي في العديد من أنحاء العالم .[1]

و للسنة الرابعة على التوالي عرفت تدفقات IDEالعالمية زيادة وصلت سنة 2007 إلى ما يقارب 1833 مليار دولار و ترجع هذه الزيادة لعمليات الاندماج و الشراء عبر الحدود التي سجلت مستويات غير مسبوقة، و لكن أزمة القروض العقارية في الـ و.م.أ سنة 2007 أثرت على الأسواق المالية و أسفرت عن ظهور مشاكل في السيولة في كثير من البلدان، ما نتج عنه انخفاض تدفقات IDEالوافدة نسبة 15% سنة 2008 حسب تقرير الأونكتاد لسنة 2011 الذي جاء به أيضا بأن التدفقات عرفت زيادة بنسبة 5% سنة 2010 لتصل إلى 1,2 تريليون دولار .[2]ليواصل بذلك الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعه حيث حقق ارتفاعا في تدفقاته سنة 2011 بنسبة 16% ، أما بالنسبة لسنة 2013فقد استعاد نموه بعد الاضمحلال الذي عرفه في سنة 2012، لتسجل تدفقاته ارتفاعا بنسبة 9%أي ما يعادل مبلغ 1.45 تريليون دولار.[3]

الفرع الثاني : التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2002 – 2013) :

لقد عرفت الدول المتقدمة سيطرتها على الحصة الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ففي سنة 2002 كانت حصة الدول المتقدمة من IDE تقدر بـ80% أما النسبة المتبقية فهي موزعة على بقية الدول النامية و يرجع ذلك إلى طبيعة المناخ الاستثماري و السياسات المتبعة من طرف هذه الدول لجذب هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية .

كما ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المتقدمة من 396 مليار دولار سنة 2004 إلى 542 مليار دولار سنة 2005 أي بزيادة نسبتها سنة 2004 إلى 334 مليار دولار سنة 2005، أي بزيادة ملحوظة نسبة 21% و يرجع ذلك إلى عودة الثقة لدى المستثمرين الأجانب في أحوال الاقتصاد العالمي[4]وبذلك واصلت البلدان المتقدمة استحواذها غلى الجزء الأكبر من تدفقات IDE بنسب ارتفاع من سنة إلى أخرى إلى

---

[1]كريمة فرحي، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين – تركيا – مصر – الجزائر** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر –3–، 2012 /2013، ص 62.

[2]الأونكتاد، **تقرير الاستثمار العالمي، أشكال الإنتاج الدولي و التنمية، غير القائمة على المساهمة في رأسمال** ، عرض عام 2011، ص 01.

[3]الاونكتاد، **تقرير الاستثمار العالمي، 2014**، ص 1.

[4]صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** ، 2006، ص 10.

غاية 2010 أين شهدت هذه التدفقات الداخلة إليها انخفاضا هامشيا ،و حسب ما جاء به تقرير الاونكتاد2013فان تدفقات IDE للبلدان المتقدمة قد سجلت هبوطا حادا في سنة2012 بنسبة 32% عما حققته في 2011 لتستقر عند عتبة 561 مليار دولار، و لكنها استعادت تحسنها بنسبة 9% لتبلغ 566مليار دولار سنة 2013. [1]أما بالنسبة للتدفقات الصادرة عنها فقد انخفضت إلى ما يقارب مستوى الحضيض المسجل في سنة 2009، ودفعت التوقعات الاقتصادية غير المضمونة بالشركات عبر الوطنية في البلدان المتقدمة إلى التمسك بنهج التريث و الترقب الذي تتبعه اتجاه الاستثمارات الجديدة، و في سنة 2012 شهد 22 بلدا من البلدان المتقدمة و التي عددها 38بلدا، تراجعا في تدفقات IDE للخارج، مما أدى إلى الانخفاض بنسبة 23%كما قدر تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية 379,1 مليار دولا سنة 2006، أي بزيادة 20,6% و يعكس ذلك استمرار الثقة لدى المستثمرين الأجانب في الانتعاش الاقتصادي، من بين مجموعات الدول النامية و تحتل مجموعة دول آسيا و أقيانوسيا المرتبة 1 من بين مجموعات الدول النامية في استقطاب IDE حيث بلغ مجموع التدفقات التي تلقتها تلك المجموعة نحو 220,9 مليار دولار سنة 2006 مقارنة بنحو 177,7 مليار دولار سنة 2005، أي بزيادة 24,3% و لا زالت الصين و هونغ كونغ و سنغافورة و تركيا و الهند و تايلندا تشكل أكثر الدول استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول[2].

وقد استطاعت مجموعة الدول النامية أن تحتل المراتب الأولى في استحواذها على التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر ، حيث استطاعت و للمرة الأولى في سنة 2010من اجتذاب أكثر من نصف هذه التدفقات[3]، في حين نالت و للمرة الأولى أيضا أكثر مما نالته البلدان المتقدمة من تدفقات سنة 2012ليبلغ نصيبها منها 52% من التدفق العالمي مقابل 39%من مجموع تدفقات 2011، لتواصل ارتفاعها إلى ما نسبته 54% من مجموع تدفقات سنة2013 بمبلغ 578 مليار دولار،في حين ما تزال بلدان آسيا النامية الوجهة الأولى للIDE، فيما استقطبت الاقتصاديات الانتقالية نسبة 6% من إجمالي تدفقات سنة 2012 بارتفاع 25% من إجمالي 2011، ويفسر هذا الارتفاع في التدفقات لهذه المنطقة بزيادة التدفقات إلى أسيا ككل و أمريكا اللاتينية والكاريبي التي سجلت ارتفاعا ب2% في التدفقات الوافدة إليها في سنة 2013، ما جعل مجموعة الدول النامية و الاقتصاديات الانتقالية تشكل حاليا من نصف البلدان العشرين المصنفة في أعلى الاقتصاديات المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم[4]، وعلى العكس من ذلك فقد واصلت التدفقات انخفاضها إلى إفريقيا

[1]الاونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، 2014، مرجع سابق،ص 02.

[2]صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2006، مرجع سابق، ص 11.

[3]الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، عرض عام، 2011، مرجع سابق، ص 01

[4]الاونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، 2014، مرجع سابق، ص 02.

سنة2011، غير أنها عادت للارتفاع في سنة 2012 لتبلغ مستوى 50 مليا ردولار بفضل تحسن جاذبية كل من نيجيريا و الموزمبيق وجنوب إفريقيا [1]، أما عن آخر زيادة لهذه التدفقات في إفريقيا فقد كانت بنسبة 4% سنة 2013 وكان النمو مدفوعا جزئيا بالاستثمار الأجنبي في الصناعات الاستخراجية [2].

أما بالنسبة للاقتصاديات الناشئة الأخرى فقد بلغت تدفقات IDE إلى مجموعة دول شرق أوروبا و رابطة الدول المستقلة نحو 69,3 مليار دولار سنة 2006 مقارنة بـ 21,2 مليار دولار سنة 2005 أي بزيادة ملحوظة بلغت68,3% أما بالنسبة لسنتي 2008 و 2009 فقد انخفضت التدفقات إلى الدول المتقدمة بنسبة 44% من 1 تريليون دولار سنة 2008 إلى 566 مليار دولار لسنة 2009[3]

المطلب الثاني: الاستثمار المباشر في الدول العربية

تحظى الدول العربية بنصيب متواضع من تدفقات IDE الوارد في العالم رغم التحسن الذي شهدته تلك التدفقات خاصة منذ بداية النصف الثاني من عقد التسعينات من القرن الماضي .

الفرع الأول : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية خلال (2002 – 2013)

بلغت تدفقات IDE للدول العربية خلال سنة 2002 حوالي 4,53 مليار دولار مقابل 672 مليار دولار سنة 2001، و ذلك بالانخفاض نسبة 33% في حين أشار رئيس الجمعية الوطنية لحماية المستثمرين إلى أ ن تدفقات IDE شهدت زيادة في كل من تونس و السودان، قطر و البحرين و فلسطين من 11 إلى 41 مليار دولار أمريكي، في حين انخفضت هذه التدفقات في كل من المغرب و الجزائر و الإمارات العربية و اليمن و الأردن[4]. و قد كانت حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية، شهدت تذبذبا خلال الفترة الماضية بشكل طفيف من متوسط بلغ 4,5% خلال الفترة ما بين عامي 2005 – 2007 إلى 5,4% سنة 2008 ثم إلى 6,4% سنة 2009 . [5]

و خلال نفس السنة بلغت حصة الدول العربية من مخزون و تدفقات IDEعن 3,1% و 7% على التوالي ، و يلاحظ تقدم المملكة العربية السعودية في ضوء استحواذها على 44,8% من تدفقات IDEالداخل

---

[1] الاونكتاد، **تقرير الاستثمار العالمي، سلاسل القيمة العالمية: الاستثمار و التجارة من اجل التنمية** ، 2013، ص 01.

[2] الاونكتاد، **تقرير الاستثمار العالمي**، 2014، مرجع سابق، ص 02.

[3] الأونكتاد، **تقرير الاستثمار العالمي**، الاستثمار في اقتصاد منخفض الكربون ، بيت الأمم المتحدة، بيروت، 23 تموز، 2010، ص 05 .

[4] خاطر أسمهان، مرجع سابق، ص 113 .

[5] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، 2014، ص 72.

للدول العربية لنفس السنة و هو ما يمثل 27,% من مخزون IDE الداخل لهذه الأخيرة، أما سنة 2010 فقد شهدت تراجعا في تدفقات IDE للدول العربية 5,2%. [1]

وقد أوضح تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لسنة 2014 أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للدول العربية قد سجلت انخفاضا بنسبة 9% من 53.5 مليار دولار سنة2012 إلى48.5 مليار دولار سنة 2013، وقد مثلت الاستثمارات الواردة للدول العربية ما نسبته 3.3%من الإجمالي العالمي و 6.2% من إجمالي الدول النامية البالغ 778مليار دولار، وقد تواصل خلال العام 2013 تركز الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على عدد محدود من الدول العربية حيث استحوذت كل من الإمارات و السعودية للعام الثاني على التوالي على أكثر من 40% من إجمالي التدفقات الواردة للدول العربية، حيث تصدرت الإمارات بقيمة 10.5 مليار دولار و بحصة 21.6% ثم تلتها السعودية في المركز الثاني بقيمة 9.3مليار دولار وبحصة 19.2% كما جاءت مصر في المرتبة 3 بقيمة 5.6 مليار دولار وبنسبة 11.5%من الإجمالي العربي، ثم حلت المغرب رابعا بقيمة 4.3 مليار دولار وبحصة 6.9% ،ثم السودان في المركز الخامس بقيمة 3.1مليار دولار،كما شهدت أرصدة IDE الوافد للدول العربية ارتفاعا من 7177مليار دولار سنة 2012 بمعدل 7% لتبلغ 766.9مليار دولار سنة2013.

أما من حيث تدفقات IDE الصادر من الدول العربية فقد شهدت ارتفاعا كبيرا بنسبة 62% من 18.2مليار دولار سنة 2012 إلى 29.5مليار دولار سنة 2013، حيث مثلت دول الخليج المصدر الرئيسي للتدفقات الصادرة في المنطقة بنسبة 95 سنة 2013، ثم تأتي الكويت بقيمة 8.4مليار دولار ثم قطر بقيمة 8 مليارات ثم السعودية و الإمارات و سلطنة عمان و البحرين.[2]

و الجدول الموالي يوضح تطور تدفقات IDE الواردة للدول العربية خلال الفترة 2012-2013:

---

[1] خاطر أسمهان، مرجع سابق، ص 113.

[2] المؤسسة العربية لضمان و ائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار**،مرجع سابق، ص 13.

الجدول رقم (01): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول العربية خلال الفترة (2012-2013)

الوحدة: مليون دولار

الترتيب لعام2013	الدولة	2012	2013	الحصة من إجمالي%لعام 2013	قيمة التغير	نسبة التغير%
1	الإمارات	9,002	10,488	21,6	856	9,2
2	السعودية	12,102	9,250	19,2	-2 ,864	-23,7
3	مصر	6,881	5,583	11,5	1,328	-19,3
4	المغرب	2,728	3,258	6,9	850	23,1
5	السودان	2,430	3,094	6,4	806	24,4
6	العراق	2,376	2,582	5,9	476	20,0
7	لبنان	2,578	2,583	5,8	-841	-22,9
8	الكويت	3,391	2,325	4,8	-1,602	-40,8
9	الاردن	1,497	1,796	3,7	301	20,1
10	الجزائر	1,499	1,681	3,5	192	12,8
11	سلطنة عمان	1,040	1,626	3 ,4	586	56,3
12	موريتانيا	1,383	1,154	2,4	-229	-16,6
13	تونس	1,600	1,096	2,3	-507	-31,6
14	البحرين	891	989	2,0	96	11,0
15	ليبيا	1,425	702	1,4	-725	-50,7
16	جيبوتي	110	296	0,6	176	160,0
17	فلسطين	244	177	0,4	-67	-27,5
18	الصومال	107	107	0,2	0	0,0
19	اليمن	-531	-134	0,3	907	74,9
20	قطر	327	-540	-1,7	-1,167	-356,9
21	سوريا	-	-	-	-	-
المجموع العربي		53,457	48,457	100	-8,000	-9

المصدر: الاونكتاد، **تقرير الاستثمار العالمي**، 2014، ص21.

(-) تشير إلى خروج الاستثمارات الأجنبية المباشرة و هروبها

من خلال الجدول السابق نلاحظ بان الحصة الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول العربية كانت من نصيب كل من الإمارات العربية و السعودية خلال الفترة 2012-2013 حيث استحوذت على 40.8% من إجمالي هذه التدفقات، في حين لم تتحصل الجزائر إلا على 3,5% من الإجمالي العربي، كما نلاحظ تذبذب هذه التدفقات و عدم انتظامها .

كذلك تعاني بعض الدول العربية من هروب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من بلادها، و هذا ما يظهر من خلال الأرقام ذات الإشارة السالبة و أكثر البلدان عرضة لهذه الظاهرة هي اليمن و قطر ، حيث أن هذه الاستثمارات دخلت في وقت سابق، و لعدة ظروف و صعوبات تخرج مرة أخرى .

الفرع الثاني : آليات تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية :

تهدف الدول العربية إلى تحقيق معدلات تنمية اقتصادية و اجتماعية عالية من أجل الأجنبي المشكلات التي تواجهها كالبطالة و العجز في ميزان المدفوعات، و بما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر وس يلة هامة لدفع التجارة و النمو الاقتصادي، حيث عملت هذه الدول و لكنها لم تصبح مواقع جذب مهمة للاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بغيرها من الدول النامية .

فيما يلي مجموعة من الآليات لتحفيز هذا النوع من الاستثمار إلى الدول العربية:[1]

1. **تحسين مناخ الاستثمار و إصلاح بيئة أداء الأعمال في الدول العربية :** يتأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل رئيسي بمناخ الاستثمار الذي يمثل محمل الأوضاع الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية التي تسود القطر المستقبل للاستثمار، حيث يرتبط مفهومه بمجال السياسات الاقتصادية الكلية المستقرة و المحفزة و الجاذبة للاستثمار على مستوى الاقتصاد الكلي .
2. **تطوير و تدعيم القطاع المالي بالدول العربية :** يحتاج القطاع المالي في عدد كبير من الدول العربية إلى تطوير جوهري بمكوناته و أنشطته لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية و ذلك من خلال إعادة هيكلة أطرها المؤسسية و مصارفها، إضافة إلى تنمية أسواق الأوراق المالية من أجل جذب أكبر عدد ممكن من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر .

[1] عبد الرحمن تومي، **واقع و آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر** ، دراسات اقتصادية مركز الجيزة، العدد 8، 2006، ص 24 .

3. **التوسع في برامج الخصخصة في الدول العربية** : تكمن أهمية الخصخصة في كونها تشكل محورا هاما لجذب مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد أظهرت تجارب بعض الدول النامية في هذا الشأن وجود علاقة وثيقة بين الخصخصة و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، و هو ما يشير إليه الأداء الجيد نسبيا للبلدان التي طبقت برامج الخصخصة في جذب IDE لذلك يعتبر تدفق IDEللدول العربية ضعيفا و ذلك راجع إلى أن أنشطة خوصصة الشركات و المؤسسات العامة فيها يعتبر متدنيا.
4. في ظل ازدياد حدة المنافسة لجذب الاستثمار الأجنبي فإن إعداد إستراتيجية للترويج للاستثمار في الدول العربية من قبل المؤسسة العربية لضمان الاستثمار من خلال بث الوعي الاستثماري و تقديم خدمات الترويج للاستثمار و تنمية الموارد البشرية و استخدام تقنيات الترويج الحديثة.

– أثبتت الدراسات وجود علاقة ايجابية بين أداء جهات الترويج للاستثمار في الدول العربية و حجم تدفقات IDEالوارد إليها حيث أن :[1]

– أن مجموعة الدول العربية حلت في المرتبة (4) عالميا في تقييم أداء جهات الترويج للاستثمار.

– و حلت في المرتبة 5 عالميا من حيث قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بحصولها على 657 مليار دولار بنسبة 33% من الإجمالي العالمي .

الجدول رقم (02) تطور الأداء في مؤشر أفضل ممارسات ترويج الاستثمار العالمي

المجموعة	2009 (%)	2012 (%)	التغير
دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية	70	64	-6
أمريكا اللاتينية و الكاريبي	47	48	1
الدول الأوروبية و آسيا الوسطى	49	44	-5
الدول العربية	35	41	6
شرق آسيا و المحيط الهادي	40	36	-4
جنوب آسيا	35	32	-3
إفريقيا جنوب الصحراء	25	25	0

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، **جهات الترويج للاستثمار في الدول العربية** ، الواقع و التحديات، العدد الفصلي الثالث، 2012، ص 13.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، **تقرير جهات الترويج للاستثمار في الدول العربية**، الواقع و التحديات، العدد الفصلي الثالث، 2012، ص 15.

5. **تنمية الموارد البشرية في الدول العربية:**[1]

لا شك بأن جذب المزيد من IDE يتطلب تنمية العنصر البشري و توعيته في الارتقاء بمستوى مهارته على توليد التكنولوجيا الأكثر ملائمة للظروف المحلية، حيث تبين ورقة نشرها صندوق النقد الدولي بوجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر النمو في الدول النامية تبعا لما يطلق عليه بمحددات الرأسمال البشري.

أما الأداء العربي وفق هذا المؤشر جاء قريبا من الأداء العالمي في سنة 2012، أما فيما يتعلق بالمجموعات الجغرافية العربية فقد تقدمت دول الخليج بأداء جيد و حلت دول الم شرق العربي في المرتبة (2) بأداء متوسط، و دول المغرب العربي في المرتبة (3) بأداء ضعيف.

المطلب الثالث: تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر آثار على مستوى الاقتصاديات النامية سنحاول الإشارة إلى هذه الآثار الواقعة من خلال استعراضها في الآثار الايجابية و السلبية.

الفرع الأول : الآثار الايجابية للاستثمارات الأجنبية المباشرة

تتميز الآثار الايجابية بفوائد للبلدان المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر و فيما يلي أهم هذه المميزات : [2]

1. زيادة العمالة في الفروع الأجنبية و في الدول النامية أي تخفيض معدلات البطالة؛
2. تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المحلية للدول النامية لتصبح تنافسية أكثر؛
3. علاج العجز في ميزان المدفوعات من خلال زيادة التدفقات الداخلة إليها من العملات الأجنبية متمثلة في عمولات المشروع ؛[3]
4. يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسلة لنقل التكنولوجيا و هذا بإقامة مشاريع ذات مستوى فني متقدم هذا من جهة، و من جهة أخرى اكتساب و استغلال تقنيات جديدة؛[4]
5. خلق علاقات تكامل اقتصادية رئيسية بين الدولتين ؛[5]
6. يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر من مصادر التمويل أفضل من القروض الخارجية؛[6]

---

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، 2013، مرجع سابق، ص 14.

[2] الأونكتاد، **تقرير الاستثمار العالمي و الشركات عبر الوطنية و الصناعات الاستخراجية و التنمية** ، 2007، ص 02 .

[3] نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق، ص 493.

[4] فارس فضل، مرجع سابق، ص 109.

[5] يحياوي سمير، **العولمة و تأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية** ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص 77 .

[6] خاطر أسمهان، مرجع سابق، ص 102 .

الفرع الثاني : سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر :

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على جملة من العيوب نذكر منها :[1]

1. تركز نشاط معظم الشركات متعددة الجنسيات في مجال الاتجار دون أي تطور يذكر في المجالات الأخرى، و يعود السبب إلى البحث عن الربح السريع؛
2. تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة قد يؤدي إلى عرقلة الصناعات المحلية و حرمانها من عمليات تصنيع جديدة مما يؤدي حتما إلى انهيارها؛
3. خلق التعبية التكنولوجية للدول صاحبة الشركات متعددة الجنسيات بسبب انعدام أو نقص الموظفين الأكفاء اللازمين لإدارة المصانع في الدول النامية؛[2]
4. ضياع بعض الموارد المالية بسبب المزايا و التسهيلات التي تمنحها الدول المضيفةلجذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛
5. ارتفاع معدل التضخم الناتج عن أعباء استقدام الاستثمار الأجنبي المباشر التي تولد ضغطا خاصا على الأسعار الداخلية في البلدان النامية؛
6. التلوث البيئي الذي تخلفه المشاريع الاستثمارية الأجنبية؛[3]
7. خطر المراقبة الأجنبية و السيطرة و الهيمنة على الاقتصاد المحلي و التدخل في المجاملات المرتبطة بالسيادة الوطنية؛
8. خفض فرص التصدير للدولة الأم ؛[4]
9. احتمال وجود تعارض في المصالح بين الطرفين حول نسبة المساهمة في رأسمال المشروع الاستثماري؛

---

[1] فارس فضيل، مرجع سابق، ص 53 .

[2] عبد السلام أبو قحف، **نظريات التمويل و جدوى الاستثمار الأجنبية** ، مرجع سابق، ص 202.

[3] أحمد قديد، مرجع سابق، ص 78- 79 .

[4] يحياوي سمير، مرجع سابق، ص ص 117- 118 .

المبحث الثالث: تجارب البعض الدول في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

تأتي أهمية دراسة بعض تجارب دول في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من النجاح الذي حققته في مجال تحقيق نتائج إيجابية أكبر جراء استقدام هذه الاستثمارات التي أعطت دفعة قوية لاقتصادياتها.

و عليه سيشمل هذا المبحث تجارب كل من ماليزيا و تركيا و تجربة مصر، في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: تجربة ماليزيا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

تعتبر تجربة ماليزيا في التنمية و جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مهمة بالنسبة للبلدان العربية كون ها تجربة تتم في بلد إسلامي في ظل سياسة منفتحة على العالم الخارجي، حيث تستمد هذه التجربة خصوصيتها من تركيزها من ناحية على ثالوث النمو، التحديث، التصنيع، و التركيز من ناحية أخرى على مفهوم " ماليزيا مشاركة "

الفرع الأول: مراحل تطور الاقتصاد الماليزي : تنقسم التحولات الرئيسية في مسيرة التنمية الاقتصادية لماليزيا إلى ثلاث مراحل رئيسية و هي : [1]

1. المرحلة الأولى (1971 – 1980) : أهم ما يميز هذه الفترة تطوير دور الدولة التدخلي و توسيع القطاع العام في الحياة الاقتصادية، كما اتسمت هذه المرحلة بالبدء في التوجه نحو التصدير التصنيعي و خاصة صناعة المكونات الالكترونية ذات الكثافة العمالية، و بالتالي انخفاض معدلات البطالة و تحسين إنتاجية العمل.

2.المرحلة الثانية (1981 – 1985):تعتبر هذه المرحلة مرحلة التصنيع الثقيل و تمثل البداية في مسيرة التنمية الماليزية، حيث تركزت على محورين رئيسيين هما:

- تكثيف الصناعات التي تقوم بعمليات الإحلال محل الواردات؛
- الصناعات الثقيلة في إطار ملكية القطاع العام ؛

3. المرحلة الثالثة (1982 – 2000) : تمثل هذه الفترة مرحلة التحرير الاقتصادي، كما تبلور مشروع مهاتير محمد في التنمية الاقتصادية المنفتحة على العالم الخارجي و الذي يعتمد على :

[1] فريد أحمد قبلان، مرجع سابق، ص 143 .

– إقناع المجال للقطاع الخاص و تشجيعه على الاستثمار بإعطائه المزيد من الحوافز.
– السماح لرأسمال الأجنبي بالاستثمار في الاقتصاد الماليزي وفقا لضوابط معينة.

الفرع الثاني ::تشجيع و تحفيز الاستثمار الأجنبي في ماليزيا[1]

قامت دولة ماليزيا بتحرير كل من البيئة الاقتصادية و بيئة الأعمال التي تعمل من خلالها الشركات الأجنبية، حيث تم السماح في إطار قانون تشجيع الاستثمارات للأجانب بالاستحواذ على نسبة 100% من حقوق الملكية في شركاتهم و ذلك عند قيامهم بتصدير % 80 أو أكثر من منتجات تلك الشركات، كما أضافت الحكومة أن إتاحة نسبة 100% من حقوق الملكية للأجانب هامة جدا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث سمح قانون تشجيع الاستثمارات للشركات التي تصدر ما بين 51%–79% من منتجاتها بنسبة مناظرة من 51% – 79% مساهمة من الملكية الأجنبية، أما بالنسبة للشركات التي تستطيع تصدير ما بين 20% – 50% من منتجاتها فإن الشركاء الأجانب يسمح لهم القانون بتملك حتى 51% من ملكية تلك الشركة، أما الشركات التي تستطيع تصدير 20% فقط أو أقل من منتجاتها فإن القانون الذي وضعته الحكومة الماليزية يسمح لها بتملك 30% كحد أقصى من حقوق الملكية لتلك الشركة .

و بموجب القانون فإن الشركات الأجنبية تستفيد من بعض الإعفاءات الضريبية إذا ما قامت تلك الشركات بإنتاج بعض السلع المنصوص عليها في ذلك القانون أو العمل في مجال النشاط الوارد ذكرها في القانون .

كما قامت الحكومة الماليزية بتوقيع اتفاقيات لضمان الاستثمار مع ما يزيد عن 22 دولة و هذه الاتفاقيات تم تصميمها لحماية الشركات الأجنبية من التأميم الإجباري.

– **الهيئات التي أنشأتها الحكومة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر:** أنشأت الحكومة الماليزية عدداً من الهيئات التي كان لها دور مهم في جذب وتنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر وتوظيفه في المجالات التي تدعم التنمية الصناعية في ماليزيا ومن أهم تلك الهيئات: [2]

[1] المرجع نفسه، ص143.
[2] زيدان محمد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال** – نظرة تحليلية للمكاسب و المخاطر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 1، ص ص 139– 141 .

- هيئة تنمية الصناعة الماليزية:

تعد هيئة تنمية الصناعة الماليزية نقطة الاتصال الأولى للمستثمرين الذين يعتزمون إقامة مشروعاتهم في القطاعات الخدمية وقطاع التصنيع في ماليزيا .وقد أسست هيئة تنمية الصناعة الماليزية، ومقرها العاصمة الماليزية كوالالمبور، شبكة عالمية تضم 19مكتبًا خارجيًا تنتشر في آسيا وأوروبا وأمريكا واستراليا لمساعدة المستثمرين في إقامة مشروعاتهم الصناعية والخدمية.

- هيئة الإنتاجية القومية:

يشجع المركز على الاستثمار الأجنبي المباشر وعلى الامتياز الأجنبي في التطبيقات النظامية في مجال الإنتاجية والمنافسة وكذلك تقديم معلومات وبيانات شاملة عن الإنتاجية الماليزية إلى المستثمر الأجنبي ورعاية شبكة للاتصال بين المؤسسات المحلية والأجنبية في مجال الإنتاجية والجودة.

- جهاز الترويج للاستثمار:

يعمل على التنسيق مع كل الجهات الحكومية ذات العلاقة بالاستثمار من اجل توفير المناخ المناسب للمستثمرين الأجانب الوافدين ومساعدتهم في إزاحة ما يعترض سبيلهم من معوقات وعقبات كما يقع على عاتق هذا الجهاز مسؤولية رصد فرص الاستثمار الجاهزة للعرض على المستثمرين الأجانب وتحديد مواقعها معززة بكل ما يتعلق بها من دراسات وبيانات توضيحية لكي يكون بالإمكان التعريف بها والترويج لها محلياً ودولياً بكافة الوسائل المتاحة[1].

الفرع الثالث : نتائج الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الماليزي

لقد أدى الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إعطاء دفعة قوية للأداء الصناعي في ماليزيا و كان له الأثر الايجابي على استخدام الموارد المحلية و الصناعات المحلية و البيئة الطبيعية:[2]

4-1 استخدام الموارد المحلية:إن الصناعات المعتمدة على الموارد المحلية الأساسية و التي تقوم بإنتاج منتجات المطاط و منتجات زيت النخيل و المنتجات.

4-2 الأثر على المؤسسات و الصناعات المحلية : إن المكون المحلي للمدخلات التي تستخدم في الشركات الكهربائية و شركات الالكترونيات يتزايد بمرور الوقت، كما أن هناك عدد كبير من الشركات الأخرى في مناطق عمليات التصدير، كما أن الشركات المحلية تقوم بتزويد الشركات متعددة الجنسيات في ماليزيا بقطع الغيار المطلوبة و المواد الخام .

4-3 الأثر على العمالة:تشير الدراسات إلى ارتفاع الأهمية النسبية للعمالة في شركات النسيج و الالكترونيات التي تساهم فيها استثمارات الشركات متعددة الجنسيات.

---

[1] المرجع نفسه، ص 141 .

[2] خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص 08 .

4-4 الآثار الاجتماعية و الاقتصادية و البيئية : إن التخطيط البيئي هو أحد الملامح الرئيسية في تخطيط المناطق الصناعية في ماليزيا يهدف زيادة إنتاجية العمال و تحسن الصحة الذهنية لقوة العمال و التقليل من الآثار السلبية (في المناطق المحيطية الأدنى حد ممكن .[1]

و منه نستنتج بأن الاستثمار الأجنبي المباشر أدى إلى إعطاء دفعة قوية للأداء الصناعي في ماليزيا إضافة إلى كل الآثار الايجابية السابقة التي جسدها هذه النوع من الاستثمار على الاقتصاد الماليزي، الذي أصبح يشتهر بالعديد من الصناعات في العالم كالمنتجات الخشبية و المطاط .[2]

المطلب الثاني: تجربة تركيا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد أصبح الاقتصاد التركي من أهم الاقتصاديات في طريق النمو في فترة تكاد تكون وجيزة، حيث عملت على استغلال مواردها المحلية و توجيهها نحو متطلبات التنمية و تركيا كغيرها من الدول النامية التي تتنافس في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خال توفير متطلبات المستثمرين الأجانب .

الفرع الأول : تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا :

من أهم القوانين و التحفيزات التي أنتجتها تركيا في تشجيع الاستثمار في أراضيها ما يلي :[3]

1. **نظام تشجيع الاستثمار من (2002 – 2009) :**

قامت الحكومة التركية في هذه الفترة بوضع نظام أو برنامج لتشجيع الاستثمار الذي حدد بالمرسوم رقم (4367) لسنة 2002 الصادرة في 10 جوان 2002 المتعلق بتشجيع الدولة للاستثمارات و قد كان الغرض من هذا البرنامج هو دعم و توجيه الاستثمارات بما يتفق مع أهداف الخطط التنموية و البرامج السنوية من اجل الحد من الفوارق الإقليمية داخل البلاد و خلق فرص عمل جديدة و تحقيق القدرة التنافسية الدولية .

ثم توالت التعديلات في هذا البرنامج إلى غاية 2009، و هي على التوالي نظام تشجيع الاستثمار لعام 2006، الذي جاء لإلغاء كل المراسيم السابقة، ثم أعيد تعديله حسب المرسوم رقم (15199) الصادر بتاريخ جويلية 2009 و كان يهدف إلى تشجيع الاستثمارات ذات القيمة المضافة، و أنشطة البحث و التطوير و تحقيق القدرة التنافسية للدولة من خلال تقدير الحوافز .

---

[1] المرجع نفسه، ص 156.

[2] زيدان محمد، مرجع سابق، ص 142 .

[3] كريمة فرحي، مرجع سابق، ص 254.

2. **الضمانات:** و هي مجموعة الاتفاقيات التي وقعتها تركيا في مجال الاستثمار الدولي، و هي اتفاقيات ثنائية و أخرى متعددة الأطراف أهمها:[1]

2-1 الوكالة الدولية لضمان الاستثمار : أصبحت تركيا فيها عضوا من 3 جوان 188 من أجل ضمان تغطية المخاطر غير التجارية و الاستفادة من المساعدات التقنية .

2-2 منظمة التجارة الدولية:أصبحت تركيا عضوا فيها ابتداء من 26 مارس 1995

2-3 المركز الدولي لحل منازعات الاستثمار : انضمت تركيا سنة 1989 [2]

3. **الإصلاحات الاقتصادية** : عملت تركيا على انتهاج سياسات التثبيت و التكيف الهيكلي و ذلك بهدف تخفيض سيطرة الدولة على الأنشطة الإنتاجية و التوجه نحو قوى السوق مع إحلال إستراتيجية تشجيع الصادرات، و من أهم عناصر الإصلاح الاقتصادي : [3]

3-1 تحرير أسعار الفائدة : تم إزالة القيود على أسعار الفائدة على القروض و الودائع، و قد أدى ذلك إلى زادة كبيرة في أسعار الفائدة مما حدا بالبنك المركزي إعادة تنظيم أسعار الفائدة على الودائع، و استمر ذلك حتى سنة 1988 حيث مرة أخرى .

3-2 تحرير أسعار الصرف: قامت الحكومة التركية بتطبيق سياسة سعر الصرف الحر الذي يعتمد على قوى الطلب و العرض.

3-3 تحرير التجارة الخارجية : تمت على مرحلتين أساسيتين، في المرحلة الأولى اعتمدت على تشجيع الصادرات من خلال تطبيق برنامج متكامل لدعم و تحفيز الصادرات من بينها :

- منح إعانات مالية مباشرة للمصدرين
- إعطاء المصدرين أولوية في الحصول على الائتمان اللازم لتمويل أنشطتهم و بأسعار فائدة تفضيلية
- إعفاء السلع المصدرة من ضريبة الإنتاج
- تبسيط إجراءات التصدير

أما المرحلة الثانية فقد اتسمت بتحرير الواردات عن طريق إلغاء القيود الكمية المفروضة عليها و ذلك بدرجات متفاوتة وفقا لطبيعة السلع المستوردة.

---

[1] المرجع نفسه، ص 254 .

[2] المرجع نفسه، ص 254 .

[3] أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص 78.

3-4 إصلاح المنشآت المملوكة للدولة و التحول نحو القطاع الخاص : استهدفت سياسة تحرير الاقتصاد التركي إصلاح المؤسسات العمومية و ذلك من خلال تحرير أسعارها و تقليل الوضع الاحتكار لها من خلال إعادة هيكلتها وفقا للقانون التركي رقم 233، الذي نص على إصلاح المنشآت العامة ثم الترخيص ببيعها للقطاع الخاص .

الفرع الثاني : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تركيا خلال الفترة (2002 – 2013)

لقد عرفت تركيا في السنوات الماضية ارتفاعا في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها، و أصبحت هذه الاستثمارات في هذه المرحلة لا تخضع لنظام التراخيص الذي كانت تخضع له قبل سنة 2002،و الجدول الموالي يوضح تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرفي تركيا:

الجدول رقم (03): الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تركيا خلال الفترة (2002-2013)

الوحدة:مليون دولار

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة	1082	1702	2785	10031	20185	22047	19504	8411	9071	16176	13282	12457
التدفقات الواردة	**571**	**696**	**1190**	**8535**	**17639**	**19137**	**14747**	**6252**	**6529**	**16137**	**10759**	**9866**
تدفقات التصفية الصادرة	05	08	98	401	657	743	35	82	35	1,991	633	568
القروض ما بين الشركات الأجنبية	516	16	50"	56	281	727	1855	459	384	17	520	110
العقارات	-	998	1343	1841	222	2926	2937	1782	2484	384	17	520

المصدر :البنك المركزي لجمهورية تركيا، متاح على الموقع:

http://www.invest.gov.tr/ar-SA/investmentguide/investorsguide/Pages/FDIinTurkey.aspx

تاريخ الاطلاع :2015/02/25

يتضح لنا من خلال الجدول السابق أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى تركيا عرفت زيادة ملحوظة خلال الفترة 2002-2007، و لكن انخفضت هذه التدفقات من سنة 2008 بسبب الأزمة المالية العالمية بعدما بلغت ذروتها سنة 2007 بـ 19,137 مليار دولار أمريكي و هو ما لم تشهده الدولة من قب ل، لتواصل هذه التدفقات انخفاضها إلى غاية سنة 2010، لتشهد بعد ذلك زيادة في سنة 2011 لتبلغ ما قيمته16137 مليون دولار تلاها تذبذبا في هذه التدفقات خلال2012-2013 على التوالي.

أما بالنسبة لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب الدول المستثمرة فإنها تعتبر من أكثر الدول جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي و الدول الآسيوية و خاصة دول الشرق الأوسط.

الجدول رقم (04): تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تركيا حسب الدول المستثمرة خلال الفترة (2002-2013)

الوحدة:مليون دولار

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
دول الاتحاد الأوروبي	**455**	**565**	**1,027**	**5,006**	**14,489**	**12,601**	**11,076**	**4,928**	**4,903**	**10,495**	**11818**	**5506**
دول أوروبية أخرى	**13**	**11**	**6**	**1646**	**85**	**373**	**291**	**305**	**256**	**770**	**30**	**894**
إفريقيا	**0**	**0**	**0**	**3**	**21**	**5**	**82**	**2**	**0**	**0**	**0**	**221**
الو. م .أ	**2**	**52**	**36**	**88**	**848**	**4212**	**868**	**260**	**320**	**1485**	**491**	**343**
كندا	**7**	**6**	**61**	**26**	**121**	**11**	**23**	**52**	**56**	-	-	-
أمريكا الوسطى و الجنوبية	**0**	**0**	**0**	**8**	**33**	**494**	**60**	**19**	**5**	**57**	**16**	**1**
أسيا	**70**	**60**	**60**	**1756**	**1927**	**1405**	**2345**	**673**	**984**	**2055**	**2337**	**2899**
دول الشرق الأدنى و الأوسط	5	1	54	1675	1783	608	2184	361	539	1558	1593	2286
دول الخليج العربي	5	0	43	1675	1783	311	1963	209	442	195	940	880
دول الشرق	0	1	11	2	3	196	96	78	46	1359	653	1406

الأدنى والأوسط الأخرى											
دول آسيوية أخرى	65	59	6	78	17	797	121	312	445	497	744	613
دول أخرى	**24**	**2**	**0**	**2**	**116**	**36**	**2**	**13**	**5**	**9**	**6**	**3**
المجموع	**571**	**696**	**1190**	**8535**	**17639**	**19137**	**14747**	**6252**	**6529**	**16137**	**10759**	**9866**

المصدر :من إعداد الطالبة،بالاعتماد على المرجع السابق.

من خلال الجدول نرى بأن الاتحاد الأوروبي يمثل أهم مستثمر في تركيا خلال الفترة 2002-2013 من مجموع التدفقات في هذه الفترة خاصة من ألمانيا و فرنسا، هولندا، المملكة المتحدة و إيطاليا التي ساهمت بأكثر من نصف هذه التدفقات، أما في المرتبة الثانية فقد حلت الدول الآسيوية بما نسبته 14%وما قيمته16571 مليون دولار أمريكي من إجمالي التدفقات لكل الفترة.

المطلب الثالث: تجربة مصر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

تتمتع مصر بمزايا نسبية عديدة مقارنة مع غيرها من الدول العربية، حيث يتوافر لدى مصر سوق محلية كبيرة و موقع استراتيجي في الإقليم و قاعدة صناعية كبيرة و غي طبيعية جعلتها إحدى الدول الجاذبة للاستثمار في إفريقيا و الدول النامية و ذلك لما حققته من تطورات هامة في تهيئة مناخها الاستثماري .

الفرع الأول : تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

إن مصر انتهجت كغيرها سياسة التنافس على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و ذلك من خلال تضمين قوانين الاستثمار العديد من الحوافز و الضمانات التي شأنها تشجيع المستثمرين على الاستثمار في أراضيها، و من أهم الحوافز التي انتهجتها الحكومة المصرية ما يلي:[1]

1. **الإعفاءات الضريبية للمشروعات المقامة داخل البلاد** : و تشمل :

- إعفاء أرباح المشروعات من الضريبية لمدة 5 سنوات، و 10 سنوات بالنسبة الجديدة، و يجوز تمديد هذه المدة إلى خمس سنوات أخرى؛

[1]نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق، ص ص344-352.

– الإعفاء من ضريبة الدمغة و رسوم التوثيق و الشهر ، عقود التأسيس الشركات و كذلك جميع العقود المرتبطة بالمشروع حتى تمام تنفيذه؛

2. **الإعفاءات الضريبية للمشروعات المقامة في المناطق الحرة** : ترتكز في :

– إعفاء الواردات و الصادرات من و إلى الخارج من الضرائب الجمركية و ضرائب الاستهلاك و غيرها من الضرائب و الرسوم؛

– عدم خضوع المشاريع و أرباحها لقوانين الضرائب و الرسوم السارية طول فترة تواجد المشروع؛

3. **الضمانات:** عملت مصر على الانضمام إلى عدة مؤسسات و منظمات دولية و عقدها للعديد من الاتفاقيات فمنها:

3-1 الوكالة الدولية لضمان الاستثمار : من أجل ضمان تغطية المخاطر غير التجارية، التحقت مصر كذلك بهذه الوكالة في 12 أفريل 1988 .

3-2 المركز الدولي لحل منازعات الاستثمار : يعتبر اللجوء إلى هذا المركز من اجل تسوية منازعات الاستثمار من بين الطرق التي يستعملها المستثمر الأجنبي لحل نزاعه، و ذلك منذ 2 جوان 1972 .

3-3 منظمة التجارة الدولية : كانت مصر أحد أعضاء اتفاقية الغات منذ سنة 1970، و عضوا في منظمة التجارة الدولية منذ جوان 1955 .

قامت الحكومة المصرية بإجراء تغييرات على مستوى قوانين الضمانات و الحوافز بعد سنة 2002 على التوالي قانون رقم 13 سنة 2004، ثم قانون رقم 94 سنة 2005، قانون رقم 19 سنة 2007، قانون رقم 114 سنة 2008، قانون رقم 133 سنة 2010 جاء هذا القانون بشأن الترخيص لمشروعات تكرير البترول بالعمل في نظام المناطق الحرة.[1]

4. **الإصلاحات الاقتصادية** : اتجهت الحكومة المصرية في ضوء الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي و البنك الدولي سنة 1991، إلى تصحيح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المصري من خلال تطبيق برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي بهدف تحقيق الاستقرار المالي و استعادة التوازن الاقتصادي الكلي من خلال مجموعة من الإجراءات أهمها:[2]

---

[1] المرجع نفسه، ص 274 .

[2] أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص ص165-166.

4-1 سياسات التثبيت الاقتصادي و تشمل :

4-1-1 الإصلاح المالي: و ذلك بترشيد النفقات العامة و زيادة الإيرادات العامة، حيث أصبحت الاستثمارات العامة تقتصر على المجالات الضرورية فقط، و ثم خفض بعض بنود الدعم و إلغاء البعض الآخر إلى جانب فرض ضريبة المبيعات.

4-1-2 الإصلاح النقدي و ذلك من خلال :

- تحرير أسعار الفائدة على الودائع و القروض وفق لقوى الطلب و العرض في السوق النقدية؛
- تحرير سعر الصرف ؛
- إلغاء بعض شروط منح الائتمان للقطاع الخاص؛

4-2 برنامج التكييف الهيكلي : في إطار المرحلة الثانية لسياسة الإصلاح و تحرير الاقتصاد المصري فقد ركزت جهود الدولة على : [1]

- إصلاح القطاع العام و التوجه نحو القطاع الخاص؛
- تحرير التجارة الخارجية بإلغاء القيود الكمية على الصادرات و الواردات؛
- إلغاء القائمة السلبية للمشروعات مما يتيح إقامة المشروعات الجديدة برأسمال أجنبي بنسبة 100%أو بالاشتراك مع رأس المال المحلي؛

الفرع الثاني:الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال الفترة (2002-2013)

الجدول رقم(05): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر خلال الفترة (2002-2013)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	**647**	**237**	**2,157**	**5,376**	**10,043**	**11,578**	**9,495**	**6,712**
السنوات	2010	2011	2012	2013				
الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	**6,386**	**483**	**2,798**	**285,5**				

المصدر :المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **تقرير الاستثمار في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي و الشركات العاملة عدد خاص**، العدد الفصلي الثاني، افريل/ 2014، ص24.

[1] المرجع نفسه، ص ص 167-169 .

نلاحظ أن تدفقات IDE كانت تعرف ارتفاعا مستمرا منذ سنة 2002 و ذلك راجع إلى مختلف الإجراءات الإصلاحية التي طبقتها الحكومة المصرية إضافة إلى التحفيزات التي قدمتها لتحسين مناخها الاستثماري إلى غاية سنة 2007 أين وصلت هذه التدفقات إلى ذروتها بقيمة 11.5787 مليون دولار أمريكي ثم أخذت في الانخفاض بداية من سنة 2008 و ذلك بين الأزمة المالية العالمية و تداعياتها و تواصل الانخفاض إلى غاية 2011اين سجلت 483 مليون بسبب عدم استقرار الأوضاع الأمنية في مصر أثناء الثورة، لتعود لتحسنها خلال سنتي 2012-2013 على التوالي.

أما بالنسبة لتدفقات الاستثمارات الأجنبية الوارد إلى مصر من اكبر 20 دولة مستثمرة فقد احتلت دول الاتحاد الأوروبي كذلك الصدارة خلال الفترة(2002-2013) أين تعدت حصتها الو. م .ا ودول شرق آسيا و مجموع الدول العربية، وقد كانت المملكة المتحدة اكبر مستثمر في مصر بنسبة 60,37% من إجمالي حصة دول الاتحاد الأوروبي أي ما قيمته 27,182 مليون دولار، ثم تلتها الو.م.ا، أما بالنسبة للدول العربية فقد مثلت دولة الإمارات اكبر مستثمر في مصر من مجموع الدول العربية.

الجدول رقم (06):تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من اكبر 20 دولة مستثمرة خلال الفترة (2002-2012)

الوحدة:مليون دولار

السنوات / الدول	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الاتحاد الأوروبي	539	144	385	2,060	4,432	3,887	5,355	5,903	7,421	5,711	9,191
الو.م.أ	228	162	1,101	3,620	3,743	6,704	4,715	2,258	1,960	762	1,567
الدول العربية	42	63	30	292	3,267	1,998	2,361	1,651	1,463	1,147	914
شرق آسيا	4	61	125	360	3,267	2,001	2,310	1,716	1,175	1,174	949

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على المرجع السابق.

خلاصة الفصل :

بعد أن تطرقنا لمختلف المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى النظريات المفسرة له، لاعتبارها الأساس لدراسة، أصبح واضحا الآن بأن، الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر من أهم المتغيرات الاقتصادية في تنمية الاقتصاديات، و لكن يبقى كغيره من الظواهر الاقتصادية التي لها أثارها السلبية و الايجابية .

ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة عالمية و ذلك لما يشهده من تطورات في تدفقاته خلال السنوات الأخيرة على الصعيد العالمي، و ذلك راجع إلى ما تبذله الدول و خاصة النامية من جهود في سبيل استقطابه من خلال مختلف الحوافز التي تقدمها لتحقيق أهدافها التنموية خاصة في ما يتيحه من مزايا كنقل التكنولوجيا و توفير مناصب الشغل و الأهم تكوين قاعدة اقتصادية صلبة و كثيرة هي تجارب دول نجحت في تحقيق ذلكو من خلال استغلال إمكانيتها سواء الطبيعية منها وغير الطبيعية .

الفصل الثاني

إستراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر

تمهيد

يعود نشاط التصدير إلى عصور بعيدة كانت بدايتها تلك المبادلات البسيطة بين الأقطار الدولية المختلفة، وعدم قدرة أي قطر من هذه الأقطار على تحقيق الاكتفاء الذاتي، بالإضافة إلى انفتاح الأسواق العالمية على بعضها البعض لتبادل مختلف المنتجات الوطنية الفائضة، أو التي يتمتع فيها البلد بميزة نسبية .

ويعتبر البترول أحد أهم المنتجات الموجهة للتصدير على المستوى الدولي، وبنسب جد معتبرة، حيث يحتل البترول مكانة اقتصادية دولية هامة و متزايدة خصوصا و أنه يمثل الركيزة الأساسية و المحول الوحيد لاقتصاديات عديدة منها الاقتصاد الجزائري .

لذلك قامت الدولة بعدة إجراءات اتخذتها لترقية صادراتها خارج المحروقات من خلال مجموعة من الآليات و الإجراءات و القوانين بهدف المساهمة في تشجيع التصدير بالنسبة للمصدرين .

و من هذا المنطلق فقد تم تخصيص هذا الفصل لدراسة الصادرات و إستراتيجية تنميتها من خلال ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية التصدير

المبحث الثاني : مكانة الصادرات في الاقتصاد الجزائري

المبحث الثالث: وضع إستراتيجية وطنية لتنمية الصادرات غير النفطية

المبحث الأول: ماهية التصدير

تضمن الفكر الاقتصادي عبر السنوات أفكار تعكس أهمية التصدير و دوره في تحقيق النمو الاقتصادي في أي دولة في العالم، و ذلك من خلال السعي وراء تطوير التصدير بانتهاج استراتيجيات و سياسات تناسب واقع و إمكانيات الدول، و هذا ما عملت به العديد من الدول النامية .

و عليه سيشمل هذا المبحث مفهوم التصدير و أهميته و كذا أهم أنواعه و مؤشراته .

المطلب الأول : مفهوم التصدير

لعملية التصدير أهمية في اقتصاد أي دولة تعمل على تنمية اقتصادها، لذلك سنحاول ذكر أهم المفاهيم المتعلقة به باعتبارها ضرورية لمعالجة الموضوع .

الفرع الأول: تعريف التصدير

التصدير هو عبارة عن تصريف الفائض الاقتصادي، الذي تحققه دولة ما إلى دولة أخرى تعاني من نقص في الإنتاج، كما أن التصدير هو عملية عبور السلع و الخدمات خارج الحدود الوطنية.[1]

كما يعرف أيضا على أنه قدرة الدولة و شركاتها على تحقيق تدفقات سلعية و خدماتية و معلوماتية و مالية و ثقافية و سياحية و بشرية إلى دول و أسواق عالمية و دولية أخرى بغرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح و قيمة مضافة و توسع و نمو و انتشار فرص العمل و التعرف على ثقافات أخرى و تكنولوجيا جديدة و غيرها.[2]

و منه يمكن استنتاج تعريف عملية التصدير، على أنها عملية انتقال السلع و الخدمات من دولة إلى دولة أخرى أو مجموعة من الدول، ناتجة عن الفائض الذي تحققه الدول المصدرة، و ينتج ما يسمى بالتبادل التجاري بين دول العالم، و تعتبر الصادرات العصب الرئيسي للنمو الاقتصادي.

---

(1) وصاف سعيدي، **تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر** ، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 2002/1، ص 07 .

(2) فريد النجار، **تسويق الصادرات العربية**، دار قباء للطباعة للنشر و التوزيع، لقاهرة، 202، ص 15 .

الفرع الثاني : أهمية التصدير

تحتل الصادرات أهمية بالغة نلخصها في ما يلي:[1]

1. **تعتبر محرك للإنتاج** : حيث أن أي مشروع لا يقبل التوسع في إنتاجه ما لم يتوافر الطلب القادر على امتصاصه، و إذا كان هناك قصور في الطلب المحلي على الإنتاج فإن الطلب الخارجي عليه يعوض نقص الطلب المحلي، و يساهم في رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية، من خلال تطبيق الأساليب الحديثة .
2. **بناء الطاقات الإنتاجية** : عن طريق تمويل شراء السلع الوسيطة بالصرف الأجنبي.
3. **تعديل ميزان المدفوعات** : و ذلك عن طريق الحصول على العملات الأجنبية (الصعبة) نظير تصدير مختلف السلع و الخدمات[2].
4. **استغلال الطاقات الإنتاجية العاطلة** : تعتبر الصادرات الأداة المثلى لاستغلال الطاقات الإنتاجية العاطلة بالشكل الذي يساهم في تخفيض تكاليف الإنتاج و زيادة معدلات العائد الاقتصادي عن طريق زيادة قدرتها على مواجهة المنافسة الأجنبية في الأسواق المحلية و الأسواق العالمية .[3]
5. **يساهم في القضاء على البطالة** : حيث أنه كلما زادت الصادرات زادت الطاقة الإنتاجية و كلما زادت الطاقة الإنتاجية يزداد الطلب على العمالة، مما يؤدي إلى انخفاض البطالة و لقد أثبتت دراسة أن كل زيادة قدرها مليار دولار في الصادرات تحقق 1100 فرصة عمل .[4]

- و الجدير بالذكر أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي الناتج عن زيادة الصادرات يصاحبه تغيرات في أنماط الاستهلاك التكنولوجي، و غير ذلك من التغيرات التي تؤدي بدروها إلى إمكانية زيادة و نمو معدل الصادرات من جديد، و هذا ما يبين العلاقة التبادلية بين معدل نمو الصادرات و معدل نمو الدخل الوطني، و هذا ما يؤكد على نمو الصادرات التي كثيرا ما ينعكس ضعفها بعدم توازن موازين المدفوعات لكثير من الدول النامية .[5]

و لهذا يجب أن تعتبر الصادرات و تنميتها في الدول النامية من بين الأهداف الاقتصادية الأساسية لهذه الدول.

---

[1] كمال عبد الرحمن زيدان قاسم، **مشاكل الطلب على الصادرات الصناعية المصرية في ضوء المتغيرات الدولية و المحلية المستجدة** ، دار الكتب القانونية، مصر، 2008، ص 42 .

[2] شريف علي الصوص، **التجارة الدولية (الأسس و التطبيقات)**، دار أسامة للنشر، الأردن، عمان، 2012، ص 25 .

[3] آمال عبد الرحمن زيدان قاسم، مرجع سابق، ص 42 .

[4] محمد عبد المنعم، **الاقتصاد الدولي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، الإسكندرية، 1999، ص 98 .

[5] عبد السلام، أبو قحف، **التسويق الدولي**، الدار الجامعية، مصر، الإسكندرية، 2001، ص 243 .

المطلب الثاني : أنواع التصدير

نميز بين نوعين من عملية التصدير، التصدير المباشر و غير المباشر، التصدير المباشر هو طريقة تخص عادة المؤسسات التي لديها طلب مستمر من زبائنها الأجانب فتفضل هذه المؤسسات التكفل المباشر بهذه الطلبيات عبر المرور عبر الوسطاء .[1]

و يمكن أن يتم الدخول في عملية التصدير المباشر عبر ثلاث طرق، الأولى إيجاد قسم مختص في مقر الشركة يكون مسؤول عن عمليات التصدير و أنشطته المختلفة و يعتبر بحد ذاته مركز وحي لأعمال الشركة. أما الثانية أن يكون هناك نوع خارجي لمبيعات الشركة يكون مقره في الأسواق الخارجية التي يتم الدخول إليها و يكون مسؤول عن كافة الأنشطة التسويقية التي يؤديها بما فيها عمليات التوزيع و التخزين و مركز خدمات ما بيع البيع أما الطريقة الأخيرة تكون من خلال وكالات أو موزعين أجانب في الأسواق الخارجية، و على أن يكونوا قادرين فعلا على تمثيل الشركة المصدرة بأفضل صورة و أن لا يتمتعوا بصلاحيات كبيرة في عملهم.[2]

يقوم المنتج من خلال التصدير غير المباشر باستخدام أنواع مختلفة من المؤسسات التسويقية المستقلة و التعاونية التي تقع في السوق المحلية، ففي هذا النوع فإن مسؤولية البيع للأسواق الخارجية تنتقل إلى بعض المؤسسات الأخرى .[3]

ويقوم هذا الشكل في الدخول للأسواق الخارجية على وجود طرف وسيط عن الشركة في تصدير منتجاتها للخارج و التي تتخذ أربعة طرق، الأولى التصدير من خلال الوسيط المحلي الذي يقوم بشراء المنتج و بيعه للأسواق الخارجية، أما الثانية عن طريق وكالات التصدير المحلية، و الطريقة الثالثة تكمن في المنظمات التعاونية و التي تقوم بعمليات التصدير المختلفة و التي تعمل تحت ظل رقابة إدارية موحدة، أما الطريقة الرابعة تتمثل في شركات التصدير التي تكون متخصصة في أنشطة التصدير مقابل أجور محددة .[4]

التصدير غير المباشر يحقق ميزتين أساسيتين عند الدخول للأسواق الخارجية الميزة الأولى أنها تقلص التكاليف المترتبة على الاستثمار لكون الشركة ليست بحاجة إلى إيجاد و تطوير قسم للتصدير و إيجاد قوة بيعية

---

(1) غول فرحات، **التسويق الدولي (مفاهيم و أسس النجاح في الأسواق العالمية)** ، دار الخلدونية للنشر، الجزائر، 2008، ص 191 .

(2) ثامر البكري، **التسويق (أسس و مفاهيم معاصرة)**، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن 2006، ص ص 280، 281 .

(3) هاني حامد الضمور، **التسويق الدولي**، دار وائل للنشر و التوزيع ، الطبعة 3، 2004، ص 341 .

(4) ثامر البكري، مرجع سابق، ص 280 .

للعمل فيه، أما الميزة الثانية تتمثل في التصدير لهم و الإلمام و المعرفة الكاملة عن الأسواق الخارجية، و بهذا تكون الأخطاء المحتملة بالعمل قليلة جدا .[1]

المطلب الثالث : مؤشرات الصادرات

سنعرض في هذا المطلب أهم المؤشرات المتعلقة بالصادرات، باعتبار أن الصادرات هي من أهم العوامل المحددة لقدرة الدولة على الاستيراد من جهة، و تعكس بشكل قوة طبيعة البنية الاقتصادية للدولة من جهة أخرى، و من بين هذه المؤشرات ما يلي: [2]

الفرع الأول: نسبة الصادرات غلى النتاج المحلي الإجمالي للدولة

و ذلك باعتبار أنه كلما خصصت الدولة جزءا كبيرا من إنتاجها للتصدير كان ذلك دليلا على اعتماد كبير للدولة على الخارج، و على اندماجها في التقسيم الدولي للعمل اندماجها كبيرا.

الفرع الثاني:نسبة تغطية الصادرات للواردات

على اعتبار أن العبرة ليست بارتفاع نسبة الصادرات وحدها، أو بانخفاض نسبة الواردات وحدها، و إنما يجب أن يضاف إلى هذا و ذاك عامل آخر يتمثل في مدى التناسب بين الصادرات و الواردات، أو مدى قدرة الصادرات على الوفاء بقيمة حاجات الدولة من الواردات حتى لا تضطر للاستدانة و الوقوع في تبعية الديون الأجنبية .

الفرع الثالث: النسبة التي تخصص للتصدير من الإنتاج المحلي للسلع أو المجموعات السلعية الرئيسية

أو بعبارة أخرى نسبة ما يخصص من الإنتاج المحلي للاستخدام المحلي، سواءا لأغراض الاستهلاك النهائي أو لأغراض التصنيع، و يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات ذات الأهمية الكبرى في التعبير عن مدى تكامل الاقتصاد المحلي من زاوية التقارب بين نمط الإنتاج و نمط الاستهلاك، فالأصل هو 'لا تنعزل الصادرات عن الطلب الداخلي و إنما تكون امتدادا طبيعيا له .

---

[1] المرجع نفسه

[2] بلقلة إبراهيم، **آليات تنويع و تنمية الصادرات خارج المحروقات و أثرها على النمو الاقتصادي** حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الشلف، 2009/2008، ص ص 93، 94 .

الفرع الرابع: التركيز السلعي للصادرات

و يقصد بذلك مدى غلبة الوزن النسبي لسلعة أو لمجموعة من السلع التصديرية للدولة على جملة صادراتها، فعندما ترتفع نسبة سلعة أو عدد قليل من السلع التصديرية إلى جملة صادرات الدولة، ارتفاعا يتخطى النسبة المأمونة تزداد احتمالات الحرج في وضع الدولة، و تزداد احتمالات ضعف مقدرتها على المساومة و من ثم تزداد احتمالات تبعيتها للخارج، لذلك فمن المهم عند النظر في درجة التركيز السلعي للصادرات التمييز بين السلع الأولية، بينما قد لا يدعو ارتفاع السلع الصناعية في الصادرات للخطر، و يعتمد في تحليل هذا المؤشر على بعض المؤشرات الأخرى التي أعدتها الأونكتاد .

المبحث الثاني : مكانة الصادرات في الاقتصاد الجزائري

تعتبر الصادرات كما رأينا سابقا، الركيزة الأساسية للاقتصاديات الدولية، و ذلك لما تمثله من دور في تحقيق التنمية الاقتصادية و بناء طاقات إنتاجية، و تختلف فيها ، لذلك نجد بأن الاقتصاديات المتقدمة و النامية منها : قد أدركت أهمية الصادرات و تنويعها و الدليل ما توصلت غليه من قوة على مستوى اقتصادياتها، و لكن الجزائر كغيرها من العديد من الدول الريعية لا زالت الصادرات النفطية لديها هي الممول الوحيد لها رغم ما يعاني منه هذا القطاع من عدم الاستقرار.

و منه سنحاول من خلال هذا المبحث إبراز مكانة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني و ما خلفه من مشاكل على مستوى جميع القطاعات الأخرى، و دواعي الخروج من دائرة الأحادية في التصدير .

المطلب الأول : أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري وأثر الأزمات عليه

سنحاول إبراز أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري، إضافة إلى أثر الأزمات النفطية على الاقتصاد الوطني .

الفرع الأول : مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري

يحتل قطاع النفط مكانة جد هامة في الاقتصاد الجزائري، فالصادرات في معظمها هي من النفط بما نسبة حوالي 97,5% من الصادرات الإجمالية، ضف إلى ذلك أنها تشكل 60% من إيرادات الدولة و من 25% إلى 30% من الناتج المحلي الخام، إضافة إلى أن توفر الفوائض البترولية من صادرات المحروقات المتزايدة للجزائر تدفقا للسلع الرأسمالية و الخدمات التي تعتمد عليها حركة النمو الاقتصادي و تعجز الدولة عن إنتاجها، منها التجهيزات الحديثة الضرورية التي لا يوفرها القطاع الصناعي المحلي كذلك استيراد المواد الغذائية الضرورية لتلبية الحاجيات الاجتماعية للمواطنين، فنمو التجارة الخارجية مرهون بتجارة النفط، حيث يعتبر القناة الوحيدة للعلاقات الاقتصادية الجزائرية .[1]

الفرع الثاني : أثر الأزمات النفطية على الاقتصاد الجزائري

إن الانهيار الكبير في السعر الذي عرفه السوق الدولي للبترول خلال سنتي (86-98) أثر بشكل كبير على الاقتصاد الجزائري و خلق اختلالات على المستوى الكلي له .

---

[1] خلوفي عائشة و آخرون، **تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة على إستراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر** ، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف 1، 12/11 مارس 2013 ، ص 12 .

1. **تأثير أزمة النفط 1986:** انهيار سعر البترول الخام في سنة 1986 بأكثر من نصف قيمته، فانهارت بذلك إيرادات الجزائر المالية الخارجية من المحروقات من 12,27 مليار دولار إلى أقل من 7,26 مليار دولار، أي ما بنسبة 43%، و بدأ الأداء الاقتصادي بالانحطاط عن طريق نمو أعباء الديون، كذلك الإنتاج المنخفض في المؤسسات العمومية الذي أظهر التضخم في القطاع الصناعي .[1]
2. **تأثير أزمة 1998 :** بالرغم من التحول الذي شهدته الجزائر في النمط الاقتصادي و ذلك بالانتقال من النهج الاشتراكي إلى النهج الرأسمالي، إلا أن الأداء الاقتصادي ظل يتسم بالضعف. و في هذا الإطار شهد السوق النفطي أزمة انخفاض في الأسعار في سنة 1998، حيث تدهور سعر البرميل الواحد ليصل إلى ما دون 13 دولار. و قد انعكس هذا الانخفاض على حصة إنتاج الجزائر في منظمة opec * بهدف إعادة التوازن بعد أن تراجع إنتاج الجزائر من النفط بنسبة 33% سنة 1998 ليصل إلى 818 ألف برميل يوميا و 749, 6 ألف برميل سنة 1999، نتيجة لذلك تراجعت العوائد النفطية بنسبة 32%.[2]

أما بالنسبة للآثار على الاقتصاد الكلي فقد كانت كبيرة على مؤشراته نذكر منها [3]:

2-1 على مستوى الميزان التجاري: سجلت الصادرات انخفاضا بحوالي 34% سنة 1998 مقارنة بسنة 1997 أما بالنسبة للواردات فقد واصلت تصاعدها منذ سنة 1995 فارتفعت بـ 10,9% خلال سنة 1998. و كنتيجة لما سبق تأثر الميزان التجاري بنسبة 82% سنة 1998 مقارنة بـ 1997.

أدى الانخفاض في الصادرات نتيجة هذه الأزمة و ارتفاع الواردات إلى اختلال في الميزان التجاري، و هذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (07): الميزان التجاري الجزائري لعامي 1997-1998 **الوحدة:** مليون دولار

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
1997	13,820	8,130	5,690
1998	10,150	9,190	1,020
نسبة التغير	-34%	10,9%	-82%

Source : http/JPS-dir-com/up loads/1364/changee co.doc تاريخ الاطلاع2015/03/02

[1] محسن الصرن، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**، دار الرضا للنشر، عمان، 2001، ص 418 .

* Organisation des pays exporteurs de pétrole

[2] نص بعنوان، **أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري**، دراسة حالة الوفرة المالية في الجزائر، متاح على الموقع:

http/dir-com/up loads / 1364 / changeeco.doc تاريخ الاطلاع 2015/02/23

[3] المرجع نفسه.

يبين الجدول السابق بأن الفائض في الميزان التجاري قد انخفض بنسبة 82% سنة 1998 مقارنة بسنة 1997، و يعود سبب ذلك إلى انخفاض أسعار النفط و ارتفاع أسعار المواد المصنعة (المستوردة) بدرجات متفاوتة، و الاعتماد الكبير على صادرات النفط في تغطية الواردات.

يعود التفاوت بين قيمة الصادرات و الواردات في التجارة الخارجية في الجزائر إلى تركز الإنتاج فقط على النشاط الاستخراجي، على حساب إنتاج القطاعات الأخرى لسد حاجة الأسواق المحلية، مما يؤدي إلى تأثر الاقتصاد الوطني بصفة مباشرة بالصدمات الخارجية المتمثلة في تقلبات أسعار النفط و الاستمرار في الاعتماد لسد الحاجات المحلية، و بالتالي فإن الفائض في الميزان التجاري لا يعكس حقيقة الاقتصاد الجزائري .

2-3 على مستوى الميزانية العامة : أدت هذه الأزمة إلى حدوث انخفاض كبير في الإيرادات العامة قدر بـ 2,871 مليون دولار، مما جعل هذه الأخيرة تستقر عند إجمالي 13,186 مليون دولار سنة 1997، و في المقابل بلغت النفقات العمومية قيمة 15,027 مليون دولار مما سبب عجزا في الميزانية العامة قدر بـ 1,849 مليون دولار .[1]

المطلب الثاني : مخاطر الريع البترولي على الاقتصاد الجزائري :

كما ذكرنا سابقا بأن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي نظرا لاعتماده على قطاع المحروقات بشكل جعله اقتصاد هش دائم التعرض للاضطرابات البنيوية لاقتصاد الدولة، و يمكن إجمال مخاطر الريع البترولي على الاقتصاد الجزائري في النقاط التالية [2]:

الفرع الأول : مخاطر تقلبات الأسعار و انخفاض المرد ودية

إن الاعتماد على ريوع الصادرات النفطية، سوق يترتب عنه بالضرورة تذبذب في المداخيل من العملة الصعبة و التي تستعمل في اقتناء المستلزمات الاستهلاكية للمجتمع من العالم الخارجي، إضافة إلى اللوازم من وسائل و عوامل الإنتاج، هذا التذبذب قد يرجع في أحد جوانبه إلى عامل الأسعار، أين يتولد خطر كبير يؤثر بشكل سلبي على الاقتصاديات المعتمدة على الصادرات النفطية .

---

[1] المرجع نفسه.

[2] مصطفى بن ساحة، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي** – حالة الجزائر – مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، معهد العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير المركز الجامعي غرداية، 2011/2010، ص 66.

الفرع الثاني: مخاطر فقدان الاستقلال الاقتصادي للدولة

ترتبط سيادة الدولة على مواردها الطبيعية و حريتها في تحديد الطرق و البلدان المثلى لاستغلالها بمدى إرادة الدولة، و ما تتلقاه من دعم سياسي من الأوساط الداخلية و الخارجية و في الفترة التي تلت حرب أكتوبر 1973، أقوى دليل على ذلك، حيث وفي ظل تلك الحرية و الدعم تمكنت الدول الغربية المستوردة للنفط بمساعدة شركاتها النفطية العالمية الكبرى من الهيمنة على صناعة النفط في الدول النامية النفطية، و تمكنت هذه الشركات من أن تتحكم في سياسات الإنتاج و الأسعار بالشكل الذي يخدم مصالح بلدها الأم .

الفرع الثالث: مخاطر نضوب المخزون النفطية

تقسم موارد الطاقة من حيث قدرتها على النمو و التجدد إلى قسمين :

1. **مصادر طاقة غير متجددة (قابلة للنضوب):** هي تلك الموارد التي تكون على هيئة مخزون متناقص و تشمل جميع المعادن و الخدمات، و المعروض من هذه الموارد الطبيعية ثابت و معرض للنضوب في فترة زمنية لذا يستوجب الاستهلاك المثل و العقلاني لهذه الموارد.
2. **مصادر طاقة متجددة :** هي تلك المصادر التي تزداد و تنمو عبر الزمن و لا يؤثر معدل استهلاكها و استخراجها الحالي على معدل إنتاجها المستقبلي، بل تبقى احتياطاتها قائمة مثل الطاقة الشمسية و الطاقة الهوائية و أمواج المحيطات .

أما إنتاج النفط فهو يعرف على أنه عملية تستهلك فيها الاحتياطات النفطية و تحول فيها إلى عوائد مالية، و تبعا لذلك فإن الاحتياطات من النفط تتأثر بكمية الإنتاج من جهة، و الذي ينجم عنه نقصان في كمية الاحتياطي، فقد تناقصت الاحتياطات العربية من النفط في سنوات السبعينات كنتيجة لرفع حجم الإنتاج من النفط، و من جهة أخرى لتأثر الاحتياطات النفطية ايجابيا بعمليات الاكتشاف و التنقيب الناجحة .

و عليه فاستخراج النفط المستمر يعني بالضرورة نضوب مكامن، كما أن العمليات التي يشرع فيها من أجل التنقيب على النفط و التي تجرى مون أجل تعزيز المخزون الاحتياطي منه قد لا تنجح في كثير من الأحيان.[1]

و كنتيجة لنضوب مخازن النفط تعود الاقتصاديات المعتمدة عليه بشكل شبه كلي و منها الجزائر إلى التخلف و المديونية، ذلك لأنها لم تحاول استغلال ما تملكه من موارد متجددة و طاقات للأسف ضائعة.

[1] المرجع نفسه، ص 67 .

المطلب الثالث: مبررات اللجوء إلى تنمية الصادرات غير النفطية

إن الانخفاض الذي تشهده أسعار النفط في السوق الدولي للمحروقات، خلف اختلال هيكلي على مستوى الصادرات الجزائرية و الاقتصاد الوطني ككل، أدى بالعديد من الحكومات المتعاقبة على السلطة الجزائرية إلى البحث عن حلول من اجل تنمية الصادرات غير النفطية عن طريق تنويعها، و يمكن تلخيص هذه لعوامل في ما يلي [1]:

الفرع الأول : النزعة الحمائية :

اتجهت الدول الصناعية المتقدمة إلى زيادة النزعة الحمائية أمام وارداتها من كافة السلع الأولية و الصناعية، نتيجة للأزمات المالية التي سادت في عقد الثمانينات، بالإضافة إلى فترات الركود العالمي الذي ساد معظم الدول الصناعية، هذا وقد اتجهت الدول الصناعية إلى تبني القيود الحمائية غير التعريفية على أثر نجاح الجات في تخفيض متوسط التعريفات الجمركية و قد أثرت هذه القيود تأثيرا واضحا منذ منتصف الثمانينات على صادرات الدول النامية .

الفرع الثاني: معدل التبادل

شهدت معدلات التبادل الدولية تدهورا في غير مصالح الدول النامية، و يرجع ذلك بصفة أساسية إلى اتجاه أسعار السلع الصناعية التي تصدرها الدول المتقدمة الصناعية إلى الدول النامية، إلى الارتفاع الشديد، مقابل اتجاه أسعار السلع الأولية باستثناء البترول إلى الانخفاض، و يرجع السبب وراء الانخفاض النسبي في أسعار المواد الأولية إلى تراخي الطلب العالمي على هذا النوع من المنتجات نتيجة للتقدم العلمي و التكنولوجي الذي حققته هذه الدول الصناعية المتقدمة ما دفعها لتخفيض الاعتماد على المواد الأولية في إنتاج وحدات سلعية صناعية .

الفرع الثالث: الدين الخارجي

لقد تزايدت أعباء الديون الخارجية في الفترة الأخيرة، فالديون الخارجية هي نتيجة لتزايد العجز في موازين المدفوعات، فتزايد عجز الحساب الجاري تترتب عليه ضرورة لجوء الدولة إلى الاقتراض الخارجي لتمويل هذا العجز.

[1] وصاف سعيدي، **تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر** ، واقع و التحديات، مرجع سابق، ص 08 .

المطلب الرابع: مشاكل ترقية الصادرات في الجزائر

يعاني القطاع التصديري في الجزائر من العديد من المشاكل التي تعرقل عملية تنمية صادراته خارج المحروقات من ابرز هذه المشاكل نذكر :

الفرع الأول: المشاكل على المستوى الجزئي

و هنا نحصي مجموعة من المشاكل، و هي كتالي [1]:

- عدم تبني المسئولين و الأفراد منهجا محددا و واضح المعالم بغية تحقيق أهداف تنمية الصادرات.
- التطبيق العشوائي و غير المنتظم لإجراءات العمل التي ينص عليها نظام الجودة.
- إهمال عنصر الجودة فيما يخص المنتجات المخصصة للتصدير، الأمر الذي يجعلها غير قادرة على المنافسة .
- غياب نظام للمعلومات الذي يمد بكافة البيانات و الإحصائيات التي تربط بين العملية الإنتاجية و موقع السلعة في السوق.
- عدم توفر التحفيز المادي و المعنوي في المؤسسة، مما خفّض محاولات الابتكار و الإبداع لدى العمال.
- ضعف القطاع الصناعي الجزائري، و الذي يعود إلى قدم آلات الإنتاج و عدم قدرتها على مواجهة المستجدات التكنولوجية.
- عدم كفاءة المؤسسات الممارسة للعملية التصديرية.
- انعدام قنوات التوزيع، إضافة إلى خدمات ما بعد البيع في صفقات البيع.

الفرع الثاني: المشاكل المتعلقة بالمحيط الاقتصادي

أما بالنسبة للمحيط الاقتصادي فهناك العديد من المشاكل التي تقف في وجه تنمية القطاع التصديري بالجزائر منها:

- عدم امتلاك المتعاملين الاقتصاديين بين الجزائريين لثقافة التصدير، و هم يميلون للاستيراد نظرا للربح السريع؛

[1] المرجع نفسه، ص ص 12- 13 .

- ضعف تنافسية المنتوج الجزائري نتيجة ضعف الأموال الموجهة للبحث و التطوير إضافة لعدم استخدام التكنولوجيا في العملية الإنتاجية؛
- عدم مطابقة المنتجات الجزائرية لمعايير الجودة العالمية ؛
- محدودية القدرة التنافسية لدى المصدرين الجزائريين كنتيجة لقلة خبرتهم ما يدفعهم للانسحاب من السوق العالمي لعدم القدرة على المنافسة؛

الفرع الثالث : المشاكل المتعلقة بالمحيط المؤسساتي و التشريعي [1]

- عدم الوضوح في صلاحيات الهيئات المعنية بترقية الصادرات، ما نتج عنه تضارب الأرقام المصرح بها حول وضعية القطاع التصديري و عدم القدرة على الوصول إلى نتائج حقيقية لتحليلها و اتخاذ القرار فيما يخص تنمية الصادرات غير النفطية؛
- التواجد التجاري غير المنظم في الأسواق الخارجية؛
- سوء استخدام و توجيه الموارد للصندوق الخاص بتنمية الصادرات غير النفطية؛
- صعوبة الحصول على معلومات دقيقة عن الأسواق الخارجية، نتيجة تقص الخبرة التسويقية؛
- ارتفاع تكاليف النقل الدولي مما يتسبب في ارتفاع تكلفة المنتج الوطني في السوق العالمي مما يؤثر على تنافسينه؛

[1] وصاف سعيدي، مرجع سابق، ص 13.

المبحث الثالث: وضع إستراتيجية وطنية لتنمية الصادرات غير النفطية

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى مفهوم استراتيجية تنمية الصادرات إضافة إلى المؤسسات و الإجراءات المتّبعة في إطار تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر و السياسات المطبقة في هذا المجال.

المطلب الأول : مفهوم إستراتيجية تنمية الصادرات

قبل التطرق إلى التعرف على مفهوم إستراتيجية تنمية الصادرات يجب أولا التعرف على مفهوم تنمية الصادرات.

الفرع الأول: مفهوم تنمية الصادرات

يقصد بتنمية الصادرات تشجع الصادرات في الأجل القصير عن طريق حثت الطلب الكلي في اقتصاديات الدول التي تمتلك أجهزة إنتاجية مرنة عن طريق إتباع مجموعة من السياسات التسويقية التي تهدف في مضمونها إلى تصحيح التشوهات السعرية في السلع المراد تصديرها و محاولة ملائمتها مع الأسعار العالمية و إجراء الدراسات التسويقية التي يمكن من خلالها اختيار الأسواق التصديرية التي تتناسب مع مستويات الإنتاج بما يمكن من استغلال الطاقات العاطلة و الاستفادة من مميزات الإنتاج الكبير، و هذا ما يتناسب مع ظروف الدول الصناعية المتقدمة .[1]

الفرع الثاني : مفهوم إستراتيجية تنمية الصادرات

تعتبر هذه الإستراتيجية من إحلال الصادرات من السلع الصناعية محل السلع التقليدية كالمواد الأولية، وذلك من خلال تصنيع و تصدير هذه المواد في صورتها المصنعة كتصدير المواد البتر وكيماوية بدلال من تصديرها كنفط خام، و كذلك نفس الشيء بالنسبة لبعض السلع الزراعية كاللحوم و الأسماك و خضروات يتم تصنيعها و تصديرها في شكل معلبات محفوظة، و قد كان هناك آراء عدة لدعم هذه الإستراتيجية في مقدمتها التوسع في استخدام الموارد و خاصة العمل، كما أن هذه الإستراتيجية لا ترتبط بحجم السوق المحلية و إنما بطبيعة الطلب العالمي، خاصة و أن أسواق بعض الدول النامية تتسم بأنها صغيرة الحجم. [2]

---

[1] وصاف سعيدي، مرجع سابق، ص 19.

[2] سالم توفيق النجفي، **أساسيات علم الاقتصاد**، الدار الدولية الثقافية، مصر، 2000، ص 292.

كما تعرف بأنها تلك الإستراتيجية التي تهدف إلى زيادة الصادرات من خلال تقديم حوافز سعرية غير متحيزة لصالح صناعات بدائل الواردات . [1]

كما أن الحكومة تتدخل من خلال هذه الإستراتيجية في التجارة الخارجية، حيث تقوم بتقديم الدعم للصادرات في شكل مساعدات نقدية أو إعفاءات ضريبية أو تقديم أشكال أخرى من التسهيلات لمنتجي السلع المخصصة للتصدير، و يمكن هذا الدعم المصدرين من عرض منتجاتهم في الأسواق الخارجية بأسعار منخفضة نسبيا، مما يؤهلها إلى المنافسة بهذه الأسواق، فهذه الإستراتيجية تعمل على زيادة قدرة المنتج المحلي في منافسة المنتجات الأجنبية في الخارج.[2]

و لتبني إستراتيجية فعالة لتنمية الصادرات، يتوقف على مجموعة من الاعتبارات أهمها أن يقوم على إعدادها خبراء و أساتذة مختصين في مجال التسويق الدولي، فقد أثبتت التجربة أن إسنادها لذوي الخلفيات العلمية و العملية المختلفة لم يجلب إلا التخلف عن الركب العالمي في هذا المجال، كذلك يجب أن تتوافر الرغبة الحقيقية في إيجاد نظام فعال للتنمية الصادرات، و كذلك الاقتناع بأهميته.

ذلك لأن البعض قد يعتقد بطريق الخطأ أن الاكتفاء بإصدار القرارات الكفيلة بإزالة بعض معوقات التصدير أو بإضافة مزيد من التسهيلات على المصدرين قد يفي بالغرض، أيضا يجب أن تتوافر رؤية صائبة و موضوعية لدى القائمين على إعداد النظام تقوم على دراستهم بالمزايا التنافسية للدولة و بمتغيرات بيئة العالمية كذلك ينسجم النظام مع النظم الاقتصادية للدولة ويتسم بالمرونة مع التغيرات الدولية، و كاعتبار أخير هو أن تتكامل و تتناسق عناصر النظام الفعال لتنمية الصادرات، إذ لا يمكن أن يكتسب النجاح لنظام تتعارض عناصره الفرعية .[3]

الفرع الثالث : محاور إستراتيجية تنمية الصادرات

لا يوجد نموذج موحد صالح للتنمية في كل الدول، بالنظر لاختلاف الظروف الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية و الثقافية للدول، إن هذه التي ترتكز عليها إستراتيجية تنمية الصادرات يمكن توضيحها كما يلي: [4]

---

[1] مصطفى ابن ساحة، مرجع سابق، ص، 90.

[2] أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، 2007، ص ص 166-167 .

[3] يحي سعيد علي عبد، **التسويق الدولي و المصدر الناجح**، دار الأمين للطباعة و النشر و التوزيع، 1997، ص ص 47- 48.

[4] صديقة باقر عبد الله، **الميزان التجاري و تنمية الصادرات غير النفطية**، مركز التدريب و البحوث، الإحصائية، العراق، 2011، ص 03.

أ. **الإطار المؤسسي :** إن تركز إستراتيجية تنمية الصادرات على ضرورة وضع و إيجاد هيئات و مؤسسات تعمل على تجسيد معالم الإستراتيجية على أرض الواقع من خلال تحفيز الأعوان الاقتصاديين على اختلافهم على زيادة الصادرات و تنوعيها من خلال الترويج لهذه المنتجات و تقديم مختلف التحفيزات و المعلومات و الحلول التي تعرقل عملية التصدير .

ب. **تأمين الصادرات:** و ذلك من خلال توفير عنصر التأمين على الصادرات للمصدرين لتعويضهم على مختلف الأخطار التي يمكن أن يتعرضوا لها خلال عملية التصدير.

ج. **تشجيع الاستيراد و تسهيله بهدف إعادة التصدير** :تعمل الحكومة من خلال هذا على تبسيط إجراءات استيراد المواد أو السلع الوسيطية التي تدخل في عملية إنتاج المنتجات الموجهة للتصدير، و تسهيل عملية الحصول عليها لتحفيز المنتجين على زيادة الإنتاج و تحسينه بغرض تصديره للأسواق الدولية .

د. **جودة المنتج :** تعتبر المنتجات الدولية الموجودة في الأسواق العالمية ذات جودة عالية جعلتها تجد مكانها في هذه الأسواق الكبيرة، لذلك تعمل الدول التي تهدف إلى تنمية صادراتها على إقامة نظام فحص للسلع التي يتم تصديرها من أجل ضمان جودتها في الأسواق الدولية، و أيضا الحفاظ على سمعة المنتج من خلال إقامة ندوات داخلية و معارض ترويج لجودة السلع و جودة التصميم .[1]

هـ. **إيجاد سياسة تمويلية و ائتمانية ناجحة لتغطية الصادرات الصناعية :** يستلزم توفير مصادر تمويلية للصادرات بشكل يحفز على تنمية الصادرات من خلال [2]:

- توفير تسهيلات للمصدرين خلال مراحل الإنتاج أو شحن البضاعة.
- تخفيض تكاليف تمويل الصادرات.
- تقديم إعفاءات للمصدرين من الرسوم البنكية المرتبطة بعمليات التصدير.
- تمويل الاستثمارات الأجنبية في الدول، مع التركيز على تمويل بعض الصادرات ذات الأهمية الكبرى و تشجيع الاقتراض بسعر فائدة منخفض أو بدون فوائد أحيانا .

و. **إصلاح القطاع المصرفي :** يقصد به استخدام أدوات السياسة النقدية المختلفة بهدف تحفيز الصادرات مع توفير التمويل اللازم لدعم القطاع الصناعي و ذلك من خلال ضمان توفير الخدمات البنكية التي تتطلبها عملية التصدير. [3]

---

[1] المرجع نفسه، ص 03.

[2] مصطفى بن ساحة، مرجع سابق، ص 93.

[3] المرجع نفسه، ص 94.

المطلب الثاني : إجراءات و آليات التصدير في الجزائر

قامت الحكومة الجزائرية في إطار تنمية صادراتها بوضع اقتراحات أولية كانت عبارة عن أرضية لتطبيق هذه الإستراتيجية في أفريل سنة 1984، و قد انبثقت عنها مجموعة من الإجراءات لفائدة المصدرين و تحفيزهم من خلال إعطائهم العديد من الامتيازات الرامية إلى تنويع الإنتاج الوطني و زيادة حصة الصادرات منه.

الفرع الأول : إجراءات تنمية الصادرات في الجزائر

تمثلت هذه الإجراءات فيما يلي [1]:

1. التعليمة رقم 11 بتاريخ 1984/05/30، و المتعلقة بمنح بطاقة القروض لبعض المستخدمين في المؤسسات العمومية
2. مذكرة رقم Pm/CAB/409، بتاريخ 1984/05/20، المتعلقة بترقية الصادرات خارج المحروقات و الذي نص على ما يلي :

- السماح للمتعاملين العموميين بالمعالجة بالتراضي مع الزبائن الأجانب.
- السماح للمتعاملين العموميين بالدخول في علاقة أعمال مع مؤسسات التصدير و الاستيراد الموجودة في الخارج.

3. مذكرة رقم Pm/CAB/410، المتعلقة بإنشاء الهياكل المتخصصة في التصدير على مؤسسات التصدير، و أيضا بإنشاء المتحلين في مجال التصدير.
4. المنشور Circulaire رقم 990/10 لوزارة التجارة المتعلقة باستعمال وسائل الإعلان و الإشهار ترقية الصادرات.
5. مذكرة رقم : 15 بتاريخ 1984/04/12، من وزارة المالية التي تجعل مدة رحيل الأموال من تصدير المنتجات غير النفطية إلى مدة 120 يوم .
6. إشعار (AVIS) رقم 16 بتاريخ 1984/06/02 من وزارة المالية المتعلق بشروط فتح و عمل حساب للمصدر.
7. مرسوم رقم 86-46 بتاريخ 1986/12/24 و الذي يحدد قائمة السلع و الخدمات التي تستفيد من إعانات التصدير، و كذا تدعيم الأسعار، الهدف منه هو تعويض التقييم المفرط للدينار الجزائري في

[1] المرجع نفسه، ص 104، 105.

السوق الرسمي، و هذا التدعيم الخاص بالسلع المصدرة متغير حسب طبيعة السلع المصدرة و درجة تكاملها الصناعي، و هو محدد بسقف قدره 50% من رقم الأعمال المحقق في الخارج.

8. الإعفاءات الضريبية للصادرات غير النفطية، و قد صدر في هذا الشأن الإعفاء من الضرائب من سنة إلى 5 سنوات كما يلي :

أ. الضريبة على الأرباح الصناعية و التجارية (Bic) للمؤسسات العمومية و الخاصة المحققة في الخارج.

ب. الإعفاءات فيما يخص الرسم على النشاطات التجارية و الصناعية

ج. الإعفاءات من الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج

9. الشركة الجزائرية للتأمينات (CAA) لها صلاحيات تأمين عمليات التصدير، لضمان يغطي المخاطر التجارية و غير التجارية (كالنزاعات السياسية) و المخاطر الناجمة عن الكوارث الطبيعية.

هذا أهم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية من أجل تنمية الصادرات غير النفطية بعد أزمة 1986 جاءت هذه الإجراءات كحل للتخفيف من آثار تراجع العائدات النفطية من تلك الفترة.[1]

الفرع الثاني : التحفيزات الممنوحة للمصدرين

و تتمثل في [2]:

1. **تحفيزات في مجال التجارة الخارجية :** عمدت الجزائر خلال مسيرتها التنموية إلى فرض الرقابة على التجارة الخارجية كمرحلة أولى (1962-1969)، ثم احتكارها في مرحلة ثانية (1970-1989) و أخيرا بعد التخلي عن الاقتصاد المخطط و تبني اقتصاد السوق ثم تحرير التجارة الخارجية (1990)، و من الجانب التنظيمي فيبرز هذا الحرير للتجارة الخارجية من خلال :

- انهاء سيطرة الدولة على التجارة الخارجية ما عدى الميادين الإستراتيجية؛
- الحرية التامة لممارسة التجارة الخارجية سواءا للمتعاملين الجزائريين أو الأجانب؛
- الحرية التامة لقوانين السوق؛

2. **التحفيزات التمويلية و التأمينية و من أهمها :**

- إنشاء الصندوق الخاص لترقية الصادرات (FSPE*) بغرض تقديم المساعدات المالية، إذ يعمل على

[1] المرجع نفسه، ص 105.

[2] خلوفي عائشة وآخرون، مرجع سابق، ص 16 .

* صندوق ترقية الصادرات الوطني

تغطية المصاريف التالية [1]:

- الأعباء المتعلقة بدراسة السوق الخارجي لصالح المصدرين، و كذا أعباء الدراسات الهادفة إلى تحسين نوعية المنتجات و الخدمات الموجهة للتصدير؛
- المساعدات التي تقدمها الدولة و الهادفة إلى ترقية الصادرات عن طريق المشاركة في المعارض الدولية؛
- تغطية جزء من تكاليف البحث عن الأسواق الخارجية الملائمة للمصدرين و منتجاتهم ؛
- تغطية جزء من تكاليف الشحن و النقل في الموانئ الجزائرية للسلع الموجهة للتصدير؛
- تمكين المصدرين من التحوط ضد مخاطر التصدير، عن طريق الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان؛ الصادرات (CAGEX) التي أنشأت سنة 1996 بهدف :

- تغطية المخاطر المتعلقة بعمليات التصدير (المخاطر التجارية،السياسية، الكوارث ...) ؛
- تعويض تغطية الديون؛

3. **التحفيزات الجبائية و الضريبية:** و من أهم هذه التحفيزات نذكر [2]:

- الإعفاء من أداء الرسم على الحتمية المضافة؛
- الإعفاءات المؤقتة لمدة خمس سنوات على الأرباح الصناعية و التجارية لمؤسسات التصدير، و كذا الدفع الجزائي ؛
- إعفاء لمدة 5 سنوات من دفع الضريبة على أرباح الشركات حول عمليات البيع و الخدمات الموجهة للتصدير؛

4. **التحفيزات الجمركية :** لجأت السلطات العمومية في بادئ الأمر بهدف تدعيم الصادرات إلى إجراء تخفيضات على الحقوق الجمركية إلى أن وصلت النسبة إلى 0% و في خطوة ثانية و بموجب القانون الجمركي رقم 98-10 المؤرخ في 22 أوت 1998، و الذي نص على جملة المن التسهيلات الجمركية و الحد من التعقيدات في إجراءات التصدير، نذكر منها [3] :

- تسهيلات مراقبة البضاعة؛
- تسهيلات تحديد الحقوق و الرسوم؛
- تسهيلات في نمط تحميل الحقوق و الرسوم؛

---

[1] مصطفى بن ساحة، **مرجع سابق**، ص 107.

[2] المرجع نفسه، ص 17.

[3] المرجع نفسه، ص 18.

- تسهيلات في الإجراءات الجمركية؛
- نظام القبول المؤقت [1] : عرفت المادة 174 بأن هذا النظام هو الذي يسمح بقبول في الإقليم الجمركي البضائع المستوردة المعدة للتصدير خلال مدة معينة، مع وقف الحقوق و الرسوم و دون تطبيق المحظورات ذات الطابع الاقتصادي و ذلك بقبولها على حالاتها أو إخضاعها للتحويل أو تصنيع .

و في الأخير يمكن القول بأنه من الرغم من أهمية هذه الإجراءات و ضرورتها في مجال تنمية الصادرات، إلا أنها تبقى مجرد إجراءات و معاملات روتينية كلاسيكية، حتى و إن أسهمت في إنجاح هذه الإستراتيجية فإن مساهمتها تبقى نسبية أمام الإجراءات الجديدة التي يعول عليها في تنمية و تنويع الصادرات، مثل توفير معلمات مستجدة عن الأسواق الخارجية، تكثيف الجهود الترويجية حول المنتوج الوطني في المختلف الدبلوماسيات الخارجية، العمل على إعطاء فكرة واضحة عن التسويق الدولي و دوره في إعطاء صورة جيدة عن المنتجات المحلية .

المطلب الثالث : الهيئات المساهمة في تنمية الصادرات غير النفطية

أنشأت السلطات العمومية بغرض تجسيد إستراتيجية تنمية الصادرات خارج المحروقات، مجموعة من الهيئات بهدف توفير الدعم و الإسناد لقطاع التصدير و أهم هذه الهيئات : [2]

الفرع الأول: إعادة تنظيم دور وزارة التجارة في مجال التجارة الخارجية

أعادت سلطة التعديل الهيكلي تنظيم دور وزارة التجارة في مجال التجارة الخارجية بمقتضى المادة 08 من المرسوم التنفيذي رقم 207/94 المؤرخ في 1994/07/16، حيث تم تكليف الوزارة بمهمة ترقية التبادل مع الخارج و لتحقيق هذه المهمة تساهم الوزارة في وضع التصورات الجديدة للأدوات التنظيمية و الهيكلية المتعلقة بالتجارة الخارجية، كما تعمل على تنشيط القطاع في إطار ثنائي أو متعدد الأطراف بالإضافة إلى كونها شريك أساسي في التحفيز و التفاوض حول الاتفاقات التجارية مع الشركاء الأجانب .

حيث أصبحت هذه الوزارة أداء في يد الدولة لتوجيه الأعوان الاقتصاديين نحو سياسة تنمية الصادرات غير النفطية.

---

[1] Amrouche Missoum les facidilitéedaunieres à l'exportation, symposum national sur les resures de promotion des exportation Alger,29-30 Décembre 1996 .

[2] عجة الجيلالي، **التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص** ، دار الخلدونية، الطبعة الأولى، 2007، ص ص 250- 251 .

الفرع الثاني: الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية PROMEX: [1]

أنشأ هذا الديوان بموجب المرسوم التنفيذي رقم 327/96 المؤرخ في 1996، و هي هيئة عامة ذات طابع إداري، حيث يتكفل الديوان بإعداد برنامج لترقية و تحليل أوضاع السوق و تكوين و تسيير شبكة المعلومات، وضع و نشر البيانات المتعلقة بالوضع الاقتصادي، و انجاز الدراسات المستقبلية و يتكفل بكل الأعباء الخاصة بدراسة الأسواق الأجنبية و نقل البضائع و تمويل التكاليف المتعلقة بتكييف المواد .[2]

الفرع الثالث : الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين ANEXAL:[3]

تم إنشاء هذه الجمعية في 10 جوان 2001 من أجل الدفاع عن حقوق و مصالح المصدرين الجزائريين، و تضم أكثر من 100 مصدر و تتمثل أهم وظائفها في [4]:

- المساهمة في تطوير إستراتيجية التصدير و إيجاد مساحة للتواصل بين المصدرين و تجميع و نشر المعلومات ذات الطابع التجاري و الاقتصادي؛
- توفير المساعدة التقنية لتطوير القدرات التصديرية للمتعاملين؛

الفرع الرابع : إنشاء الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات CAGEX [5]

أنشأت هذه الشركة حسب المرسوم التنفيذي رقم 235/96 الصادر في 1996/07/02، طبقا للمادة 4 من الأمر رقم 06/96 الصادر في 1996/01/10 المتعلق بتأمين القرض عند التصدير تهدف إلى:

- ترقية و تشجيع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات؛
- تغطية المخاطر المتعلقة بعمليات التصدير (المخاطر التجارية، السياسية و غيرها)؛
- تأسيس بنك للمعلومات في مجال الإعلام الاقتصادي ؛
- تعويض و تغطية الديون؛

---

[1] لجلط إبراهيم، نوري منير، **المؤسسات الاقتصادية الجزائرية و إشكالية التصدير خارج المحروقات**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي 4 حول المنافسة و الاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات في الدول العربية، 2010، جامعة الشلف، ص 02.

[2] المرجع نفسه، ص 02.

[3] www.mincommerce.gov,dz تاريخ الاطلاع2015/02/20

[4] www.alger,dz تاريخ الاطلاع 2015/02/20

[5] عجة جيلالي، **مرجع سابق**، ص 255.

الفرع الخامس: الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة CACI: [1]

أنشأت حسب المرسوم التنفيذي رقم 93/96 الصادر بتاريخ 1996/03/03، و تتمثل مهامها حسب المادة 5 في:

- المساهمة في تنظيم كل اللقاءات و التظاهرات الاقتصادية في الجزائر و الخارج مثل المعارض و الندوات .
- توطيد العلاقات و عقد اتفاقيات تعاون مع المؤسسات الأجنبية المماثلة
- و يمكن للغرفة التدخل- بطلب من المتعاملين – في حل النزاعات التجارية الوطنية و الدولية .

الفرع السادس: تصميم برنامج جزائري- فرنسي لدعم الصادرات خارج المحروقات:[2]

أطلقت الجزائر و فرنسا، بتاريخ 29 جوان 2008، برنامجا مشتركا لدعم الصادرات خارج المحروقات، أطلق عليه "أوبتيم ايكسبروت" يرتكز على تعزيز قدرات التصدير لدى عموم المجموعات التجارية الجزائرية، مع تركيز خاص على فئة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و يندرج هذا البرنامج الذي تبلغ تكلفته 2,1 مليون دولار في إطار برنامج عمل الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، و تم تمويل هذا البرنامج إلى المؤسسات الجزائرية التي تنشط في مجال التصدير أو تلك التي تكتسب كفاءة عالية في هذا المجال و دعم المستفيدين في الجانب التقني و ذلك بجعل مساراتهم التنموية الدولية أكثر حرفية من خلال ضمان تكوينات في المهن المتعلقة بالتصدير و استكشاف الأسواق الخارجية. كما يطمح هذا البرنامج إلى إعطاء مكانة لائقة للمنتجات خارج المحروقات في هذه الأسواق .

المطلب الرابع : محاور إستراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر

عملت الجزائر على تبني إستراتيجية وطنية تقوم على تنمية صادراتها غير النفطية، و ذلك للتخلص من التبعية لقطاع النفط و إيراداته و النهوض بالاقتصاد الوطني، حيث ترتكز هذه الإستراتيجية في تجسيدها على تأهيل المؤسسات الصناعية عامة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة و تفعيل دور صادراتها، و جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

[1] لجلط إبراهيم، نوري منير، **مرجع سابق** ، ص04 .

[2] المرجع نفسه

الفرع الأول: تأهيل المؤسسات الوطنية

بتوقيع الجزائر لاتفاقية الشراكة الأورو متوسطية في 22 أفريل 2002، إضافة إلى الانضمام المرتقب لها في المنظمة العالمية للتجارة، فإن مؤسساتها الاقتصادية سوف تواجه تحدي كبير على المستوى الخارجي و الداخلي كذلك فيما يخص المنافسة ،لهذا فقد تبنت الحكومة الجزائرية برامج تأهيل لهذه المؤسسات في إطار التنمية الصناعية[1] وأهم هذه البرامج نذكر [2] :

1. **البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية :** قبل التعرف على مضمون هذا البرنامج التأهيل، يجدر بنا تعريف هذا المصطلح: وهو مجموعة من الإجراءات التي وضعت خصيصا للدول النامية، التي تمر بمحلة انتقالية من اجل تسهيل اندماجها ضمن الاقتصاد الدولي الجديد.[3]

أما بالنسبة للبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية فهو برنامج خاص بتأهيل المؤسسات الاقتصادية الكبيرة التابعة لوزارة الصناعة امتد من جانفي 2002 إلى 31 ديسمبر 2005، هدفه تحسين موقع المؤسسات الصناعية و محيطها مبدؤه الانخراط الحر للمؤسسات . و لقد عرض قانون المالية دعم مالي لإجراء التأهيل إنشاء صندوق الترقية و التنافسية الصناعية والذي يغطي المساعدة المالية المباشرة للمؤسسات الصناعية، تغطي هذه المساعدات المالية نفقات مخطط برنامج التأهيل كما توجه كذلك لهياكل الدعم التي تساهم في تحسين الجودة المتعلقة بالتقبيس و البحث و التطوير و ترقية القطاع الصناعي . [4]

1 ǂ **أهداف برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية:** [5] يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق جملة من النقاط، و على مستويات مختلفة، كلية (MACRO)، جزئية (MICRO) و قطاعية (MESO)، و نلخص هذه الأهداف كما يوضحها الشكل التالي:

---

[1] نص بعنوان، **برنامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية و تحسين تنافسيتها** – واقع و آفاق، على الموقع الالكتروني : digitallibrary.univ-batna.dz ,35: 19تاريخ الاطلاع 29 /03/2015

[2] ابتسام بوشريط، **آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية** ،(دراسة تحليلية لنتائج برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية)، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة ،2009–2010، ص 28.

[3] نص بعنوان، **برنامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية و تحسين تنافسيتها** ، مرجع سابق، ص03.

[4] ابتسام بوشريط، مرجع سابق، ص 35.

[5] المرجع نفسه، ص 36.

الشكل رقم (02): أهداف برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية

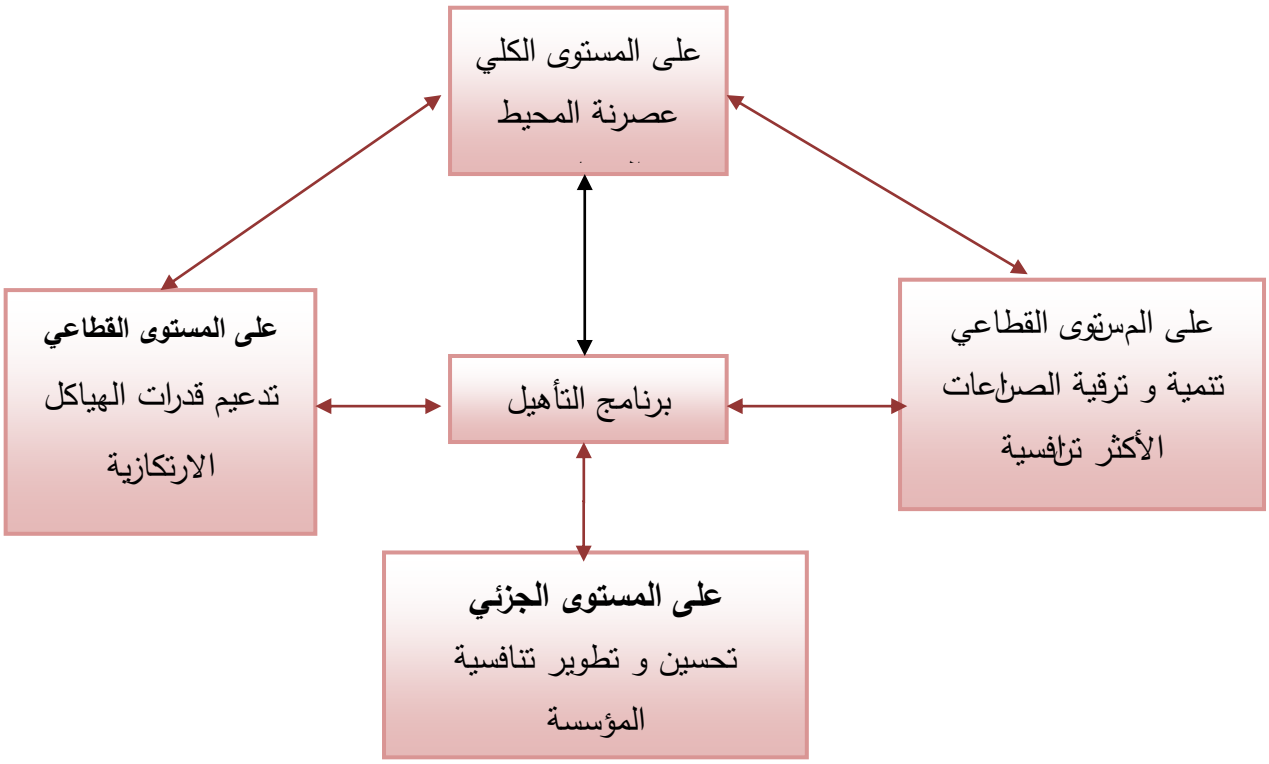

المصدر: ابتسام بوشريط، **آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية** (دراسة تحليلية لنتائج برامج التأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية)، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010/2009، ص 36.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (02) ما يلي: [1]

1. **على مستوى الكلي:** عصرنة المحيط الصناعي بما يتناسب والمطلوب دوليا يمكن تلخيص توجهات السياسة العامة لوزارة الصناعية في إطار برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية على مستوى الكلي في النقاط التالية :
   - إعداد سياسات صناعية تكون أساسا برامج الدعم.
   - وضع قيد التنفيذ آليات و توجيهات تسمح للمؤسسات و الهيئات الحكومية الخوض في العمليات الاقتصادية على المستوى القطاعي و الجزئي .
   - وضع قيد التنفيذ برنامجا لتأهيل المؤسسات و محيطها.
2. **على المستوى القطاعي:** تدعيم و تقوية قدرات هياكل الدعم و دفع الصناعات المنافسة : من أجل نجاح البرنامج التأهيلي للمؤسسات الصناعية، تم وضع هيئات دعم ومساندة من اجل ضمان ترقية و تطوير صناعة تنافسية قوية و يتعلق الأمر أساسا:

[1] المرجع نفسه، ص 37.

- جمعيات أرباب العمل و الجمعيات المهنية في القطاع الصناعي.
- هيئات شبه عمومية (تقنين، مكاتب استشارية و الدراسات في الجودة، مدارس و معاهد التكوين في الإدارة)
- معاهد و مراكز المصادر التكنولوجية و التجارية
- منظمات و مراكز التكوين المتخصصة
- البنوك و المؤسسات المالية
- هيئات تسيير المناطق الصناعية [1]

3. **على المستوى الجزئي:** تحسين القدرات التنافسية للمؤسسات الصناعية يعبر برنامج التأهيل عن مجموعة الإجراءات التي تخص تحسين تنافسية المؤسسة الاقتصادية، لهذا فإن أهداف برنامج التأهيل على هذا المستوى تتجسد في ذلك المسار الذي يعمل على إجراء تحسين دائم للمؤسسة بتشخيص و تحليل أهم النقائض أو الصعوبات التي تعبر عن نقاط قوة و ضعف المؤسسة، و هذا ما يوضح أن هذا البرنامج لا يعتبر إجراءا قانونيا تفرضه الدولة على المؤسسات و إنما إجراء طوعي يهدف إلى مساعدة المؤسسة التي تكون لها إرادة الانخراط في هذا البرنامج، و الدولة هنا تلعب دور المدعم . [2]

الفرع الثاني : تفعيل برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

في إطار تفعيل اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية و العمل على إنجاحها ثم طرح مجموعة من البرامج الخاصة بتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية لضمان استمرارية منظومة هذا النوع من المؤسسات و محافظتها على مكانتها في السوق الوطنية و إكسابها سمعة جيدة من اجل تكييفها مع متطلبات اقتصاد السوق و ضمان حصة في السوق الدولية، و ذلك من خلال رفع قدرتها التنفسية و من بين أهم هذه البرامج نذكر [3] :

1. **برنامج اللجنة الأوروبية MEDA** : يعتبر برنامج ميدا الأداة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي، و الذي يطبق بواسطتها التزامات الشركة الأورومتوسطة، و قد جاء هذا البرنامج في إطار الشراكة الأوروجزائرية التي دخلت حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر 2005، و قد جاء هذا البرنامج لدعم المؤسسات الصغيرة

---

[1] المرجع نفسه.

[2] المرجع نفسه.

[3] فرحي محمد، سلمى صالحي، **المشاكل و التحديات الرئيسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الوطن العربي** الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علم التسيير، يومي 18/17 افريل، 2006، ص 743 .

و المتوسطة PME و ذلك من خلال تأهيلها و تحسين تنافسيتها لتسهيل اندماجها في الاقتصاد العالمي و المساهمة في الإشباع و تحسين تنافسيتها لتسهيل اندماجها في الاقتصاد العالمي و المساهمة في الإشباع الجيد لحاجياتها المالية الميزانية التي خصصت له المقدرة بـ 62,9 مليون أورو إضافة إلى تحسين كفاءة رؤساء و عمال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

أما من حيث النتائج المحققة من هذا البرنامج فقد دخلت PME668 ضمن إجراءات التأهيل من أصل 2150 مؤسسة، أي ما قيمة (28%) .[1]

2. **البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:** لقد قامت وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية الجزائرية بتجسيد برنامج وطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ن و لقد حظي بالموافقة من طرف مجلس الحكومة في ديسمبر 2003 و كذا الوزراء بتاريخ 08 مارس 2004.[2] ويمتد هذا البرنامج على مدار 6 سنوات و يتم تنفيذه ابتداء من 2006، بحيث يتم تمويله من طرف صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و تقدر ميزانيته بـ 6 مليار دج أي 1 مليار دج لكل سنة. كما يهدف هذا البرنامج إلى جعل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قادرة على مواكبة التطور التكنولوجي في الأسواق و تحفيزها على تصدير منتجاتها لمواجهة متطلبات تحرير المبادلات التجارية مع العالم الخارجي و الجدير بالذكر أن هذا البرنامج يهدف إلى التكفل بالمؤسسات التي تشغل أقل من 20 عامل، و التي تمثل 97% من نسيج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية التي لم تحظ بالتكفل من خلال البرامج السابقة . [3] لكن و رغم ذلك فإن النتائج المسجلة في هذا السياق تعد ضعيفة نوعا ما إذا ما قوربت بعدد المؤسسات المبرمج تأهيلها و يرجع ذلك بعض الشروط و العراقيل التي حالت دون ذلك، كالشروط الواجب توافرها في المؤسسات للاستفادة من منح و مساعدات برامج التأهيل،و آجال تكوين الملفات التي تبدو أنها طويلة، يضاف إلى ذلك طبيعة هذه البرامج و التي تعد اختيارية، و نظرا لعد توفر دراسات جدوى حولها فذلك يحول دون انخراط أعداد كبيرة من المؤسسات فضلا عن تحمل المؤسسات الراغبة جزء من تكاليف عمليات التأهيل، و هو أمر لا يحبذه أصحاب المؤسسات و القائمين عليها بالإضافة إلى نقص الخبراء و المختصين في تسيير مثل

---

[1] يوسف قريشي، سليمة غدير احمد، **تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر برنامج (EDPHE)**، مداخلة ضمن الأيام الدارسية الرابعة حول الروح المقاولاتية و التنمية المستدامة، يومي17/18 أفريل 2007، ص 11، 12.

[2] نجار حياة، زغيب مليكة، **إشكالية تأهيل المؤسسة الاقتصادية بين العصرنة و العولمة** نظرة مستقبلية، الملتقى الدولي حول المؤسسة الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة ورقلة، 2003 ،(بدون ذكر الصفحة)

[3] المرجع نفسه.

هذه البرامج، و هذا ما أدى إلى ضعف و تشتت نتائج برامج التأهيل. لذلك ينبغي على القائمين ببرامج التأهيل في الجزائر العمل على تجاوز النقاط سالفة الذكر، و التركيز في توجيه الاعتداءات المالية لهذه البرامج إلى عنصر التكوين و تحسين المستوى التكنولوجي المستخدم باعتبارهما متغيرين يتوقف عليها توجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نحو التصدير من عدمه .[1]

الفرع الثاني : تفعيل دور صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا مهما في ترقية الصادرات غير النفطية، لذلك عملت الحكومة الجزائرية بهدف تفعيل دور هذه المؤسسات في رفع القيمة الإجمالية للصادرات، تنوعيها، سخرت العديد من الهيئات الداعمة لها إضافة إلى بلورت برامج تأهيل كما تم ذكرها سابقا، لتحفيزها على تحسين منتجاتها و إعطائها مستوى من الجودة تجد طريقها في الأسواق الدولية عن طريق التصدير .

وفي إطار تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على التصدير و المساهمة في ترقية صادرات الدولة أوجدت هناك سبل لترقيتها، أهمها ما يلي: [2]

1. العمل على تحسين مناخ الاستثمار للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أهمها إزالة العوائق التنظيمية و القانونية التي تفيد قدرتها على التصدير.
2. استغلال المزايا النسبية لمنتجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
3. تركيز الدعم المالي على أنشطة البحث و التطوير لاكتساب ميزة تنافسية في الأسواق الدولية، و كمثال فقد حققت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الفرنسية في هذا المجال نجاحا باهرا بفضل الابتكار في منتجاتها، فقد بلغت نسبة اتفاق هذه المؤسسات التي توظف أقل من 250 عامل على البحث و التطوير 21% من المبلغ الإجمالي المقدر بـ 5,63 مليار دولار سنة 2009 .[3]
4. الاهتمام بإدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
5. إرساء معالم الذكاء الاقتصادي، الذي يهتم بالبحث و إيجاد كافة المعلومات المتعلقة بالأطراف المتواجدة في بيئة المؤسسة و استخدامها بطريقة صحيحة في اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب.

---

[1] جمال خنشور، حمزة العوادي، **نحو إرساء إستراتيجية متكاملة لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات المجلد 7 العدد 2014/2، ص 55 .

[2] المرجع نفسه، ص ص 54- 56.

[3] المرجع نفسه.

6. وضع خطة عمل و تنفيذها لتعريف البلدان الأجنبية بالمنتجات المحلية من خلال المشاركة في المعارض الدولية.[1]

الفرع الثالث: جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

ينظر دائما إلى التصدير على أنه قاطرة النمو الاقتصادي The Engaine of Economie Grouth لذا فإن الدور الذي يمكن أن تقوم به الشركات متعددة الجنسيات و فروعها المنتشرة في معظم دول العالم باعتبارها تهيمن على أكثر من تلك التجارة العالمية، في زيادة صادرات الدول المضيفة، حيث يرى البعض بأن الشركات متعددة الجنسيات يمكن أن تحفز الشركات المحلية على التصدير، حيث تساهم في نقل التكنولوجيا و إيجاد منتجات جديدة للتصدير، كما أنها تفتح الأسواق الأجنبية أمام الشركات الوطنية، من خلال شبكة الأسواق الدولية التي تمتلكها هذه الشركات، كما تسهم في رفع كفاءة العمال في هذه الدول مما ينعكس في النهاية على جودة المنتج و بالتالي القدرة التنافسية و التصديرية للشركات المحلية .[2]

حيث نجحت دول شرق آسيا في بناء علاقة تكامل بين الاستثمار الأجنبي المباشر IDE و الصادرات و ذلك باستخدام كل الوسائل التشجيعية و توجيهه نحو الصناعات الموجهة للتصدير من خلال:[3]

1. خلق مناخ مناسب للاستثمار من خلال مزيج من السياسات الضريبية و لرسوم الجمركية المنخفضة على السلع الرأسمالية المستوردة.
2. إعفاء الشركات التي تصدر أكثر من 80% من الإنتاج من الضرائب، كما حدث في ماليزيا.
3. كما قامت الحكومة الماليزية بالسماح للاستثمار الأجنبي بامتلاك الشركات بنسبة 100% على أساس التصدير.

وقد ترتب على هذه الإجراءات و غيرها سرعة تدفق لـ IDE بشكل كبير إلى تلك الدول حيث قدر بحوالي 10% من جملة تدفقات IDE في العالم خلال الثمانينات. وأصبحت ماليزيا و تايلاند و اندونيسيا من أكبر الدول المتلقية له في العالم النامي .

---

[1] مصطفى بن ساحة، مرجع سابق، ص 178.

[2] سامي سلامة نعمان، **الشركات دولية النشاط وأثرها على المنافسة و العمالة و التصدير في الدول النامية** ، (دون ذكر دار النشر)، الطبعة الأولى، 2008، ص 287.

[3] آمال عبد الرحمان زيدان قاسم، مرجع سابق، ص ص 153 .

أما بالنسبة للصادرات فقد ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الصادرات الصناعية في دول شرق آسيا، فعلى سبيل المثال، لعبت الشركات متعددة الجنسيات دور مهم في تنمية الصادرات الصناعية الكورية و الماليزية، حيث أصبحت ماليزيا من خلال الشركات متعددة الجنسيات أكبر مصدر في الدول النامية لأشباه الموصلات و ثاني دولة في إنتاج رقائق السليكون و دوائره الكاملة، و ثالث دولة في العالم في تصدير المواد الالكترونية .

مما سبق تتضح أهمية دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شرق آسيا كمرحلة للنمو التصديري حيث صاحبه رأس المال و التكنولوجيا وربط لسوق المحلية بالسوق العالمي، مما انعكس على حجم الصادرات.[1]

و الجزائر كغيرها من الدول التي كان لزاما عليها أن تخرج من دائرة الأحادية في التصدير، نحو إستراتيجية تنويع صادراتها و ترقيتها، وجدت العديد من الدروس المستفادة من دول شرق آسيا التي كانت سابقا تعد دولا ضعيفة الاقتصاديات، و اليوم هي على خطى التقدم و القوة، من خلال تقوية صناعتها و إتباع سياسة جذب الاستثمار لديها كدافع لرفع كفاءة قطاع التصدير فيها .

حيث أصبحت قضية الاستثمار الأجنبي المباشر تصنف ضمن أولويات صانعي السياسات في الجزائر باعتباره أحد المنافذ الرئيسية لإنجاح إستراتيجية تنمية الصادرات و التنمية ككل، لذلك تم وضع العديد من السياسات التي تساهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .

و لأجل ذلك قامت السلطات القائمة على تسطير السياسة الاقتصادية في البلاد على إرساء قواعد قانونية و مراسيم تنفيذية و تهيئة كل الظروف التي تراها مناسبة لتحضير المناخ الاستثماري اللائق لانتقال رؤوس الأموال الأجنبية إليها، و ذلك كله بغية إشراكه الاستثمار الأجنبي المباشر في إستراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية[2] .

كل هذه الإجراءات و غيرها سيتم التطرق لها في المبحث الأول من الفصل الثالث، بعنوان واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .

---

[1] المرجع نفسه، ص 157 .

[2] قوريش نصيرة، **أبعاد و توجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الخامس (دون ذكر السنة)، جامعة الشلف، ص 100.

خلاصة الفصل :

نستنتج من خلال ما سبق ذكره في هذا الفصل بأن الحكومة الجزائرية قد أيقنت ضرورة الخروج من دائرة الأحادية في التصدير و التخلص من السيطرة الذي يعاني منها اقتصادنا لصالح الصادرات النفطية حيث أولتها عناية تامة و رعاية بفضل الخدمات لتي تقوم بها المؤسسات التي تنشط في حفل التجارة الخارجية، و التي وضعتها لتسهيل نشاط لتصدير، و ذلك من خلال القيام بالدعم المادي و المعنوي الذي يختلف من هيئة لأخرى حسب الأدوار التي أسندت غليها في هذا المجال، هذا بالإضافة إلى ترسانة القوانين و التحفيزات التي وضعتها الدولة لإنجاح عملية التصدير .

كما قامت الحكومة بالإضافة غلى مختلف الحوافز التي قدمتها لإنجاح هذه الإستراتيجية بوضع برنامج تأهيلي لمختلف المؤسسات الاقتصادية لإعطائها وضع تنافسي أفضل في الأسواق الدولية و ذلك بتقديم مساعدات مالية و تقنية و قد خص هذا البرنامج بشكل خاص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باعتبارها حجر الزاوية لتحقيق التنمية في البلاد، و كذلك تم تفعيل دور صادراتها في الإعطاء الإضافة الفعالة لقطاع الصادرات خارج المحروقات. كما بادرت أيضا إلى وضع سياسات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لكونه يمثل أحد المنافذ الرئيسية لتنمية الصادرات، من خلال إعداد أطر قانونية و تحفيزية يتم تناولها في الفصل الثالث .

تمهيد

لقد انتهجت الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية سياسات متعددة الجوانب تهدف في مجملها إلى تحقيق تنمية اقتصادية متكاملة، ففي مجال الاستثمار عملت الدولة على تشجيع الاستثمار الأجنبيالمباشر وذلك منذ انتهاجها لسياسة الانفتاح الاقتصادي واعتمادها اقتصاد السوق، هذا الانفتاح على العالم الخارجي ساهم في تزايد الاستثمارات الوافدة إليها وعمق من علاقاتها مع الدول الأخرى في هذا المجال مما سمح لها الاستفادة من هذه الاستثمارات المستقطبة في تنميتها الاقتصادية ورفع مستويات نموها في عدد من المجالات، والاستغلال الأمثل لمواردها المتاحة، إلاأن هذا الاستغلال للموارد لا يكفي الجزائر لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بحيث لازالت تعاني من الخلل و القصور في معظم منظوماتها بشكل يعيق السير الطبيعي لعمليات الاستثمار، مما أدىإلى تردد المستثمرين الأجانب لدى اختيارهم الاقتصاد الجزائري كموقع لاستثماراتهم.

وفي إطار تنمية الصادرات غير النفطية قامت الجزائر بانتهاج سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لتنويع تركيبة صادراتها و رفع قيمتها و ذلك من خلال تحفيزه على الاستثمار في القطاعات الاقتصادية غير النفطيةو تطويرها و زيادة صادراتها.

ومن هذا المنطلق ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول:واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الثاني:انجازات إستراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر 2002-2013

المبحث الثالث:دراسة إحصائية لدور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الصادرات غير النفطيق في الجزائر

المبحث الأول: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد اعتبرت الجزائر منذ الاستقلال والى غاية الثمانينات من القرن العشرين الاستثمار الأجنبي المباشر كنوع من أنواع التدخل من طرف الأجانب في الشؤون الداخلية للبلاد خاصة في ظل انتهاج الجزائر للنظام الاشتراكي، إلا أن عقد التسعينات استطاع أن يغير من تلك النظرة بعد التحول الذي عرفه الاقتصاد الوطني من اقتصاد موجه إلى اقتصاد لا مركزي، مما ساعد على ظهور تشريعات جديدة مشجعة للاستثمار ثم من التسعينات إلى غاية اليوم تمت عدة محاولات لإصلاح النظام الاقتصادي الجزائري قصد تحسين المناخ الاستثماري.

المطلب الأول:قانون الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واتفاقياته الدولية المبرمة

لقد عالجت الجزائر مسالة الاستثمارات منذ الاستقلال عن طريق مجموعة من القوانين المتعاقبة، حيث أصدرتعدة تشريعات و قامت بإبرام اتفاقيات دولية تضمن العديد من الحوافز و المزايا للمستثمر.

الفرع الأول:عرض الإطار التشريعي لقانون الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

إن المتتبع لسياسة الجزائر في معالجة الاستثمار الأجنبي المباشر و كيفية التعامل معه في إطاره التشريعي و المؤسساتي منذ الاستقلال إلى اليوم سوف يقف على ثلاث مراحل أساسية، أهمها:[1]

1. قانون الاستثمار من 1963-1989:

1-1القانون رقم 63-277 المتعلق بالاستثمارات: هو قانون اصدر في 26جويلية 1963، وكان أول قانون اصدر يخص الاستثمارات حيث قدم بعض الضمانات و التحفيزات للمستثمرين، كما جاء ذلك في المادة (2) من هذا القانون.

لكن المادة (23) من نفس القانون كانت ترمي إلى التوجه الاشتراكي و تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية من خلال مساهمتها و تدخلها في الهيئات التابعة لها وحتى المؤسسات الخاصة، وهذا ما ليس مرغوب به من طرف المستثمر الأجنبي.

[1]عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص 156.

1-2القانون رقم 284/66 المتضمن قانون الاستثمارات: جاء هذا الأمرلاغيا للقانون رقم 277/63، وقد تضمن في بابه الأول مجموعة من المبادئ التي يقوم عليها النشاط الاستثماري في الجزائر [1]،وقد كان أكثر شرحا و تحديدا لتدخل القطاع الخاص، وكذا الامتيازات و الضمانات التي توفرها للمستثمر ودون الولوج في تفاصيله نشير إلى تطبيقه، اسند إلى ثلاث لجان جهوية للاستثمار و التي تم إنشاؤها سنة 1963 وأعيد تنظيمها من قبل قانون 1966، أما نتائجه في الميدان فقد كانت ايجابية مقارنة بالقانون السابق.[2]

1-3 القانون رقم 11/82 : شهدت الجزائر منعرجا جديدا مع بداية الثمانينات تمثل في الوضع إستراتيجية تنموية ترتكز على مركزية تسيير الاقتصاد الوطني، و إشراك القطاع الخاص بعد ما اعتبرهامشي ا منذ سنة 1963، و حدد دوره في أداء بعض المهامالاقتصادية الثانوية، خاصة في مجال التجارة و الخدمات، حيث اتضح بان القطاع الخاص خاصة منه الأجنبي دورا مميزا لاسيما في مجال المحروقات باعتباره القلب النابض للاقتصاد الجزائري، إذ ورغم احتكار الدولة للقطاع و تأميمها له بقيت حاجتها ملحة لمساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة و مساعدتها على استغلاله نظرا للإمكانيات المالية و التقنية الكبيرة التي يتطلبها، لذلك صدر القانون 82-13 من اجل توضيح كيفية تشكيل الشركات الاقتصادية المختلطة.[3]

1-4-القانون رقم 13/86 :جاءت سنة 1986، وجاء معها زلزال الأسعار البترولية في السوق العالميوضرب بقوة عمق الاقتصاد الوطني الذي كان لا يزال مبنيا على الريع البترولي، وتقلص دور الاستثمارات الوطنية و أصيبت ميزانية الدولة بالاختناق المالي، و قد جاء القانون في 19 أوت 1986 ليتمم قانون 13/86 نظرا لعدم قدرته على جلب و تحفيز الحجم المرغوب فيه من الاستثمار الأجنبي المباشر للاستثمار محليا خاصة في مجال المحروقات.[4]

وقد حقق هذا القانون جملة من الامتيازات و الحقوق التي يتمتع بها المستثمر الأجنبي و أهمها:

المشاركة في هياكل التسيير، رفع أو خفض رأسمال الشركة المختلطة، تحويل أرباح المنتوج، تحويل جزئي لأجور العمال الأجنبية، أما من حيث النتائج التي حققها فلم تكن في المستوى المرجو.[5]

---

[1] المرجع نفسه، ص 157.

[2] عبد الرحمان تومي، **واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر** ،دراسات اقتصادية دورية، مركز البصيرة للبحوث و الاستشارات،الغدد 2006/8، ص 109.

[3] كريمة قويدري، **مرجع سابق**، ص61.

[4] عبد الرحمان تومي، **مرجع سابق**، ص 111.

[5] المرجع نفسه، ص 112.

1-5-قانون 14/86: اصدر هذا القانون في أوت 1986، وهو قانون خاص بالبحث و التنقيب عن البترول، حيث حدد إطار تدخل رأسمال الأجنبي فيما يخص البحث عن المحروقات واستغلالها، بالإضافة إلى استفادة الشركاء الأجانب من إمكانية إنشاء شركة تجارية تخضع للقانون الجزائري لكن في صورة اقتصاد مختلط. وقد نتج عن هذا القانون إبرام أكثر من 56 عقدا مع شركات نفطية من 19 دولة.[1]

2- قوانين الاستثمار من 1990-2009:

لقد كانت مطلع التسعينات بمثابة نقلة للاقتصاد الوطني من اقتصاد اشتراكي إلى اقتصاد رأسمالي، وبذلك فتحت صفحة جديدة للتعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشربأسلوب مغاير ومساير لاقتصاد السوق.

2-1-قانون النقد والقرض 1990:هو قانون خاص بالنقد و القرض تم إصداره في 14افريل 1990 و اعتبر كخطوة هامة في تطويرسياسة التوجه نحو الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يلاحظ في الفقرة 5 بالمواد من 181الى 192، و التي تمثل الإجراءات التشريعية لترويج جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وقد تمثلت هذه الإجراءات في مجموعة من الإصلاحات الجزئية للاستثمار الأجنبي المباشر، وهي:[2]

2-1-1-في المجال المالي: الترخيص بفتح مكاتب للتمثيل أو فروع في الجزائر للبنوك و المؤسسات المالية الأجنبية وكذا بالمساهمات الأجنبية في البنوك و المؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري، شريطة المعاملة بالمثل للرعايا الجزائريين أو الشركات الجزائرية من طرف البلادالأجنبية.

2-1-2- في المجال الاستثماري: يرخص للمقيمين و غير المقيمين بالحرية الكاملة للقيام بالشراكة او الاستثمار المباشر في الجزائر و الخارج و تحويل الأموال بين الجزائر و الخارج لتمويل مشاريع اقتصادية.

2-2 المرسوم التشريعي رقم 12/93: جاء هذا المرسوم بهدف إنعاشالاقتصاد الوطني عبر ترقية الاستثمار و بالتالي كان يهدف إلى:[3]

- ✓ المعاملة المماثلة لكل المستثمرين على حد سواء(المحليين و الأجانب)؛
- ✓ توسيع مشاركة الرأسمال الأجنبي في انجاز برامج الاستثمارات الجديدة، مما يؤدي إلى خلق مناصب شغل و ترقية الصادرات خارج المحروقات؛

---

[1] زغيب شهرزاد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر-واقع وآفاق-** مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 2005/8 فيفري، (بدون ذكر الصفحة).

[2] عبد الرحمان تومي، **مرجع سابق**، ص ص 112-116 .

[3] زغيب شهرزاد، مرجع سابق.

✓ إنشاء الوكالة لترقية الاستثمار(APSI*) وذلك من خلال الترويج و التعريف بالمناخ الاستثماري للبلاد.

و الجدول الموالي يوضح تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة 1993-1997:

الجدول رقم (08): حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

الوحدة: مليون دولار

السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
حجم تدفق IDEللجزائر	12	12	15	1	5	4	7

المصدر: زغيب شهرزاد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع و آفاق**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 2005/8،(بدون ذكر الصفحة).

2-3 الأمر رقم 03/01: لقد تدعم الإطار القانوني لترقية الاستثمار الخاص في الجزائر بصدور الأمر رقم 3/1 المؤرخ في 20 أوت 2001والمتعلق بتطوير الاستثمار . لقد حدد هذا القانون الجديد النظام العام الذي أصبح يطبق على الاستثمارات الوطنية و الأجنبية المنجزة في القطاعات الاقتصادية المنتجة للسلع و الخدمات، وكذا الاستثمارات التي تنجز فيإطار منح الامتيازات الخاصة للمستثمرين المحللين و الأجانب،وبناءاعلى هذا الأمر فقد تم إنشاء هيئات لتسيير الاستثمار أهمها:[1]

- النظام التحفيزي: إنشاء الوكالة الوطنية للاستثمار (ANDI*) لحل إشكالية العقار الصناعي، إنشاء صندوق دعم الاستثمار، المجلس الوطني للاستثمار(CNI*).
- النظام التوجيهي: وزارة المساهمة و ترقية الاستثمار و تعمل على اقتراح إستراتيجية ترقية وتطوير الاستثمارات المرتبطة ببرامج الخصخصة فقط.

أما بالنسبة للامتيازات الإضافية التي جاءت ضمن الأمر 3/1، فقد منح المشرع الجزائري صنفين من المزايا، تم إدراجها ضمن النظامين العام و الاستثنائي، حيث انه إلى جانب استفادة المستثمر من الحوافز الجبائية والجمركية المنصوص عليها في إطار النظام العام، فانه يستفيد في إطار النظام الاستثنائي من مزايا و إعفاءات خاصة، لاسيما عندما يستعمل تكنولوجيا خاصة تساهم في المحافظة على البيئة، و حماية الموارد الطبيعية.

2-4 الأمر رقم 01/09 المتعلق بتطوير الاستثمار: جاءت هذه المبادرة تلبية لانشغالات المستثمرين ولتسهيل استعمالهم للنص الأساسي المتضمن تطوير الاستثمار في شكل كامل ومحدد دون اللجوء إلى عدة نصوص.

---

* وكالةترقية الاستثمار

[1] عبد الرحمان تومي، مرجع سابق، ص 116.

* الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

* المجلس الوطني للاستثمار

يحدد هذا الأمر النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية و الأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات، وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتياز.[1]

الفرع الثاني: اتفاقيات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الدولية المبرمة من طرف الجزائر

في إطار تشجيع و ضمان الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الجزائر، أبرمت الحكومة الجزائرية العديد من الاتفاقيات الدولية الثنائية و المتعددة الأطراف:

1. **الاتفاقيات الدولية الثنائية:** قامت الجزائر بالتوقيع على مجموعة اتفاقيات ثنائية لحماية و ترقية الاستثمارات على مدى العقدين الأخيرين من سنة 1990 وهي كما يلي:[2]

1 1 **الاتفاقيات الدولية الثنائية المبرمة مع الدول الأجنبية:** ويتمثل أهمها في:

- **الاتفاقية الدولية الثنائية بين الجزائر و أمريكا:** أبرمت هذه الاتفاقية بتاريخ 17اكتوبر1990، و تهدف إلى تشجيع الاستثمار بين الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية؛
- **الاتفاقية الجزائرية الفرنسية:** أبرمت هذه الاتفاقية بين الجزائر و فرنسا وهي متعلقة بالتشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمار،حيث تم توقيعها بتاريخ 13 فيفري 1993، حيث نصت على ان تتم مراقبة الشركة المستثمرة من طرف احد الطرفين المتعاقدين؛
- **الاتفاقية الجزائرية الرومانية:** تم توقيعها في 28جوان 1994 في الجزائر، وتتعلق بتشجيع الاستثمار و حمايته؛
- **الاتفاقية الجزائرية الاسبانية:** تم توقيعها في 23 ديسمبر 1994؛
- **الاتفاقية الجزائرية الأرجنتينية:**وقعت في 4 أكتوبر 2000؛
- **الاتفاقية الجزائرية الايطالية:**وقعت في 18 ماي 1991 في الجزائر؛[3]

ولقد تطرقت هذه الاتفاقيات إلى توفير المعاملة العادلة و المنصفة، و توفير الحماية و تامين هذه الاستثمارات، ولا تتخذ تدابير نزع الملكية أوالتأميمبشأنها إلا لدوافع المنفعة العامة ولا تكون ذات طبيعة تمييزية، كما تمنح حرية تحويل رؤوس الأموال المتعلقة بعد إتمام جميع الالتزامات الجبائية.

1 2 **الاتفاقيات الدولية الثنائية المبرمة مع الدول العربية:** تمت المصادقة على هذه الاتفاقيات بين الجزائر و الدول العربية في إطار تشجيع و حماية الاستثمار، نذكر منها:[1]

---

[1] الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة، **قانون الاستثمار في الجزائر**، مارس 2010، ص ص8-9.

[2] عزرين عبد الرزاق، **النظام القانوني للاستثمارات الأجنبية في الجزائر واقع وآفاق**، مذكرة ماستر في القانون، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة خميس مليانة، 2014/2013، ص 102.

[3] المرجع نفسه، ص 59.

[1] المرجع نفسه.

- **الاتفاقيةالجزائرية القطرية:** تم توقيعها في24 أكتوبر 1996؛
- **الاتفاقية الجزائرية السورية:** تم توقيعها في14 ديسمبر1997 في دمشق؛
- **الاتفاقية الجزائرية المصرية:**تم توقيعها في29 مارس 1997 في القاهرة؛
- **الاتفاقية الجزائرية الكويتية:** أبرمت في 30 سبتمبر 2001 في الكويت؛

2. الاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف:

قامت الجزائر بالتوقيع على هذه الاتفاقيات التي تخص عدة مجالات با **عتبارها** هي الأخرى لا تقل أهمية عن الضمانات الأخرى، ومن أهم هذه الاتفاقيات نجد:[2]

2-1 في مجال التحكيم: يعتبر التحكيم من أهم الاعتبارات التي يبدأ المستثمر الأجنبيأخذها في الحسبان عندما يقرر الاستثمار في بلد ما، ومن هذا المنطلق قامت الجزائر بالتوقيع على:

- **اتفاقية إنشاء المركز الدولي لتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار(CIRDI):**

وافقت الجزائر على اتفاقية واشنطن لإنشاء هذه الهيئة بمرسوم رئاسي **364/95** المؤرخ في 30 أكتوبر 1995، وقد انضمت إليه في 22 مارس 1996.

- **اتفاقية الاتحاد المغاربي لإنشاء مركز مغاربي في التحكيم** في 27 جوان 1994.

2-2 في مجال حماية و ضمان الاستثمار: نذكر منها:

- **المصادقة على اتفاقية إنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار:** تمت الموافقة على إنشاء هذه الوكالة الدولية في 21 جانفي 1985، الهدف منها هو تشجيع تدفق الاستثمار للأغراض الإنتاجية فيما بين الدول الأعضاء وعلى الخصوص الدول النامية منها.
- **اتفاق الشراكة الأورومتوسطية: لقد** حاولت الجزائر عدة مرات عقد اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي باعتباره الشريكالأول للجزائر، إذأنأكثر من 60% من المبادلات التجارية تتم مع بلدان الاتحاد، حيث تم حيث تم التوقيع عليها في فالو نسي ا الاسبانية في 2002أفريل 22، لتدخل حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر2005.
- **الاتفاقيات الموحدة للاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية:** والتيأبرمتفي7 اكتوبر1995.
- **الاتفاقية المبرمة لإنشاءالاتحاد المغاربي للاستثمارو التجارة الخارجية:**مع الدول المغربالعربي في 13 جوان 1992.

---

[2]www.droit7.blogspot.com تاريخ الاطلاع 2015/04/18

الجدول رقم(09): عدد اتفاقيات الاستثمار الدولية الجزائرية حتى نهاية ماي 2011:

الاتفاقيات الاستثمارية	اتفاقيات الاستثمار الدولية الثنائية	اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي	اتفاقيات الاستثمار الدولية الأخرى	المجموع
عدد الاتفاقيات	46	31	06	83

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات. إحصائيات 2012.

كل هذه الاتفاقيات وغيرها تزيد من نسبة الضمان للمستثمر الأجنبيلأنه على دراية بان بنود و نصوص هذه الاتفاقيات تضمن له الحماية و لاستثماراته، و الشكل الموالي يوضح ترتيب الجزائر في مؤشر حماية المستثمرين مقارنة مع مجموعة من الدول:

الشكل رقم(03): ترتيب الجزائر في مؤشر حماية المستثمرين مقارنة مع مجموعة من الدول لسنة **2010**

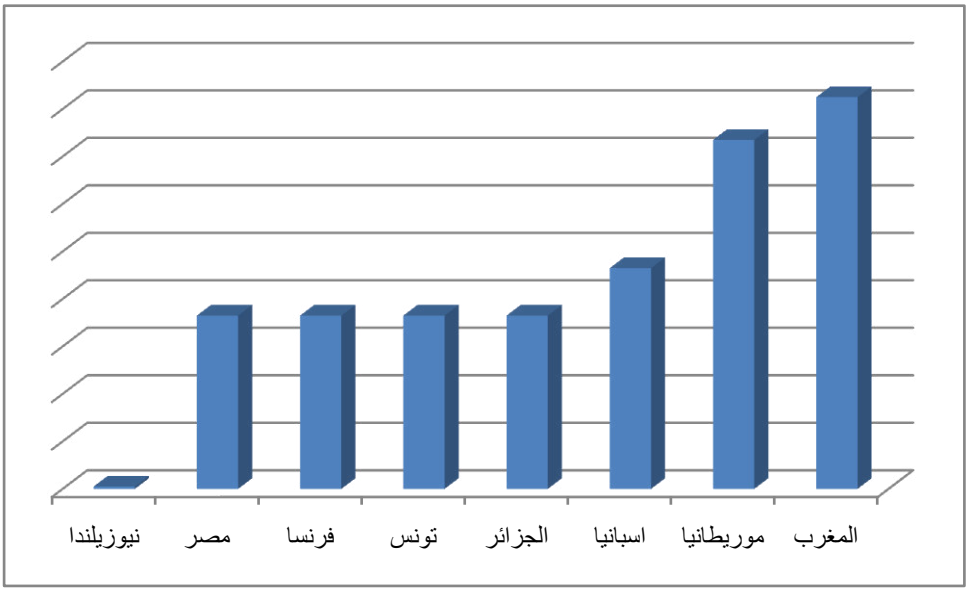

المصدر: كريمة قويدري، **الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011/2010، ص 71.

المطلب الثاني: تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

سنحاول من خلال هذا المطلب إبراز أهم الإصلاحات و التحفيزات التي قامت بها الحكومة الجزائرية في سبيل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الأول:الإصلاحات الاقتصادية

منذ سنة 1988 و الجزائر تلتزم بمجموعة من الإصلاحات في إطار برامج التصحيح الهيكلي التي تضمن لها الانتقال إلى اقتصاد السوق، وتساعد على تدفق الاستثمار الأجنبي إليها، التي تتلخص في:[1]

1. إصلاح مؤسسات القطاع العام الصناعي وخوصصته:

يعتبر إصلاح المؤسسات الاقتصادية و خوصصتها واحد من أهمالإجراءات التي اتخذتها الجزائر في إطار سياساتها الرامية إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، حيث تم إعادة هيكلة المؤسسات الصناعية العمومية ابتداء من سنة 1994، إذ أنأكثر منها تمت استقلاليتها ماليا و قانونيا وتم تطهيرها وحولت ديونها إلى التزامات على عاتق الدولة اتجاه البنوك التجارية، حيث كلف ذلك 13 مليار دينار ج خلال الفترة 1994-1999وحدها، ولما كان ذلك غير كاف لتوقيف تدهور الجهاز الإنتاجي تطلب تدخلات جديدة من الدولة عن الخزينة و البنوك قدرت ب170 مليار دينار مصحوبة بقروض تمتد إلى قروض 7 سنوات.

كما قامت الحكومة الجزائرية بأول برنامج للخوصصة خلال سنة 1996الذي نتج عنه حل وخوصصة حوالي 800 مؤسسة محلية كما تم اعتماد برنامج آخر خلال سنتي 1998-1999 ولكنه لم يكتمل؛

مع ذلك فان مسار الخوصصة لحد الآن مازال يراوح مكانه و لم يسجل أي نتائج معتبرة منذ بدايته سنة 1996 إلا بعض التجارب على غرار مشروع الشراكة بين(ENAD) و هنكل الألمانية.

2. تحرير التجارة الخارجية:

بهدف زيادة درجة الانفتاح على العالم الخارجي تم تحرير الواردات بتخفيض التعريفة الجمركية من 60%إلى 45% بين 1994-1997، وتم إلغاء العديد من القيود على عمليات الاستيراد كتلك الخاصة بتحديد القيمة المالية لقروض الاستيراد أو قائمة السلع الممنوعة من الاستيراد إضافةإلى الجهود التي تبذلها الدولة الجزائرية للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.[2]

3. تحرير الأسعار:

أقدمت السلطات على تحرير أسعار السلع و الخدمات و تحرير عمليات التسويق و التوزيع و تقليص الدعم في العديد من المنتجات و الخدمات لتصل إلى أسعارها الحقيقية.

[1] مصباح بلقاسم، مرجع سابق، ص 73.

[2] كريمة فرحي، مرجع سابق، ص223.

4. إصلاح السياسة النقدية:

وذلك بتحرير معدلات الفائدة و تقديم الائتمان لإنشاء مصارف خاصة محلية و أجنبية للمساهمة في ترقية النشاط المصرفي، و إحداث نوع من المنافسة بين المصارف لتطوير و تحسين الخدمات المصرفية إلى جانب إنشاء سوق للأوراق المالية.[1]

الفرع الثاني: الحوافز الممنوحة للمستثمرين

لقد منح المشرع الجزائري صنفين من المزايا أدرجها ضمن نظامين العام و الاستثنائي(الخاص) ذلك انه إلى جانب استفادة المستثمر من الحوافز الجبائية و الجمركية المنصوص عليها في إطار النظام العام فانه يستفيد في إطار النظام الاستثنائي من المزايا و الإعفاءات الخاصة، و فيما يلي أهم هذه الحوافز:[2]

1-النظام العام للحوافز:

تقتصر المزايا الممنوحة للمستثمرين في هذا النظام على المراحل الأولى لانجاز المشروع وبداية تشغيله، و تستفيد الاستثمارات من:

- اعتماد نسبة منخفضة من الحقوق الجمركية و ذلك على كل التجهيزات و السلع الوسيطة و التي تدخل بصفة مباشرة في عملية انجاز و تجسيد المشاريع الاستثمارية و ذلك بنسبة 5%؛
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز المشروع؛
- الإعفاء من رسم نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في اطار الاستثمار المعني؛

1. **النظام الاستثنائي:**

يختص هذا النظام في تقديم امتيازات خاصة بالاستثمارات المهمة بالنسبة للاقتصاد الوطني خاصة في حالة استعمال التقنيات المتطورة جدا و التي من شانها الحفاظ على البيئة من التلوث و حماية الموارد الطبيعية، و التي توفر الطاقة و تؤدي إلى تحقيق تنميةمستدامة ويتم منح هذه الامتيازات على

---

[1] المرجع نفسه.

[2] عبد القادر ناصور، **إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2014/2013، ص237.

مرحلتين، مرحلة بدء الانجاز للاستثمار و مرحلة الانطلاق في الاستغلال، وهذا كما هو موضح فيما يلي:[1]

2-1 مرحلة بدء انجاز الاستثمار:

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية على المشتريات العقارية التي يتم انجاز الاستثمار فيها؛
- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة 0.2% فيما يخص العقود التأسيسية و الزيادات في رأسمال
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة TVA فيما يخص السلع و الخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز المشروع؛
- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز المشروع؛

مرحلة الانطلاق في الاستغلال: بعد معاينة انطلاق الاستغلال تمنح المزايا التالية:[2]

-الإعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار؛

-منح امتيازات إضافية، و التي من شانها تحسين و تسهيل الاستثمار مثل تأجيل الدفع و غيرها؛

الفرع الثالث: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر

يتأثر الاستثمار بشكل مباشر بمختلف العوامل الاقتصادية، وضمن هذا الإطار فقد حرصت الدولة الجزائرية من خلال مختلف الإصلاحات على توفير الظروف الاقتصادية المناسبة لتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني، وهذا ما نبينه مختلف الإحصائيات من تحسن في الإطار الاقتصادي المحفز للاستثمار:

1. **الاستقرار الاقتصادي:** تتمتع الجزائر باستقرار اقتصادي نتيجة للاستقرار السياسي الذي تعيشه البلاد بعد العشرية السوداء، و تتضح ملامح هذا الاستقرار في:

1-1 تطور الناتج الداخلي الخام: تطورت قيمة الناتج الداخلي الخام في الجزائر بشكل ملحوظ خلال الفترة 2001-2013، ليرتفع من 4123 مليار دينار ج سنة 2000الى 15569مليار دينار ج سنة2013.

1-2 تحسن معدل النمو الاقتصادي : الملاحظ بان معدل النمو الاقتصادي عرف تحسنا ملحوظا، حيث انتقل من مستوى 2.6% سنة 2002الى 3.3% 2012 ويرجع أساسا إلى الارتفاع في أسعار النفط بداية من سنة 2000، أما سنة2013 فقد سجلت تباطآ في النمو الاقتصادي بعد الانتعاش في السنة السابقة.

[1] المرجع نفسه، ص 238.

[2] www.andi.dz.op-cit.

1-3 تحسن في معدل البطالة و التضخم: سجلت الجزائر خلال الفترة 2001-2013 انخفاض محسوس في معدل البطالة حيث قدرت ب 10% سنة 2011 مقابل 28.8% سنة 2000[1]، أما بالنسبة لمعدل التضخم فقد شهدت تذبذبا خلال الفترة 2002-2010، حيث سجل في سنة 2002 أدنى نسبة له خلال فترة الدراسة بمعدل 1.4% و بعدها اخذ في الارتفاع مسجلا نسبة 5.7%سنة 2009، إلى غاية 2013 أين سجل تراجعا واسعا و سريعا إلى حوالي 3.26[2]

1-**4 ارتفاع احتياطي الصرف** : ارتفع احتياطي الصرف للجزائر ليبلغ مستوى 193 مليار دولار أمريكي سنة 2012مقابل 18 مليار دولار سنة 2001.[3]

1-5 انخفاض المديونية الخارجية: تراجعت الديون الخارجية للجزائر إلى مستوى 374 مليون دولار سنة 2013، مقابل 20.4 مليار دولار سنة 2000.[4]

1-6 تكلفة موارد الطاقة: تعتبر تكلفة موارد الطاقة من الكهرباء و الغاز بمثابة فرصة حقيقية لمن يستثمر في الجزائر بالنظر لانخفاضها مقارنة بالعديد من دول المنطقة، حيث تتراوح تكلفة الغاز الطبيعي ما بين 0.18 إلى 0.37 أورو/ حراري، في حين تقدر تكلفة الكهرباء ب1.14 اورو/ كيلوواط ساعة للمتوسط.

إن المؤشرات السابقة الذكر تتيح إطارا مناسبا لتحفيز الاستثمار المحلي و الأجنبي لذلك وضعت الدولة الجزائرية استراتيجيات طموحة لتنمية مختلف القطاعات الاقتصادية، تمثلت في:[5]

- **الصناعة:** تم العمل بسياسة جديدة للإنعاش الصناعي التي تتركز على إعطاء الأولوية لصناعات مهمة مثل الميكانيك، الأدوات الكهرومنزلية، الالكترونيات، الصناعة الصيدلانية، صناعة النسيج، إنتاج مواد البناء، الكابلات.
- **السياحة:** تم وضع المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الذي قسم الجزائر إلى سبع مناطق سياحية، و يعمل المخطط التوجيهي بشكل أساسي بهدف تقويم وجهة الجزائر لتعزيز جلب فرص الاستثمار، تنمية الأقطاب والقرى السياحية.
- **الزراعة:** اعتماد برنامج التجديد الزراعي و الريفي الذي يهدف إلى تطوير النشاط الزراعي.

---

[1] www.ons.dz تاريخ الاطلاع 2015/03/23الديوان الوطني للإحصائيات، متاح على الموقع :

[2] بنك الجزائر، **التقرير السنوي للتطور الاقتصادي و النقدي للجزائر** ، 2013، ص 26.

[3] www.ons.dz.op.cit

[4] www.aps.dz حصيلة مالية، **الجزائر تسدد ديونها و تحسن اقتصادها الكلي** ، متاح على الموقع: تاريخ الاطلاع 2015/03/23

[5] علام عثمان، **واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014**، مداخلة ضمن الملتقى العربي الأول حول العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية و الثبات التشريعي، يومي 25-28 يناير2015 ،مصر، (دون ذكر الصفحة).

1. **توفر البنية التحتية المناسبة:** تعتبر البنية التحتية المحفز الأساسي للنمو الاقتصادي الذي يشكل ركيزة أساسية من ركائز النشاط الاقتصادي، لذلك عملت الدولة الجزائرية على تعزيز و تطوير شبكة البنية التحتية فيها؛

حيث تحقق ذلك جزئيا فيما يلي:[1]

-يبلغ طول شبكة الطرق في الجزائر ب112039 كلم، أهمها الطريق السيار شرق غرب.

-يقدرعدد المطارات في الجزائر ب35 مطار من بينها 13 مطار دولي تتوزع بين مختلف مناطق البلاد؛

- يتم حاليا العمل على تطوير شبكة السكك الحديدية التي يقدر عددها 4200كلم بما في ذلك جزء مكهرب، علما أن أشغال الانجاز جارية ليبلغ طول الشبكة 12000كلم بحلول 2017.

- فيما يتعلق بالبنية التحتية البحرية فيقدر عدد الموانئ في الجزائر ب 51 ميناء بحري من بينها 11 ميناء تجاري و ميناءين للبترول.

2. **توفر اليد العاملة المؤهلة:** و في هذا المجال نجد بان الجزائر لديها طاقات شابة و مؤهلة إذأن 54% من سكان الجزائر تتراوح أعمارهم ما بين 15و35 سنة، كما أن الجامعات و مراكز التكوين تخرج سنويا مئات الآلاف من المتحرجين المؤهلين ففي سنة 2013 قدر عدد المسجلين في الجامعات ب 1314000 طالب و عدد المسجلين في مراكز التكوين المهني ب 600000 متربص و في المقابل ذلك يقدر الحد الأدنىللأجور في الجزائر ب 180 اورو فقط حيث تتراوح ما بين 180الى 540 اورو بالنسبة للقطاع العام أما في القطاع الخاص فتتراوح ما بين 180 إلى 700 اورو، وتعتبر هذه الأجور تنافسية أكثر مقارنة بالعديد من الدول العربية.[2]

المطلب الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر حسب المؤشرات العالمية

من أجل معرفة مكانة الجزائر و تقدير مناخ الاستثمار فيها، ندرج أهم المؤشرات النوعية المعتمدة من طرف أهم المؤسسات الدولية المهتمة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الأول: حسب مؤشر التنافسية العالم:[3]

لم تظهر الجزائر في قائمة ترتيب الدول في مؤشر التنافسية العالمي إلى غاية 2004 حين احتلت المرتبة 71 عالميا، ثم تراجعت سنة 2005 و تحسنت في العامين التاليين حيث احتلت المرتبة 76عالميا مقارنة

---

[1] المرجع نفسه.

[2] www.andi.dz الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، **دوافع الاستثمار في الجزائر** ، متاح على الموقع: تاريخ الاطلاع2015/03/26

[3] المؤسسة العربية لضمان و ائتمان الصادرات، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، 2004، الكويت، ص 105.

بالمرتبة 82 سنة 2006، ثم شهدت تحسنا سنة 2007 لتحتل المرتبة 81 عالميا.و يرجع هذا التحسن إلى التعديل في القانون الخاص للاستثمارات الأجنبية.[1]

أما بالنسبة لسنتي 2008-2009 فقد شهدت الجزائر تراجعا من المرتبة 83 إلى المرتبة 99 عالميا[2] أما في سنة 2010 فقد شهدت الجزائر تقدما ملحوظا في هذا المؤشر محتلة المرتبة 86 عالميا، اي تقدم بنسبة 13 مركزا.[3]

و بالنسبة للفترة 2012-2013 فقد تراجعت الجزائر في مرتبتها محتلة المركز 110عالميا من بين 144 دولة [4] مقارنة مع المرتبة 87 من بين 142 دولة خلال سنة 2011-2012 أي بنسبة تراجع قيمتها 23 مركزا[5] في حين احتلت المركز 100 خلال السنة 2013-2014.

وفيما يخص المعايير المستخدمة في قياس تنافسية البلدان، فلقد سجلت الجزائر أداء متواضع لاسيما في بعض المعايير التي لها علاقة مباشرة بمناخ الاستثمار و نشاطات المستثمرين كما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم (10): تصنيف الجزائر ضمن تقرير التنافسية العالمي للفترة (2011-2012) و (2012-2013)

المحاور الرئيسية	مرتبة الجزائر حسب تقرير 2011-2012		مرتبة الجزائر حسب تقرير 2012-2013		فرق الأداء
	المرتبة (1-142)	النقطة (1-7)	المرتبة (1-144)	النقطة (1-7)	
تصنيف التنافسية العالمي	87	4.0	110	3.7	23
المتطلبات الأساسية	75	4.4	89	4.2	14
1-مؤشر المؤسسات	127	3.1	141	2.7	14
2-مؤشر البنية التحتية	93	3.4	100	3.2	7
3-مؤشر الاقتصاد الكلي	19	5.7	23	5.7	4

(1) المؤسسة العربية لضمان و ائتمان الصادرات، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، 2006، الكويت، ص 86.

(2) المؤسسة العربية لضمان و ائتمان الصادرات، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، 2009، الكويت، ص 266.

(3) المؤسسة العربية لضمان و ائتمان الصادرات، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، 2010، الكويت، ص 159.

(4) World Economic Forum, The Global Competitivenees Report: 2012-2013 pp, 94-95.

(5) World Economic Forum, The Global Competitivenees Report2011-2012: p, 88.

4-مؤشر الصحة و التعليم الأساسي	82	5.5	93	5.4	11
معززات الكفاءة	122	3.4	136	3.1	14
5-مؤشر التعليم العالي و التدريب	101	3.5	108	3.4	7
6-مؤشر كفاءة سوق العمل	134	3.4	143	3.0	9
7-مؤشر كفاءة سوق السلع	137	3.4	144	2.8	7
8-مؤشر تطور الأسواق المالية	137	2.6	142	2.4	5
9-مؤشر الجاهزية التكنولوجية	120	2.8	133	2.6	13
10-مؤشر حجم السوق	47	4.3	49	4.3	2
عوامل تطور الإيداع و الابتكار	132	2.7	144	2.3	8
11-مؤشر مدى تطور بيئة الأعمال	135	2.9	144	2.5	9
12-مؤشر الابتكار	132	2.4	141	2.1	9

Source : World Economic Forum, The Global Competitivenees Reports 2011-2012 pp 94-95, and 2012-2013, pp 88-89.

و بالنظر إلى معطيات الجدول رقم (09)، يمكننا ملاحظة مختلف مستويات التراجع التي عرفتها تنافسية الاقتصاد الجزائري على النحو التالي: [1]

1. **ترتيب الجزائر حسب مجموعة المتطلبات الأساسية:** نلاحظ تراجع الجزائر ب 14 مرتبة مقارنة بسنة 2011-2012، إذ يرجع ذلك بسبب التراجع الذي عرفته تنافسية الاقتصاد الجزائري في معظم المحاور المكونة لهذه المجموعة سنة 2012-2013، والتي نستعرضها فيما يلي:

1-1مؤشر المؤسسات: لقد سجل أداء الجزائر حسب هذا المؤشر تراجعا ب 14 مركزا مقارنةبترتيب التقرير السابق (2011-2012) والذي صنف الاقتصاد الجزائر ي في المرتبة 127 حيث يفسر هذا التراجع بتدهور تعظم المؤشرات الفرعية المكونةلمؤشر المؤسسات أهمها مؤشر شفافية السياسات الحكومية و التي وصل ترتيب الجزائر فيها إلى المرتبة 144.

1-2 مؤشر البنية التحتية : سجلت تنافسية الاقتصاد الجزائر يتراجعا أيضا في هذا المؤشر مقارنة بالتقرير السابق 2011-2012 حيث احتلت الجزائر المرتبة 100 أي بتراجع 7 مراتب أيضا، ويفسر ذلك التراجع إلى

[1]World Economic Forum, The Global Competitivenees Reports 2011-2012 pp 94-95, and 2012-2013, op, cit.

التراجع المسجل في جودة البنية التحتية خصوصا للموانئ، و الذي تراجع تصنيف الجزائر فيه إلى المرتبة 131 بعدما كانت 122 سنة 2011-2012، هذا بالإضافة إلى تراجع جودة البنى التحتية للطرقات و المواصلات.

3-1 مؤشر الصحة و التعليم الأساسي: لقد تراجع أداء الاقتصاد الجزائري حسب هذا المؤشر أيضا لتبلغ الجزائر المرتبة 93 بعدما كانت هذه المرتبة 82 أي بتراجع قدر 11 مرتبة مقارنة بالسنة السابقة 2011-2012 و يعود هذا التراجع أيضا بسبب تراجع المؤشرات الفرعية المركبة لهذا المؤشر على غرار تراجع مرتبة الجزائر في جودة التعليم الأساسي و الذي قدر ب 16 مرتبة لتتدحرج الجزائر إلى المركز 129بحسب تقرير التنافسية العالمي سنة 2012-2013.

3. **ترتيب الجزائر حسب مجموعة معززات الكفاءة:** عرفت الجزائر أيضا تراجعا في المؤشر و ذلك بمقدار 14 مركزا إذ وبعدما كانت تحتل المرتبة 122 خلال السنة 2011-2012 أصبحت في المرتبة 132 خلال سنة 2012-2013 و لعل أهم سبب هوعدم قدرة الاقتصاد الجزائري للاستخدام الأمثل لمختلفالموارد المتاحة مما جعل مختلف مؤشرات هذه المجموعة تعرف تراجعا يمكن سرده على الشكل التالي:

2-1 مؤشر التعليم العالي و التدريب: احتلت الجزائر المرتبة 107 سنة 2013 وذلك مقارنة بالسنة السابقة، أين احتلت المرتبة 101وذلك بتراجع قدره 7 مراكز، إذ يرجع ذلك أساسا إلى التراجع جودة التعليم، إضافة إلى التراجع المسجل على مستوى مؤشر جودة إدارة المدارس و الذي عرف بدوره تراجعا بمقدار 30 مرتبة.

2-2 مؤشر كفاءة سوق العمل: عرفت الجزائر تراجعا معتبرا قدر ب 9 مراكز لتحتل بذلك المرتبة 143 أي المرتبة ما قبل الأخيرة عالميا ليبين هذا الترتيب مدى عدم فعالية السوق الجزائرية للسلع، وهو ما يشكل احد أهم العوامل الطاردة للاستثمار الأجنبي المباشر.

2-3 مؤشر تطور الأسواق المالية: يعرف هذا المؤشر تدهورا كبيرا منذ اعتماده في تصنيف تنافسية الاقتصاد الوطني وذلك نظرا لغياب سوق مالي فعال يأخذ على عاتقه تمويل الاقتصاد الجزائري بمختلف الشركات الناشطة فيه، إذ تحتل الجزائر وفق هذا المؤشر المرتبة 142 من أصل 144 دولة يشملها لتقرير، وذلك بتراجع قدره 5 مراكز مقارنة بترتيب 2011-2012 وذلك تراجع بعض المؤشرات الفرعية له منها مؤشرات سهولة الحصول على القروض (المرتبة 128)، مؤشر توفر رأسمالالبشري (المرتبة 138) وذلك خلال سنة 2013.

2-4 مؤشر الجاهزية التكنولوجية: عرف ترتيب الجزائر ضمن هذا المؤشر تراجعا قدر ب 13 مركزا مقارنة بسنة 2011-2012 لتحتل بذلك المرتبة 133 ويفسر هذا التراجع بتدهور أداء الجزائر إذ قدر ب 20 مرتبة محتلة بذلك المركز 142 ونفس الشيء بالنسبة لمؤشر القدرة على نقل التكنولوجيا و الذي تراجعت فيه الجزائر ب17 مركز.

2-5 مؤشر حجم السوق: يقاس حجم السوق بمقدار نصيب الفرد من الدخل الوطني، إضافةإلى حجم السكان في البلد وهو احد العوامل المحددة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و الجزائر في ترتيب الجزائر بالرغم من اتساع حجم السوق مقارنة بالدول المجاورةإلا انه قد تم تسجيل تراجع طفيف في ترتيب الجزائر ضمن هذا المؤشر بمقدار مركزين مقارنة بسنة 2011-2012 أي المرتبة 49. ومع ذلك يعد هذا المؤشر ايجابيا ويشكل حافزا للمستثمرين الجانب قصد توطين مشاريعهم الاستثمارية في الجزائر.

4. **ترتيب الجزائر ضمن مجموعة عوامل تطور الإبداع و الابتكار:** لا زالت الجزائر تعاني بشكل عام من غياب الظروف و العوامل المساعدة على بروز وإتمام مشاريع البحث و التطوير، المر الذي انعكس على اكتفاء الجزائر باستقطاب الاستثمارات الأجنبية غير كثيفة التكنولوجيا نسبيا.هذا ما يفسر المراتب الأخيرة التي تحتلها الجزائر وفقا لهذا المؤشر، إذ احتلت الجزائر المرتبة 144 أي المرتبة الأخيرة، بما في ذلك تراجع المؤشرات الفرعية له كما يلي:

3-1 مؤشر مدى تطور بيئة الأعمال: يشمل هذا المؤشر على محاور منها عدد الموردين و نوعيتهم، كذا مؤشر التطوير الحكومي للقطاعات، حيث عرفت كل هذه المحاور تراجعا ب 46 مرتبة لتتراجع الجزائر في المؤشر إلى المرتبة 144 و الأخيرة أي ما يعادل تراجعا قدرب 9 مراتبعن السنة السابقة.

3-2 مؤشر الابتكار: يتكون هذا المؤشر من عدة مؤشرات فرعية على رأسها مؤشر التعاون بين الجامعات و المؤشرات الصناعية فيما يخص جهود البحث و التطوير، والذي تراجعت مرتبة الجزائر بـ 8مراتب لتحتل المرتبة الأخيرة 144، مؤشر جودة مراكز البحث العلمي الذي تراجعت مرتبة الجزائر فيه ب 18 مركزا لتسجل الجزائر بذلك المرتبة 141و 143 على التوالي حلال السنة 2012-2013.

الفرع الثاني: حسب مؤشر سهولة أداء الأعمال

حسب ما أوضحه تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2008، فان الجزائر و منذ سنة 2005 وهي تحتل المراتب الأخيرة عالميا إلى غاية 2007 محتلة المرتبة 125من أصل 178دولة[1]، و أمابالنسبة لسنة 2010-2011 فقد احتلت المرتبة 136 و 143 على التوالي عالميا.

وحسب ما أوضحه تقرير البنك الدولي عن مناخ الأعمال في الجزائر فقد وصفه بالوجهة الصعبة للمستثمرين، بالنظر إلىالإجراءات المعقدة و الطابع المركزي و البيروقراطي للإدارة فضلا عن عدم فعالية بعض الهيئات و المؤسسات التي تساهم في كثرة و تعدد الإجراءات و المطالبة بالعديد من الوثائق للقيام بأي مشروع و ثقل اتخاذ القرارات و ارتفاع تكلفتها، حيث تراجعت إلى المركز 148 من بين 183 دولة شملها الترتيب

[1] المؤسسة العربية لضمان و ائتمان الصادرات، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، 2008، الكويت، ص 239.

سنة2012[1] وقد تواصلت مرتبة الجزائر في التراجع ضمن هذا المؤشر خلال سنة 2014 لتصل إلى المركز 153، بالتالي فالجزائر من الدول التي لم تحقق تغييرا كبيرا على مستوى مناخها خلال هذه المرحلة غم الإصلاحات الاقتصادية المتخذة.[2]

الفرع الثالث: حسب مؤشر التنمية البشرية

حسب هذا المؤشر احتلت الجزائر المرتبة 88 سنة 2002، ما جعلها تكون ذات تنمية بشرية متوسطة، وقد تواصل هذا التراجع ضمن هذا المؤشر إلى غاية سنة2006، إلى أن أصبحت تحتل المرتبة 77سنة 2007 من بين 182 أي انتقلت إلى مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة [3] ولكن التراجع الذي عرفته إلى المركز 93 من بين 187بلدا سنة 2012جعلها تعود لتصنف ضمن المجموعة الثالثة (التنمية البشرية الضعيفة)، أما بالنسبة لسنة 2013 فقد سجلت الجزائر أفضل تحسن لتنتقل إلى مجموعة التنمية البشرية المرتفعة.[4]

كما تم تصنيف الجزائر في برنامج الأمم المتحدة من اجل التنمية في الجزائر ضمن البلدان التي تتمتع بتنمية بشرية هامة على أساس عدة مقاييس اجتماعية و اقتصادية تشكل مؤشرا للتنمية البشرية، فقد أشارت هذه المنظمة الأممية إلى التقدم المسجل في الجوانب المتعلقة بالتنمية البشرية بالجزائر، وكذا الوتيرة التي تم بها فحقيق هذا التقدم من اجل تحسين الظروف الاجتماعية[5]

الفرع الرابع: حسب المؤشر المركب للمخاطر القطرية

المؤشر المركب للمخاطر القطرية هو مؤشر يصدر شهريا عن مجموعة PRS* من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية منذ سنة 1980، بحيث يهدف إلى قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، و هو يغطي 140 دولة من بينها 18 دولة عربية وهو يقسم المخاطر إلى خمس مجموعات بحسب درجة المخاطرة وهي دول ذات درجة مخاطرة مرتفعة جدا (من 0–49.5)، دول ذات درجة مخاطرة مرتفعة (من 50–59.5)، ودول ذات درجة مخاطرة معتدلة (من 60–79.5)، ودول ذات درجة مخاطرة منخفضة جدا (من 80–100).[6]

---

[1] ريحان الشريف، هوام لمياء، **دور مناخ الاستثمار في دعم و ترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري**، مجلة الأكاديمية العربية في الدانمارك، 2012، ص 249.

[2] www.althawranews.net صحيفة الثورة، متاح على الموقع: تاريخ الاطلاع 2015/04/10

[3] كريمة فرحي، **مرجع سابق**، ص 232.

[4] تقرير التنمية البشرية لسنة 2013، **نهضة الجنوب تقدم بشري في عالم متنوع**، ص 160.

[5] Ar.wikipedia.org التنمية البشرية في الجزائر، متاح على الموقع: تاريخ الاطلاع 2015/04/10

* مجموعة خدمات الخطر السياسي.

[6] ريحان الشريف، هوام لمياء، مرجع سابق، ص ص11–12.

أما بالنسبة لتصنيف الجزائر بحسب هذا المؤشر فقد تميز المناخ الاستثماري في الجزائر بدرجة مخاطرة معتدلة سنة 2003برصيد 65.8 مقارنة ب 63.8 نقطة سنة 2002[1]

و في سنة 2006و مقارنة بسنة 2005 تحسنت وضعية الجزائر وفقا لهذا المؤشر بأقل من نقطة مئوية واحدة، حيث تم تصنيفها ضمن الدول ذات المخاطر المنخفضة و قد بقيت على نفس التصنيف إلى غاية ديسمبر 2010 بنسبة 72.0.[2]

المطلب الرابع: عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تواجه الجزائر العديد من العوائق التي تحول دون تطور و جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها باعتباره إستراتيجية من استراتيجيات تنمية الاقتصاديات، و تتمثل أهم هذه العوائق فيما يلي:[3]

1. **العائق القانوني:** يشكل تعدد المصادر القانونية التي يخضع لها النشاط الاقتصادي بصفة عامة و التي تستوجب المتابعة الدائمة و المستمرة لها من طرف المعنيين بها، احد العوامل التي تساهم في تنفير المستثمرين خصوصاالأجانب منهم، فهناك قانون تطوير الاستثمار و قانون ضرائب و قانون الجمارك... يضافإلى ذلك ما سبق من التعديلات المتكررة لقوانين الضرائب و على الخصوص الرسم على القيمة المضافة.
2. **مشكل العقار الصناعي :** يعتبر الحصول على العقار من بين الشروط المسبقة لتحقيق الاستثمار إلاأن المستثمرين يواجهون مشاكل عديدة للحصول عليه،و التي تتمثل فيما يلي:[4]

طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي و التي فاقت السنة بالنسبة ل 54% من المستثمرين الذين حصلوا على العقار الصناعي، وثقل الإجراءاتوتقديم نفس الملفات أمام هيئات ترقية الاستثمار، هيئات تخصيص العقار، و مرة أخرى أمام مسيري العقار، تخصيص أراضي بتكاليف باهظة تشمل تكاليف التهيئة دون خضوع هذه الأراضي لأي تهيئة.

3. **مشكل الفساد:** يعد الفساد ظاهرة عالمية و متداخلة الجوانب حيث أصبح من أسبابانتشار الجريمة و تشويه صورة البلد فضلا عن كونه أداة لتقليص حجم و فعالية الاستثمار و إبطال معدل التنمية ولقد صنفت الجزائر في المرتبة 99عالميا لمدركات الفساد لسنة2007.

---

[1] المؤسسة العربية لضمان وائتمان الصادرات، **تقرير الاستثمار في الدول العربية**، 2003، الكويت، ص 139.

[2] ريحان شريف، هوام لمياء، مرجع سابق، ص12.

[3] بعداش عبد الكريم، مرجع سابق، ص ص176-177.

[4] عرايبي فتحي، **الاستثمار الأجنبي المباشر مع دراسة حالة الجزائر** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،1997/1996، ص237.

و استنادا إلى الدراسة التي أجراها البنك العالمي على بعض المؤسسات الاستثمارية في لجزائر خلصإلىأن هناك سلوكا لدى بعض المستثمرين لدفع عمولات غير قانونية من اجل تسريع قضاء احتياجاتهم فعلى سبيل المثال للاستفادة من خط هاتفي او ربط شبكي يتطلب الأمر دفع نحو 210 دولار و يتطلب إصلاح الأعطاب الهاتفية نحو 30 دولار، وتتجلى ابرز مظاهر الفساد فيما يلي[1] :

- البيروقراطية و الرشوة، حيث ألغت الحكومة عددا من المناقصات الدولية التي أطلقتها في قطاعات عديدة، وهذا لعم تمطنها من جلب مستثمرين كبار وشركات قادرة على انجاز مشاريع من هذا الحجم، ما يؤكد فقدان الشركات الأجنبية الثقة في السوق الجزائرية؛
- استخدام المناصب العامة في تحقيق مكاسب خاصة بواسطة الاختلاس و الاحتيال ؛
- الاعتداء على المال العام، كسحب قروض من البنوك العمومية بفوائد منخفضة و تسهيل حصول رجال الأعمال من القطاع الخاص على قروض بفوائد منخفضة و من دون ضمانات؛
- الاستيلاء على الممتلكات العامة عن طريق تزوير الأوراقالرسمية واستئجارها لفترات زمنية طويلة بمبالغ زهيدة؛

5. **تعثر إجراءات الخوصصة:** لقد شرعت الجزائر في عمليات الخوصصة بوضع القطاع القانوني و المؤسساتي من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 1994، و الذي سمح و لأول مرة بالتنازل عن المؤسسات العمومية التابعة للدولة لصالح المسيري الخواص.

و بالرغم من وجود مختلف النصوص القانونية الخاصة بالخوصصة، إلا أن عمليات الخوصصة لم تكن كافية لتحفيز الاستثمارات الأجنبية الوطنية و الأجنبية و جذبها، وقد يعود ذلك إلى ما يلي:

- البطء في تعيين المجلس الوطني للخوصصة بصفته الهيئة المكلفة بمتابعة إجراءات الخوصصة، التأخر الكبير في الإعلان عن المؤسسات القابلة للخوصصة و التداخل في الصلاحيات بين المجلس الوطني للخوصصة و المجلس الوطني لمساهمة الدول و الشركات القابضة.

6. **ضعف القطاع المالي:** إن المستثمر يجد أمامه عائق يعتبر من أهم العوائق التي يمكن أن يواجهها و هو العائق المالي، حيث ان القطاع المالي في الجزائر يعاني من نقص توقر الموارد المالية بما فيها العملة الصعبة، ويعتبر المستثمرون إن النظام المالي لا يتميز بالفعالية و غير قادر على الاستجابة لمتطلبات الاقتصاد الوطني و غير متأقلم معه، كما انه وبالرغم من استقلالية البنوك لازالت تقوم بتقديم القروض

[1] بلعلوج بولعيد، **معوقات الاستثمار في الجزائر** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4/جوان 2006، جامعة قسنطينة،الجزائر، ص ص82-83.

إلى القطاع العام بنسبة تفوق ما تمنحه للقطاع الخاص رغم إن الودائع تحت الطلب للقطاع الخاص أكثر بكثير من تلك التي يودعها القطاع العام.

و بالتالي فان ضعف النظام البنكي راجع إلى الإجراءات المصرفية التي تتسم بمركزية القرار و نقص المعلومات حول فرص التمويل المتاحة، غياب الشفافية في منح القروض، طول مدة الحصول على القروض، كثرة إجراءات الموافقة على منح القروض؛ كل هذه العوامل هي عوامل تعجيزية تنقص من طموحات الخواص سواء من المحليين أوالأجانبفي مجال الاستثمار في الجزائر.

المبحث الثاني: انجازات إستراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر (2002-2013)

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى حصيلة التجارة الخارجية في الجزائر و تحليل تطور كل من الصادرات و الواردات والميزان التجاري، إضافةإلى تطور الصادرات غير النفطية و تركزها السلعي و الجغرافي وفيما يلي دراسة وافية لكل هذه المعطيات.

المطلب الأول: حصيلة التجارة الخارجية للاقتصاد الجزائري (2002-2013)

عرفت حصيلة التجارة الخارجية في الجزائر عدة تغيرات ناتجة بالدرجة الأولىعن التغير الحاصل في الصادرات من سنة إلى أخرى، و الجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (11) : رصيد التجارة الخارجية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2002-2013)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الصادرات الإجمالية	18,714	24,468	32,144	46,001	54,613	59,518
الواردات الإجمالية	12,009	13,534	18,293	20,357	21,456	27,439
رصيد الميزان التجاري	6916	11078	13854	25644	33,157	32,079
السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**
الصادرات الإجمالية	79,289	45,194	57,053	73,306	71866	65,92
الواردات الإجمالية	39,479	39,297	40473	47,247	47490	54,852
رصيد الميزان التجاري	39,81	6,091	16,097	26,059	24,376	11,065

المصدر: من إنجاز الطالبة بالاعتماد على معطيات:

أرقام التجارة الخارجية للجمارك الجزائرية مستخرجة من تقرير المركز الوطني للإعلام و الإحصاء CNIS متاح على الموقع:

تاريخ الاطلاع 2015/04/02 http://www.duane.gov.dz

الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية على الموقع : http://www.algex.dz

الشكل رقم(04): تطور حصيلة التجارة الخارجية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2002-2013

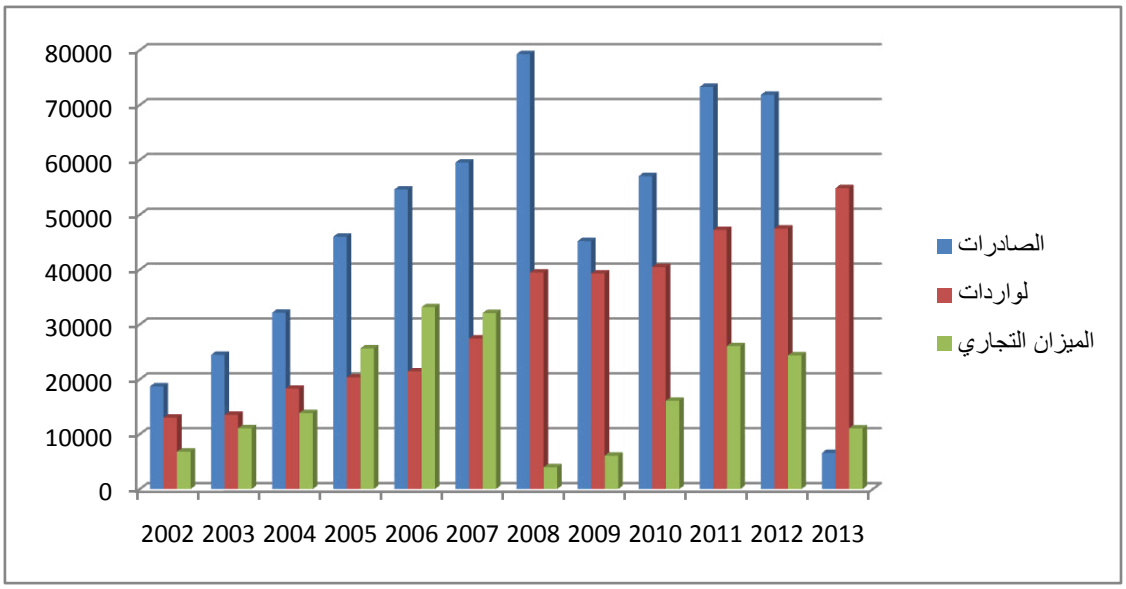

المصدر: من إعدادا الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(10)

من خلال تحليلنا لكل منللجدول و الشكل أعلاه، اعتمادا على البيانات و النشرات التي تقدمها الهيئات الوصية بهذا الشأن نلاحظ بأن:

الصادرات الجزائرية شهدت ارتفاعا مستمرا خلال الفترة ما بين 2002-2008، حيث ارتفعت من 18714 مليون دولار سنة 2002 إلى 24468 سنة 2003 ، وذلك بزيادة قدرها 30,74%، لتواصل ارتفاعها إلى 46001 مليون دولار سنة 2005 ، حيث شكلت المحروقات القيمة الأكبر لصادرات هذه السنة بقيمة 45588، أي ما قيمة 98,05% من حيث إجمالي الصادرات و يرجع هذا الارتفاع و التحسن في مستوى الصادرات خلال هذه الفترة إلى الارتفاع الذي عرفه سعر النفط إلى حوالي 60 دولار للبرميل في جوان 2005 .

و تواصل الارتفاع في قيمة الصادرات إلى غاية 2008، حيث بلغت قيمتها في سنة 2006-2007 على التوالي 54613 و 59518 مليون دولار، و قد كان النصيب الأكبر لصادرات المحروقات بما نسبته 97,84%، في حيث شكلت الصادرات غير النفطية ما نسبته 4,32% فقط من إجمالي الصادرات.

أما في سنة 2008 فقد وصل الارتفاع ذروته إلى أن حقق نموا كبيرا وصل إلى 79289 مليون دولار أمريكي أي بزيادة قدرها 33,21% عن السنة السابقة، و لكن يتبع هذه الزيادة انخفاض مريع في قيمة الصادرات في سنة 2009 وصل إلى 45194 مليون دولار أمريكي، و ذلك بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية

التي أدت انخفاض الطلب على مادة البترول و لا ننسى بأنه يمثل 97,20% من إجمالي صادرات الجزائر خلال نفس السنة، و بعدها استرجعت هذه الفترة الأخيرة تحسنها خلال الفترة 2010-2013 إذا تم استثناء التراجع البسيط الذي سجلته خلال سنة 2013

و بالنسبة للواردات الجزائرية فقد عرفت تزايدا في قيمتها بشكل تصاعدي خلال الفترة 2002-2013، باستثناء الانخفاض الطفيف سنة 2009 حيث قدرت قيمتها بـ39103 مليون دولار مقارنة بـ39479 سجلتها في سنة 2008، ثم عادت للتزايد في السنوات المقبلة، أما بالنسبة للمجموعة السلعية الأكثر تضررا فهي المواد الغذائية و التجهيزات الصناعية .

أما الميزان التجاري قد حافظ على حالة الفائض، بقيم متذبذبة خلال الفترة المدروسة، حيث أخذ أكبر قيمة له في سنة 2008 بقيمة 39,819 مليار دولار، أدنى قيمة له كانت سنة 2009 بقيمة 6,091 مليار دولار و ما يفسر هذا الانخفاض في رصيد الميزان التجاري هو الانخفاض الذي عرفته الصادرات خلال نفس السنة من خلال الشكل رقم (04)،و هذا يرجع كما ذكرنا سابقا إلى سببته الأزمة المالية العالمية في انخفاض الطلب على البترول و انهيار أسعاره باعتبار أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد مرتبطة بالريع البترولي والذي يمثل النسبة الأكبر من صادراته، ثم عاود رصيد الميزان التجاري إلى الارتفاع بداية من سنة 2010، حيث حقق فائضا بقيمة 24,376 مليار دولار سنة 2012، و لكن الانخفاض في قيمة الصادرات في سنة 2013 أدى إلى الانخفاض في الرصيد بما قيمته 13,311 مليار دولار في ظل الزيادة في قيمة الواردات لنفس السنة .

المطلب الثاني: تطور قيمة الصادرات غير النفطية خلال الفترة (2002-2013)

عملت الجزائر على ترقية صادراتها خارج المحروقات منذ بداية عملية التحرير التجاري و ذلك بانتهاج مجموعة من الإصلاحات على مستوى الاقتصاد الوطني مم أجل إعطاء دفعة للاستثمارات لترقية الصادرات خارج المحروقات و رفع قيمتها ضمن قائمة التجارة الخارجية في الجزائر و الجدول الموالي يبين نمو هذه الصادرات :

الجدول رقم (12) :تطور الصادرات غير النفطية خلال الفترة (2002-2013)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الصادرات غير النفطية	734	664	788	1,012	1,180	1,312
الصادرات الإجمالية	18,714	24,468	32,144	46,001	54,613	59,518
النسبة (%)	3,9	2,6	2,6	2,2	2,2	2,2
السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**
الصادرات غير النفطية	1,893	1,066	15,26	2062	2062	21,65
الصادرات الإجمالية	79,289	45,194	57,053	73,306	71,886	65,92
النسبة (%)	2,3	2,4	2,6	2,8	2,8	3,2

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع السابق.

بعد استقراء نتائج الجدول رقم (11) نلاحظ أن الصادرات غير النفطية تواصل في تحسنها بشكل محسوس خلال الفترة المعنية ، حيث سجلت أدنى قيمة لها سنة 2003 بسبب التوتر الذي عرفته مناطق الشرق الأوسط مع غزو العراق، مما اجبر العديد من المؤسسات الجزائرية المصدرة إلى توقيف صادراتها لهذا البلد مثل مؤسسة سوناكوم أما الانخفاض الأخير الذي عرفته الصادرات غير النفطية في سنة 2009 بقيمة 1066 مليون دولار، و يعود سبب هذا التراجع إلى تراجع صادرات الجزائر من زيوت النافتا من ما قيمته 55111 مليون سنة 2008 إلى ما قيمته 300,03 مليون دولار سنة 2009، أما بالنسبة لأعلى قيمة لها فقد حققتها سنة 2013 .

أما من حيث النسب فنجد أن الصادرات غير النفطية لا تتعدى لأحسن الأحوال نسبة 4% من إجمالي الصادرات مقارنة بصادرات المحروقات التي تبقى متحصلة على حصة الأسد من إجمالي الصادرات الجزائرية رغم كل الجهود المبذولة للرفع من القيمة المضافة للمنتجات غير النفطية و الأهم ما يتوفر عليه اقتصادنا من موارد ضخمة بها حيث نجدها حققت أعلى نسبة من قيمة الصادرات الإجمالية للجزائر في سنة 2002 بنسبة

3,9% ، ثم عرفت هذه النسبة تراجعا إلى غاية 2010 أين تحسنت هذه النسبة لتصل إلى 3,2 % سنة 2013.

و لكن تبقى هذه النسب ضعيفة جدا أمام ما حققته دول في تنمية صادراتها و يعود سبب هذا التهميش و الضعف لصادراتنا خارج المحروقات إلى قلة تواجد المؤسسات الوطنية بالأسواق الدولية وذلك راجع لضعف الإنتاج و عدم توافقه مع المقاييس الدولية كما ذكرنا سابقا.

المطلب الثالث: التركيز السلعي و الجغرافي للصادرات غير النفطية في الجزائر

سنحاول من خلال هذا المطلب تحليل التركيب السلعي للصادرات غير النفطية في الجزائر و إبراز أهم المتعاملين الدول المتعاملة معها خارج النفط .

الفرع الأول: التركيز السلعي للصادرات غير النفطية في الجزائر خلال الفترة (2002-2013)

يوضح الجدول الموالي أهم التطورات التي طرأت على حجم الصادرات غير النفطية في الجزائر وفق التركيب السلعي :

الجدول رقم (13): التركيب السلعي للصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2002-2013)

الوحدة: مليون دولار

	المواد الغذائية	السلع الاستهلاكية غير الغذائية	المنتجات الخام	المنتجات نصف مصنعة	سلع التجهيز الفلاحي	سلع التجهيز الصناعي
2002	35	27	51	551	20	56
2003	48	35	56	569	1	30
2004	59	14	90	571	-	47
2005	67	19	134	651	-	36
2006	54	20	134	545	1	35
2007	88	35	169	993	1	46
2008	119	32	334	1384	1	67
2009	113	49	170	692	-	42
2010	300	17	165	106	-	20
2011	367	16	167	1519	-	36
2012	314	18	167	1519	-	30
2013	402	17	109	1458	-	28

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات: www.m/m/commerce.gov.dz.op.cit

ww.andi.dz.op.cit

من خلال الجدول رقم (13) نلاحظ أن قيمة الصادرات غير النفطية كما رأينا سابقا لا تتعدى نسبة 4% أمام الصادرات النفطية و تتكون من نفس التركيبة طوال الفترة المدروسة .

و منه سنقوم بتحليل كل سلعة من التركيب السلعي على حدى و ترتيبها حسب أهميتها في تشكيل الصادرات غير النفطية كالتالي :

1. **المنتجات نصف المصنعة :** تتصدر المواد نصف المصنعة قائمة الصادرات خارج المحروقات من خلال معطيات الجدول (13) ، فقد شهدت انتعاشا مستمرا في قيمتها من 551 مليون دولار أمريكي سنة 2002، إلى 1384 سنة 2008 ثم تراجعت قيمتها إلى أن وصلت إلى 106 مليون دولار أمريكي سنة 2010، ثم عادت لترتفع في سنة 2011 إلى 1495 مليون دولار أمريكي سنة 2010، ثم عادت لترتفع في سنة 2011 إلى 1495 مليون دولار أمريكي لتصل إلى 2350 مليون دولار أمريكي سنة 2014 .
2. **المنتجات الخام:** احتلت المنتجات الخام المرتبة الثانية في قطاع التصدير غير النفطي، كما هو ملاحظ من الجدول السابق، حيث عرفت انتعاشا خلال الفترة 2002-2008، حيث انتقلت من 51 مليون دولار سنة 2002الى 334 سنة 2008 و هي اعلي قيمة حققتها هذه المادة خلال الفترة المدروسة، مثلما حققته الصادرات الإجمالية لنفس الفترة، ثم تراجعت تراجعا مستمرا ابتداء من سنة 2009، حيث قدرت هذه القيم ب(109،167،162،165،170) للسنوات (2009، 2010، 2011، 2012، 2013)على التوالي.
3. **المواد الغذائية :** احتلت صادرات المنتجات الغذائية المرتبة الثالثة في قطاع الصادرات غير النفطية، حيث سجلت ارتفاعا طفيفا مستمرا حيث انتقلت من 35 مليون دولار سنة 2002الى 88 مليون دولار سنة 2007، ثم شهدت قيمتها انخفاضا طفيفا سنة 2009 لتحقق 113 مليون دولار، لتعود للارتفاع سنتي 2011-2013 بـ375، 402 على التوالي باستثناء التراجع الذي سجلته سنة 2012.
4. **سلع التجهيز الصناعي :** و تحتل المرتبة الرابعة في قطاع الصادرات غير النفطية، حيث نلاحظ بأنها سجلت قيما متذبذبة من سنة إلى أخرى، فقد سجلت أعلى قيمة لها في سنة 2002 قدرت ب56مليون دولار، أما أدنى قيمة لها فقد سجلتها سنة 2010 بقيمة 20 مليون دولار.
5. **السلع الاستهلاكية :** احتلت السلع الاستهلاكية المرتبة الخامسة ضمن قائمة الصادرات غير النفطية، حيث سجلت أعلى قيمة لها سنة 2009بـ49مليون دولار، ثم أخذت قيمتها في الانخفاض ابتداء من سنة 2010.

6. سلع التجهيز الفلاحي : سجلت سلع التجهيز الفلاحي قيما شبه معدومة خلال بعض سنوات الدراسة، أي أن الجزائر لا تصدر سلع التجهيز الفلاحي، وهذا ما تظهره القيم المعدومة في السنوات الأخيرة من فترة الدراسة.

و في نفس الإطار من الضروري جدا إن نتكلم عن ماهية المنتجات التي تصدرها الجزائر من غير النفط، وهي كالتالي:

الجدول رقم (14): أهم المنتجات المصدرة خارج المحروقات خلال الفترة (2005-2013)

الوحدة: مليون دولار

سنة *2005	القيمة	سنة *2006	القيمة
زيوت و منتجات أخرى مستخرجة من تقطير الزفت	315,15	زيوت و منتجات أخرى مستخرجة من تقطير الزفت	269,45
النشادر اللامائي	162,36	النشادر اللامائي	156,64
بقايا و فضلات حديد الزهر	104,40	نفايات و بقايا المواد السبكية	126,15
بقايا و فضلات النحاس	48,53	الحديد و الصلب	95,11
الأسمدة المعدنية	47,79	الفحوم الحلقية	81,09
علب و أكياس و حافظات	46,24	فوسفات الكالسيوم الطبيعي	37,79
الهيدروجين و الغازات النادرة	42,91	كحولات غير حلقية	31,69
الزنك في حالة الخام	37,56	الهيدروجين	25,60
منتجات مدرفلة مسطحة من حديد	26,02	بولميرالإيتيلين في الحالة الابتدائية	24,05
الكحول غير الحلقية و مشتقاتها	22,15	نفايات و بقايا الألمنيوم	21,32
فوسفات الكالسيوم الطبيعي	20,42		
التمور	18,90		
سنة *2007	**القيمة**	**سنة *2008**	**القيمة**
زيوت و المواد الأخرى المستخرجة من تقطير الزفت	326	زيوت و منتجات أخرى مستخرجة من تقطير الزفت	534,86
النشادر المنزوعة الماء	182	النشادر المنزوعة الماء	298,48
المواد المصفحة من الحديد	113	المواد المصفحة من حديد	189,72
نفايا و بقايا النحاس	77	نفايا و فضلات النحاس	85,52
الزنك في حال خام	65	الفحوم الحلقية	55,77
كحولات غير حلقية	37	الزنك على شكل خام	50,96
الهيدروجين	30	الإسمنت المائي	48,02
دواليب مطاطية	23	الهيدروجين	46,71
تمور	23	المياه بما فيها المياه المعدنية	28,83
المياه بما فيها المياه المعدينة	17		

سنة *2009	القيمة	سنة 2013**	القيمة
الزيوت و المواد الآتية من تقطير الزفت	274,75	النافتا زيوت ناتجة من تقطير قطرات الفحم	966,62
النشادر المنزوعة الماء	147,43	غاز الأمونيا	283,17
بقايا و فضلات حديد الزهر	81,05	السكر	272,16
فوسفات الكالسيوم	75,88	الفوسفات	96,57
الهيدروجين و الغاز النادر	42,49	التمور	29,85
الزنك على شكل خام	31,31	عجلات جديدة من المطاط	7,32
الذهب	26,54	حافظات الأطفال	6,10
المياه المعدنية و الغازية	22,38	بقايا الورق	5,67
العجائن الغذائية	20,51	مواد التعليب و التغليف أو النقل من مادة البلاستيك	4,33
الكحول الغير حلقية	17,10	أدوات الحفر و التنقيب	4,29

المصدر : (*) مصطفة بن ساحة ، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر** ، مذكر ماجستير في التجارة الدولية، معهد العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي ، غرداية، 2011/2010، ص 129.

(**)www.andi.dz.op.cit

من خلال قراءتنا لمعطيات الجدول رقم(14) نلاحظ أن الصادرات غير النفطية في الجزائر تظل هامشية و لا تشكل إلا نسب ضعيفة جدا من صادراتها الإجمالية، كذلك فإن المنتجات المشكلة لهذا النوع من الصادرات تبقى محصورة في فئة مشتقات البترول عل طول هذه الفترة .

كما أنه لا يمكن الجزم بأنه هناك تطور كبير بشأن تطبيق إستراتيجية تنمية الصادرات و توسيع قاعدة المنتجات المصدرة و الابتعاد عن الصادرات التقليدية التي تعتمد على المواد في شكلها الخام و المواد النصف مصنعة على رأسها الزيوت المستخرجة من تقطير الزفت الإسمنت و كحولات غير حلقية، و ذلك حيث نلاحظ ما تشكله نسبة مساهمتها الأكبر في قائمة السلع غير النفطية كل هذا في ظل الثبات النسبي الحاصل على نسبة مساهمة المنتجات الغذائية و السلع الاستهلاكية الغير غذائية في إجمالي الصادرات غير النفطية و معدات التجهيز الصناعي و لعل أهم ملاحظة يمكن إدراجها في هذا الصدد هو أن الصادرات غير النفطية ليست صادرات متأتية من جراء امتلاك الجزائر لميزة نسبية أهلتها لإنتاجية بتقنية عالية أو سعر منخفض إلا الميزة النسبية للثراء الطبيعي.

الفرع الثاني: التركز الجغرافي لصادرات الجزائر خارج المحروقات خلال فترة (2005-2014)

تتركز الصادرات غير النفطية في الجزائر في دول معينة من العالم أبرزها ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (15):أهم العملاء الرئيسيين للجزائر خارج قطاع النفط خلال الفترة (2005-2014)

الوحدة: مليون دولار

السنوات / الدول	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
دول المناطق المنخفضة	127	81	139	237	40	169	252	448	658	844
اسبانيا	135	190	125	222	156	300	468	500	345	435
فرنسا	189	215	353	435	216	224	211	204	163	515
ايطاليا	63	115	150	240	93	118	164	149	96	134
بريطانيا	19	16	8	6	3	17	27	30	70	85
مالطا	3	1	0	3	11	1	0	1	47	-
تونس	32	50	60	70	41	60	75	38	42	71
المغرب	77	101	108	56	24	30	20	52	41	38
العراق	0	0	0	-	0	4	15	78	39	31
تركيا	69	114	70	140	70	35	37	13	39	40

SOURCE : CNIS

من خلال الجدول السابق نلاحظ، أن دول الحوض الأبيض المتوسط تأتي في مقدمة المتعاملين مع الجزائر فيما يخص الصادرات غير النفطية خلال هذه الفترة بحكم قرب الموقع الجغرافي و الروابط التاريخية بينها و بين الجزائر ثم تلتها دول المناطق المنخفضة هذا بالإضافة إلى دول الجوار تونس و المغرب ودول أخرى العراق وتركيا.

أما من حيث التركز الجغرافي للصادرات غير النفطية في الجزائر فنلاحظ تركزها الشديد بحوالي 77% منها في الدول العشرة الأولى، منها حوالي 41% تتركز في دول الاتحاد الأوروبي.

المبحث الثالث : أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر

سنحاول من خلال هذا المبحث ابراز دور الاستثمار الاجنبي المباشر في ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر من خلال التطرق الى تطور تدفقاته الى الجزائر و توزيعه الجغرافي، و في الاخير سيتم التطرق الى الدراسة الاحصائية لتحديد مدى مساهمته في تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر.

المطلب الأول: أداء الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2001-2013)

عملت الجزائر خلال التسعينات على بذل مجهودات كبيرة و ذلك فيما يخص المجال القانوني و المؤسساتي و الاقتصادي بغية استقطاب المستثمرين الأجانب ، و كان لهذا أثره الواضح على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها في السنوات اللاحقة، و هذا ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (16) : تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة(2001-2013)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
تدفق IDE إلى الجزائر	1196	1,065	634	882	1,081	1,795	1,662
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	
تدفق IDE إلى الجزائر	2593	2746	2264	2,571	1484	2900	

المصدر: المؤسسة العربية لضمان و ائتمان الصادرات، **تقرير الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي و الشركات العاملة، عدد خاص**، العدد الفصلي الثاني، 2014، ص 14.

الشكل رقم(04): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2001-2013)

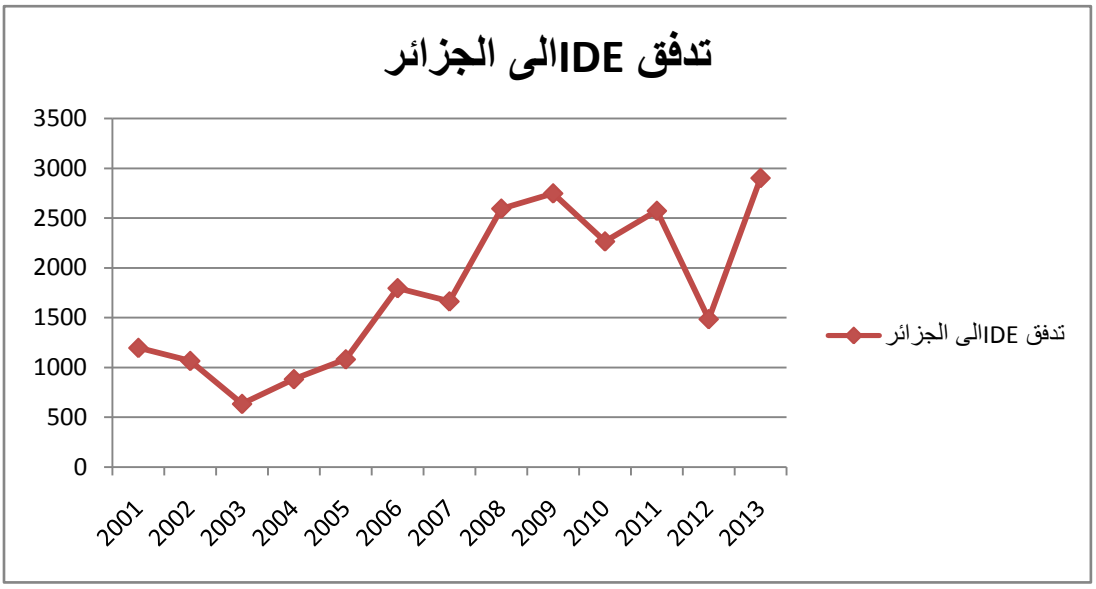

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (09).

بالنظر إلى معطيات الجدول رقم (16) والشكل رقم (04) نلاحظ بأن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر عرفت تطورا ابتداء من سنة 2001، حيث انتقلت من 438 مليون دولار سنة 2000 إلى 1196 مليون دولار سنة 2001، و يرجع هذا التحسن حسب بعض الآراء إلى تهيئة المناخ الاستثماري من خلال قانون 2001، و لكن هذه التدفقات شهدت انخفاضا طفيفا خلال سنة 2002 بما قيمته 1,065 مليون دولار، حيث احتلت الجزائر المرتبة الثالثة من حيث جذب الاستثمار الأجنبي في إفريقيا، و أول مستقطب له في المغرب العرب خلال نفس السنة .

كما تم إرجاع هذه الزيادة التي سبقت سنة 2002 كانت نابعة عن بيع الجزائر لشركة أوراسكوم المصرية، و خوصصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة أسبات الهندية، و لنكن البعض الآخر يرى بأن هذه الزيادة لم تكن لهذا السبب و الدليل على ذلك انخفاض تدفق IDEللجزائر في سنة 2003 إلى مستوى 634 مليون دولار، ثم ارتفع إلى 882 مليون دولار سنة 2004 بفضل بيع الرخصة الثالثة للشركة الوطنية للاتصالات الكويتية، لتواصل هذه التدفقات ارتفاعها لا سيما في سنة 2008، أين بلغت مستوى 2,593 مليار دولار، و ذلك كنقطة تحول كبيرة في حجم الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الجزائر، ثم قفزت هذه التدفقات إلى حجم 2,746 مليار دولار سنة 2009، لتكون بذلك قد سجلت انتعاشا كبيرا، على اعتبار أن حجم هذه التدفقات عرف بعد ذلك تراجعا محسوسا خلال السنوات 2010-2011-2012، لتعود للارتفاع في سنة 2013 لتسجل 2,9 مليار دولار .

ووفقا لتقرير الشركة الأمريكية"إرنست أن يونغ " فقد بلغت حصة الجزائر من حيث مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة 1,9% بين سنتي 2007-2013 من إجمالي IDE في إفريقيا و احتلت المركز 11 في ترتيب الدول جذبا للـ IDE في سنة 2014 . [1] 1,065 مليون دولار، حيث كانت الجزائر تحتل المرتبة الثالثة من حيث جذب الاستثمار الأجنبي في إفريقيا ، و أول بلد مستقطب له في المغرب العربي خلال هذه السنة حيث يرى البعض بأن هذه الزيادة التي سبقت سنة 2002 كانت نابعة عن بيع الجزائر لشركة أوراسكوم المصرية، وخوصصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة إسبات الهندية، و لكن يرى البعض الآخر أن هذه الزيادة لم تكن لهذا السبب و الدليل على ذلك انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي في سنة 2003 إلى مستوى 634 مليون دولار، ثم ارتفع إلى 882 مليون دولار سنة 2004 بفضل بيع الرخصة الثالثة للشركة الوطنية للاتصالات الكويتية، لتواصل هذه التدفقات ارتفاعها لاسيما في سنة 2008 أين بلغت مستوى 2,593 مليار دولار و ذلك كنقطة تحول كبيرة في حجم الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الجزائر، ثم قفزت هذه التدفقات إلى حجم 2,746 مليار دولار سنة 2009 لتكون بذلك قد سجلت انتعاشا كبيرا على اعتبار أن حجم هذه التدفقات عرف بعد ذلك تراجعا محسوسا خلال السنوات 2010-2011-2012، حيث بلغت 2,264، 2,571، 1,484 على التوالي لتعود للارتفاع في سنة 2013 بقيمة 2,9 مليار دولار محتلة المرتبة الرابعة عربيا في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها .

المطلب الثاني: التوزيع القطاعي و الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تتوزع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر من حيث مصدرها على مختلف دول العالم، كذلك بالنسبة للقطاعات الاقتصادية فقد كان هناك تركز لهذه التدفقات في بعض القطاعات على غرار أخرى .

الفرع الأول: التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية في الجزائر

لقد تمركزت تدفقات IDE في الجزائر في قطاعات معنية محدودة، هذا بالإضافة إلى حصة الأسد الذي نالها قطاع المحروقات من هذه التدفقات على مختلف القطاعات كما يبينه الجدول الموالي :

[1] www.elbilad.net/article: تاريخ الاطلاع 2015/05/03

الجدول رقم (17): توزيع الاستثمارات الأجنبية المنجزة حسب القطاعات (2002-2013)

الوحدة:مليون دينارجزائري

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دينار جزائري	%	عدد المشاريع	%
الصناعة	220	%56	599200	%74	23450	%57
الخدمات	97	%23	167118	%21	10363	%24
البناء والأشغال العمومية	63	%15	12082	%1	6698	%14
النقل	16	%4	3991	%0	505	%1
الفلاحة	6	%1	887	%1	82	%2
الصحة	5	%1	6192	%0	737	%0
السياحة	3	%1	13587	%2	1124	%1

المصدر: عبد القادر ناصور، **إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، محاولة تحليل** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2014/2013،ص 265.

تاريخ الاطلاع 2015/03/28www.andi.com. op.cit

و بحسب إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)حول حصيلة المشاريع الاستثمارية الأجنبية المنجزة للفترة الممتدة من 2002 إلى 2013، فإن قطاع الصناعة يسيطر على القدر الأكبر من حيث عدد وقيمة المشاريع الاستثمارية المنجزة بـ 200 مشروع من أصل 441 مشروع، يليه كل من قطاع الخدمات بـ 97 مشروع من إجمالي المشاريع الاستثمارية ثم قطاع الأشغال العمومية و الري بـ 63 مشروع بقيمة 12082 مليون دينار، أي ما يعادل 15% من إجمالي عدد المشاريع الأجنبية، بينما توزعت باقي المشاريع الأجنبية، على كل من قطاعات النقل الفلاحة، الصحة و السياحة بـ 16، 6، 5، 4 على التوالي .

الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يوضح الجدول الموالي التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من حيث عدد المشاريع و قيمتها:

الجدول رقم (18): توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب دول المصدر(2002-2012)

الوحدة:مليون دينار جزائري

الإقليم	عدد المشاريع	المبلغ
أوروبـــــا	228	364501
الاتحـاد الأوروبـي	185	323298
أسيـــا	27	493406
أمريكـــا الشمالية	9	19504
الدول العربية	153	118116
إفريقيا	1	4510
أستراليا	1	2974
الشركات متعددة الجنسيات	4	14487
المجموع	423	2120549

Source: www.andi.com.op.cit

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن دول الاتحاد الأوروبي من الأكثر الدول استثمارا في الجزائر من حيث عدد المشاريع ويرجع سبب ذلك إلى اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية والتي تنص على ضرورة خلق جو مناسب لقدوم الاستثمارات الأجنبية،حيث تعتبر كل من اسبانيا و فرنسا وبلجيكا هي الدول التي تستحوذ على معظم التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجهة نحو الجزائر، أما من حيث القيمة فنلاحظ تفرد الدول العربية بأكبر قيمة من مشاريع الاستثمار في الجزائر و ذلك بـ 118116 مليون دينار جزائري وذلك بـ 153 مشروع موزعة بالخصوص على قطاعات الاتصال و الأشغال العمومية و الصناعات البتر وكيماوية .

المطلب الثالث:دراسة إحصائية لدور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر

1. **تعريف مصطلحات الدراسة:** من أجل تحديد العلاقة بين المتغيرين سنقوم بدراسة إحصائية نستهلها بتعريف مصطلحات الدراسة كما يلي:

- **معامل الارتباط الخطي لبيرسون (Pearson):**يستخدم لقياس التغير الذي يطرأ على المتغير التابع (dependent) ويرمز له **y** عندما تتغير قيم المتغير المستقل (independent) ويرمز له بالرمز **X**، و يستعمل لتحديد طبيعة وقوة العلاقة بين المتغيرين.

- **معامل الارتباط** : هو مؤشر هذه العلاقة ويرمز له بالرمز **r** .
- **معامل التحديد**: يعني كم يفسر متغير من متغير أخر ويرمز له بـ**R**.
- **مستوى الدلالة**: هو أقصى احتمال يمكن تحمله من الخطأ و يرمز له بـ α (ألفا)، وعادة ما يكون 0,05 او 0,01 و هذه القيم لرفض فرض العدم.
- **الانحدار الخطي البسيط (Linear Regression)**: يعتبر مقياس لنوعية العلاقة بين متغيرين و في كثير من الأحيان هي علاقة انحدار، ويعتبر الانحدار الخطي البسيط من الأساليب الإحصائية التي تستخدم في قياس العلاقة بين متغيرين على هيئة علاقة دالة، و تمثل هذه العلاقة بمعادلة خط مستقيم: $\gamma = \alpha + bx$

حيث أن b تمثل انحدار الخط المستقيم (ميله) ونعني بها معدل التغير في قيمة المتغير المستقل x وحدة واحدة، أما α تمثل التقاطع (ثابت المعادلة) أو المسافة بين الصفر و تقاطع خط الانحدار مع المحور γ .

2. **تحديد المتغيرات**: لدينا متغيرين، متغير تابع المتمثل في الصادرات غير النفطية يرمز له بـ **y**، أما المتغير المستقل فيتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر ونرمز له بالرمز x .
3. **الاختبار المعلمي**: يهدف الاختبار المعلمي للتأكد من شرط اعتدالية التوزيع، والمقصود بشرط الاعتدالية "أن تكون متغيرات الدراسة تتبع بياناتها التوزيع الطبيعي." خاصة وأن فترة الدراسة تعتبر إلى حد ما قليلة قد لا تسمح نتائج المعالجة بالتعميم على مختلف الفترات الزمنية الأخرى، لذلك فإننا نلجأ إلى اختبار *Kolmogorov-Smirnov* أو اختبار *Shapiro-Wilk* أو كليهما كما هو في الجدول التالي:

الجدول رقم (19): اختبار إعتدالية التوزيع

متغيرات الدراسة	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	الإحصائية	درجة الحرية	مستوى الدلالة	الإحصائية	درجة الحرية	مستوى الدلالة
الاستثمار الأجنبي المباشر	,159	13	,200*	,924	13	,286
الصادرات غير النفطية	,153	13	,200*	,886	13	,086

يتضح من نتائج تحليل الاختبار بالنسبة لمتغيرات الدراسة أن مستوى الدلالة الإحصائية أكبر من 5%، بالتالي فإن البيانات المأخوذة للتحليل تتوزع توزيعا طبيعياً . وبالتالي سيسمح لنا بالاعتماد عل أساليب التحليل الإحصائي المعلمية.

كما يمكن تمثيل متغيرات الدراسة خلال الفترة المسجلة 2001 – 2013 في الشكل التالي:

الشكل رقم(05): منحنى تطور كل من الصادرات غير النفطية و الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2001-2013:

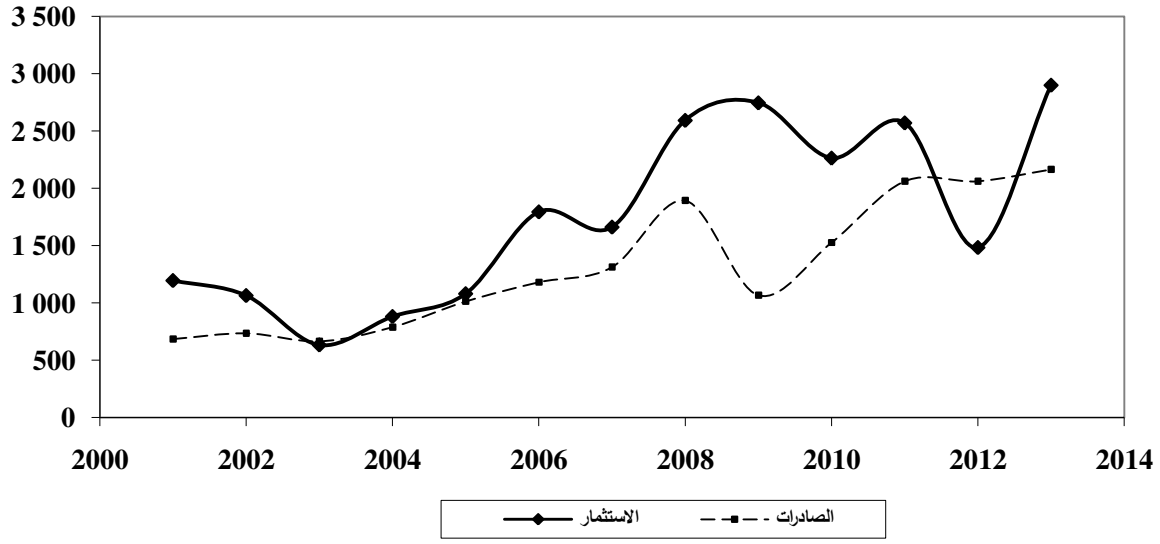

من خلال الشكل رقم (05) نسجل بالنسبة للمنحنى الخاص بالصادرات غير النفطية ارتفاع في قيمتها بشكل تصاعدي من سنة 2001إلى غاية سنة 2013، مع تسجيل انخفاض في بعض الفترات منها سنة 2003 2007 و سنة 2009 ؛ ولكن بصفة عامة نستطيع القول بان مؤشر الصادرات غير النفطية قد انتقل من 684 مليون دولار سنه 2001 إلى 6592 مليون دولار سنه 2013، بالتالي فان هناك نتائج ملموسة في الميدان أدتإلى التحسن في هذا المؤشر.

أما بالنسبة لمؤشر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فنلاحظ ارتفاعا مستمرا من سنة 2001الى غاية سنة 2013، مع تسجيل تراجع طفيف سنة 2003 و2007 و سنة 2010 ليعود للارتفاع بشكل كبير في سنة 2013، ولكن بصفة عامة تسجل تطورا ملحوظا من 1196مليون دولار سنة 2001 إلى 2900 دولار سنة 2013 وهذا بفضل الإصلاحات التي قامت بها الدولة في هذا المجال أدت إلى ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الجزائر .

4. **اختبار فرضية الدراسة :** تقوم الفرضية الصفرية أو فرضية العدم لهذه الدراسة على فكرة عدم وجود أي دور يمكن أن يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الصادرات غير النفطية، لذلكنسعى باستخدام الأساليب الإحصائية المعلمية إلى رفض فرضية العدم عند مستوى الدلالة المعمول به وهو5% وبالتالي قبول الفرضية البديلة.

فإذا كان الهدف من هذه الدراسة هو تبيان وإبراز الدور الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر، ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف فإننا سنختبر مدى التلازم والترابط بين التغيير الذي يحدث في الصادرات غير النفطية بسبب التغيير في الاستثمار الأجنبي المباشر؛مما يعني أن لهذا الأخير دور في تنمية الصادرات غير النفطية، وتتوقف أهمية هذا الدور على قوة العلاقة ودرجة الارتباط بين المتغيرين والذي يمكن معرفته من خلال حساب معامل ارتباط بيرسون *Pearson*وهذا ما يتضح من الجدول التالي حيث بلغ معامل بيرسون (0.734) وهو معامل ارتباط موجب وقوي عند مستوى من الدلالة أقل من 5%مما يعني أن هذا الارتباط يمكن ظهوره بمستوى ثقة يتصل إلى 99%من الحالات، وعليه فالعلاقة بين المتغيرين هي علاقة طردية،مما يعني أنه كلما ارتفعت قيمة الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة في الجزائر أدى ذلك إلى تنمية صادراتها غير النفطية.

وبالتالي فإننا نرفض الفرضية الصفرية التي تنفي جود أي دور يمكن أن يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الصادرات غير النفطية حيث تدل نتائج اختبار نموذج الدراسة أنما نسبته 49.60% إلى غاية 53.80%من التغيير الذي يحدث في الصادرات غير النفطية كان بسبب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، (أي لا تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر إلا بنسبة تتراوح بين 49.60% إلى غاية 53.80%فقط في تنمية صادراتها غير النفطية، والباقي يمكن أن يعزى لعوامل أخرى خارج اهتمامات هذه الدراسة)وهذا ما يعكسه معامل التحديد الموضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (20):اختبار نموذج الدراسة[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	,734[a]	,538	,496	400,82212	1,349

a. Predictors: (Constant), الاستثمارات الأجنبية المباشرة

b. DependentVariable: الصادرات غير النفطية

ومن أجل الاستفادة أكثر من معامل الارتباط في تحليل العلاقة بين المتغيرين في إعداد توقعات مستقبلية أو التنبؤ بالصادرات الجزائرية غير النفطية لفترات زمنية لاحقة سوف نلجأ إلى تحليل علاقة الانحدار البسيط حيث تشير نتائج تحليل تباين الانحدار ANOVAالموضحة في الجدول رقم (20) إلى التأثير المرتفع للمتغير المستقل(الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر) على المتغير التابع (الصادرات غير النفطية) عند مستوى دلالة أقل من 5%.

جدول رقم(21): تحليل تباين الانحدار[b] ANOVA

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2058960,802	1	2058960,802	12,816	,004[a]
	Residual	1767242,121	11	160658,375		
	Total	3826202,923	12			

a. Predictors: (Constant), الاستثمارات الأجنبية المباشرة

b. Dependent Variable: الصادرات غير النفطية

5. ومن جدول المعاملات Coefficientsيمكن صياغة معادلة الانحدار على النحو التالي:

$$Y=C+BX \Rightarrow Y=382.43+0.532X$$

الصادرات غير النفطية (Y) = الحد الأدنى للصادرات (C) + [(الميل الحدي (0.532)).(الاستثمارات الأجنبية المباشرة)]

الجدول رقم (22):المعاملات[a] Coefficients

a. DependentVariable:الصادرات غير النفطية

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	382,430	284,277		1,345	,206
الاستثمارات الأجنبية المباشرة	,532	,149	,734	3,580	,004

الشكل رقم (06) التمثيل البياني لمعادلة لخط الانحدار

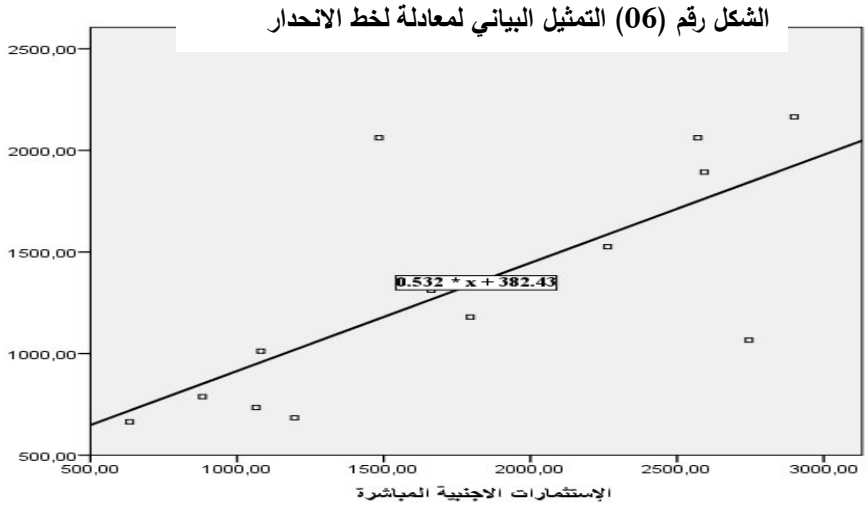

المصدر: من إعداد الطالبة باستعمال برنامج **Excel** و اعتمادا على معطيات الجدول رقم(19).

من خلال خط الاتجاه العام الذي تظهره المعادلة في الرسم، نستنتج أن هناك علاقة موجبة كما يوضح الميل الموجب للمعادلة الذي بلغ (**0.532**) وهو ما يعني انه كلما زاد الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 1 دج زادت الصادرات غير النفطية بـ **0.532** دج، و أن ثمة علاقة قوية بين الظاهرتين مجسدة في معامل الارتباط (**r=0.734**) فيما سجل معامل التحديد (**R^2=0.650**).

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا التطبيقية لموضوع دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر نلخص أهم النتائج فيما يلي:

يعاني المناخ الاستثماري في الجزائر من عدة معيقات تحول دون تطور جذب الاستثمار الأجنبي المباشرإليه بدليل تصنيف الجزائر ضمن المراتب الأخيرة في مؤشرات قياس جاذبية المناخ الاستثماري الدولية حيث احتلت المرتبة 110من بين 144دولة شملها مؤشر التنافسية الدولي، و المرتبة 153 من بين 183 دولة حسب مؤشر سهولة أداءالأعمال، كما أن مستوى و توزيع تدفقات هذا النوع من الاستثمارات يبقى بعيدا جدا عن مستواه بالنظر إلى الوفورات و الإمكانات التي يزخر بها الاقتصاد الجزائري، وكذا بالنظر إلى الحوافز و الامتيازات المقدمة إلى غاية اليوم.

كما نلاحظ من خلال تحليلنا لتطور الصادرات غير النفطية أن هناك تنامي مستمر من حيث القيمة خلال الفترة المدروسة، و لكن هذا التطور لا يرقى لمستوى المجهودات المبذولة من طرف الدولة في إطار إستراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية، حيث لازالت لا تتعدى نسبتها 4% من إجمالي صادرات الجزائركما أن التركيبة السلعية لها تبقى محصورة في مشتقات النفط في ظل الغياب الشبه كلي لصادرات التجهيزات الفلاحية و الصناعية.

كشفت نتائج التحليل الإحصائي عن وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرين، حيث سجل معامل الارتباط (0.734) و هو معامل ارتباط موجب و قوي عند مستوى من الدلالة أقل من 5% (0.004) ما يعني أن الزيادة التي يسجلها الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تؤدي إلى تطور الصادرات غير النفطية .

اتضح لنا من خلال هذه الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد أضحى اليوم يشكل مكانة هامة ضمن مخططات و استراتيجيات التنمية لكافة الدول وعلى وجه الخصوص الدول النامية، ذلك لان معظم الاقتصاديين يجمعون على الدور الكبير الذي يلعبه هذا النوع من الاستثمارات في تعزيز النمو الاقتصادي للدول المضيفة له، وهذا ما يفسر التزاحم الدولي نحو اجتذابه و تسابق الدول النامية غلى توفير كل الوسائل التشجيعية لتهيئة المناخ المحفز للاستثمار الأجنبي.

و الجزائر على اعتبار أنها من الدول التي في طريقها للنمو عانت الكثير من الاختلالات الهيكلية على مستوى اقتصادها جراء اعتمادها على مورد وحيد و أساسي وهو النفط للحد الذي صارت تتوقف عنده معظم المؤشرات الاقتصادية، ما أدى إلى توقف استقراره عرضة للتقلبات الحاصلة في سوق هذه المادة خاصة بعدما عانت من الأزمات النفطية التي عصفت بهذا الاقتصاد عملت الحكومة على تبني إستراتيجية لتنمية صادراتها غير النفطية من خلال مجموعة من الإجراءات و برامج للتشجيع الفعال للمؤسسات الوطنية، و السياسات التي كان من أبرزها سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال العمل على توفير بيئة استثمارية محفزة لزيادة تدفقاته إليها و توجيهه نحو رفع القدرة التصديرية للدولة.

1. نتائج اختبار الفرضيات:

- ثمة علاقة موجبة وطردية بين الاستثمار الاجنبي المباشر ونمو الصادرات غير النفطية في الجزائر و يتجسد ذلك في خط الاتجاه العام و معامل الارتباط الذي سجل (0.734)، ما يعني أن 53 %من التغير الحاصل في الصادرات غير النفطية سببه الاستثمار الأجنبي المباشر المتواجد بالجزائر
- الاستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن الاستثمار الذي ينطوي على إقامة مشاريع يتولى المستثمر الأجنبي إدارتها و تملكها جزئيا أو كليا حسب نوع الاستثمار الأجنبي خارج حدود الدولة الأم.
- يعتبر تأزم الوضع الاقتصادي في الجزائر جراء ما عانى منه من الأزمات النفطية نتيجة اعتماده على الصادرات النفطية الدافع الرئيسي لانتهاج الجزائر إستراتيجية لتنمية صادراتها غير النفطية و التخلص من التبعية النفطية و منه تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب.
- لم تحقق إستراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر كل النتائج المرجوة منها حيث لازالت نسبتها لا تتعدى 4% من إجمالي الصادرات، وهي نسبة ضئيلة جدا أمام ما تمثله الصادرات النفطية رغم طول فترة تطبيقها.
- لازال المناخ الاستثماري في الجزائر يعاني من العراقيل التي تجعله الوجهة غير المحفزة للمستثمرين الأجانب، وذلك لعدم توفره على كل المحددات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

2. نتائج الدراسة:

- ما زالت إجراءات تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر إجراءات روتينية و كلاسيكية، إضافة إلى عدم فعالية الإطار المؤسساتي في ذلك.
- غياب التنسيق بين الوكالات التجارية و غرف التجارة و الصناعة عبر العالم من جهة و المصدرين من جهة ثانية حول إيجاد أفضل السبل الكفيلة بتصدير المنتجات الوطنية إلى الخارج وكذا إغفال الأساليب الحديثة في مجال التسويق و مراقبة الجودة.
- التجاوب الضعيف للمؤسسات الوطنية مع إستراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية، ما يعني ان الإجراءات المتخذة في هذا المجال تعد منقوصة ولا تدفع هذه المؤسسات فعليا نحو التصدير.
- تتركز تركيبة الصادرات غير النفطية في مشتقات النفط بالدرجة الأولى ما يعني أن نسبة تنوع هذه الصادرات ما زالت ضعيفة.
- يساهم تخفيض القيود الجمركية و الإدارية على ترقية الصادرات غير النفطية عن طريق تسهيل زيادة انسياب السلع و الخدمات و مستلزمات الإنتاج بأقل التكاليف ومنه إنتاج سلع ذات جودة تنافسية تسمح لها بغزو الأسواق العالمية.
- يدل التصنيف المتأخر للجزائر وفق مختلف المؤشرات الدولية المختصة في تصنيف مناخ الأعمال لدول العالم على النقائص الكبيرة التي يعاني منها المناخ الاستثماري في الجزائر، إضافة إلى التشوهات العديدة المرتبطة بإجراءات و تشريعات الاستثمار.
- يعتبر مشكل الفساد و البيروقراطية اكبر المعيقات التي يعاني منها المناخ الاستثماري في الجزائر، مما أدى إلى تراجع تصنيف الجزائر ضمن المؤشرات الدولية للمناخ الاستثماري وبالتالي فقدان الشركات الأجنبية الثقة في السوق الجزائرية.
- تركز اغلب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى الجزائر في مجال المحروقات اكبر منه في القطاعات الأخرى.

3. التوصيات:

على ضوء ما تم تناوله في هذه الدراسة والنتائج المتوصل إليها، يمكننا اقتراح التوصيات التالية:

- ضرورة العمل على وضع إجراءات متجددة و محفزة في إطار تنمية الصادرات غير النفطية، شريطة أن تتناول هذه الإجراءات و أبعاد تم إهمالها في تسطير السياسات السابقة.

- جوب بذل المزيد من الجهود من طرف القائمين على رسم سياسات ترقية الصادرات غير النفطية في سبيل تحفيز المؤسسات الوطنية على تصدير منتجاتها نحو الأسواق الخارجية
- محاولة إعطاء صورة واضحة عن الأسواق العالمية للمنتجين المحليين، من خلال المشاركة في المعارض الدولية للتعريف بالمنتج الوطني و التأكيد على أهمية التسويق في ذلك.
- محاولة خلق نوع من التواصل الجيد بين المصدرين و الهيئات الوصية بترقية التجارة الخارجية
- ضرورة تقليل إجراءات إنشاء المؤسسات المصغرة باعتبارها الحجر الأساسي للتنمية و الرفع من قيمة الصادرات غير النفطية.
- وجوب منح عناية اكبر للصناعات الناشئة و تشجيعها من طرف الدولة من خلال تقديم التحفيزات التي تساعد على رفع مساهمتها في تنمية الصادرات غير النفطية.
- ضرورة الرفع من مستويات تأهيل المؤسسات الوطنية من حيث الجودة و المنافسة.
- على الجزائر أن تعمل على زيادة تخفيض القيود الجمركية و الجبائية و الإدارية مما يخدم مصلحة المؤسسات الوطنية و يشجع قدوم الاستثمار الأجنبي المباشر وخلق منافسة بينها و بين المؤسسات الوطنية من اجل دخول الأسواق الأجنبية.
- تهيئة و توفير مناخ مناسب للاستثمار في الجزائر و الذي يعتمد على الاستقرار السياسي و الاقتصادي و إعادة النظر في منظومة الحوافز الممنوحة حاليا و محاولة تأطير نظام ضريبي أكثر شفافية و ثبات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر
- التصدي لظواهر الفساد ومكافحة المفسدين بعزيمة، على خلفية أن الاستثمار المثمر يتطلب محيط إداري نزيه وغير ملوث بالفساد، بإرساء قواعد ديناميكية متينة وصلبة في مواجهة هذه الافات .
- ضرورة استغلال ما يزخر به الاقتصاد الجزائري من إمكانات بشرية و طبيعية تجعله موقع استراتيجي للاستثمار الأجنبي.
- إعادة النظر في السياسة الاستثمارية في الجزائر، بتوجيه الاستثمارات الأجنبية نحو المجال الصناعي و الزراعي و الإنتاجي و التي تزيد من الصادرات و نصيب الجزائر في الأسواق العالمية.
- تقوية البنية التحتية خاصة في مجال الاتصالات و تقنية المعلومات للوصول بها إلى المستويات العالمية .

4. آفاق الدراسة

نظرا لارتباط الموضوع بجانب مهم من جوانب الاقتصاد و هو الصادرات، و دور الاستثمار الأجنبي المباشر كظاهرة عالمية في ترقيتها فإننا مهما حاولنا الإلمام به فدائما هناك جوانب يشوبها النقصان ، و تبعا لذلك فإننا نقترح بعض المواضيع التي يمكن إن تكون محل بحث و دراسة ، و تتمثل فيما يلي:

- دور الصادرات غير النفطية في تقليص معدلات البطالة في الجزائر.
- دور الصادرات الفلاحية في ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر.
- سيل تهيئة المناخ الاستثماري في الجزائر.

قائمة المصادر و المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

I. الكتب :

1. أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، 2007.
2. أميرة حسب الله محمد، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البيئة الاقتصادية العربية**، دراسة مقارنة تركيا، كوريا الجنوبية، مصر الدار الجامعية، مصر 2005/2004.
3. توفيق النجفي، **أساسيات علم الاقتصاد**، الدار الدولية الثقافية، مصر، 2000.
4. ثامر البكري، **التسويق (أسس و مفاهيم معاصرة)** ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن 2006.
5. حسين عمر، **الاستثمار و العولمة**، دار الكتاب الحديث، مصر، 2000.
6. خالد راغب الخطيب، **التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات** ، دار البادية للنشر و التوزيع، الأردن، 2009.
7. زياد رمضان، **مبادئ الاستثمار (الحقيقي و المالي)**، دار وائل للنشر، عمان 1998.
8. سامي سلامة نعمان، **الشركات دولية النشاط وأثرها على المنافسة و العمالة و التصدير في الدول النامية**، (دون ذكر دار النشر)، الطبعة الأولى، 2008.
9. سعيد النجار، **أفاق الاستثمار في الوطن العربي**، اتحاد المصارف العربية، القاهرة، 1992.
10. سليمان عمر عبد الهادي، **الاستثمار الأجنبي و حقوق البيئة**، عمان، 2010.
11. شريف علي الصوص، **التجارة الدولية (الأسس و التطبيقات)** ، دار أسامة للنشر، الأردن، عمان، 2012.
12. شوقي ناجي جواد، **إدارة الأعمال الدولية**، الأهلية للنشر و التوزيع، المملكة، عمان، 2001.
13. عبد السلام أبو قحف، **إدارة الأعمال الدولية**، الدار الجامعة الجديدة، مصر، الإسكندرية، .2002
14. عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2003
15. عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي** ، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر،2001.
16. عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية** ، مؤسسة شباب الجامعة، مصر،1989.
17. عبد السلام، أبو قحف، **التسويق الدولي**، الدار الجامعية، مصر، الإسكندرية، 2001.

18. عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية** ، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، 1989.

19. عبد السلام أبو قحف،**إدارة الأعمال الدولية**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، 1999.

20. عجة الجيلالي، **التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص** ، دار الخلدونية للنشر، الطبعة الأولى، الجزائر، 2007.

21. عمر صقر، **العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة**، الدار الجامعية، مصر .2000

22. غول فرحات، **التسويق الدولي (مفاهيم و أسس النجاح في الأسواق العالمية)** ، دار الخلدونية للنشر، الجزائر، 2008.

23. فريد أحمد قبلان، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواقع و التحديات ، دراسة مقارنة كوريا الجنوبية، ماليزيا، المكسيك، مصر، الأردن، تونس، البحرين،** دار النهضة العربية، الطبعة 1، 2002.

24. فريد النجار، **الاستثمار الدولي و التنسيق الض ريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر ، 2000.

25. فريد النجار، **تسويق الصادرات العربية**، دار قباء للطباعة للنشر و التوزيع، القاهرة، 2002.

26. كمال عبد الرحمن زيدان قاسم، **مشاكل الطلب على الصادرات الصناعية المصرية في ضوء المتغيرات الدولية و المحلية المستجدة**، دار الكتب القانونية، مصر، 2008.

27. كمال عليوش قربوع، **قانون الاستثمار في الجزائر**، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.

28. مبارك سلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001.

29. محسن الصرن، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**، دار الرضا للنشر، عمان، 2001.

30. محمد الحناوي و آخرون، **مقدمة في الاستثمار**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007.

31. محمد عبد المنعم، **الاقتصاد الدولي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، الإسكندرية، 1999.

32. محمد مطر، **الاستثمار**، دار وائل للنشر، الأردن، 2004.

33. محي محمد مسعد، **ظاهرة العولمة (الأوهام و الحقائق)** ، مكتبة الإشعاع، مصر، تاريخ النشر غير مذكور.

34. نزيه عبد المقصود مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية** ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007.

35. هاني حامد الضمور، **التسويق الدولي**، دار وائل للنشر و التوزيع ، الطبعة 3، 2004

36. هيكل عبد العزيز فهمي، **موسوعة المصطلحات الاقتصادية و الإحصائية** ، دار النهضة، الطبعة 2، بيروت، 1985.

37. يحي سعيد علي عبد، **التسويق الدولي و المصدر الناجح** ، دار الأمين للطباعة و النشر و التوزيع، مصر،1997.

II. المذكرات و الأطروحات :

1. ابتسام بوشريط، **آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية** ،(دراسة تحليلية لنتائج برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية)، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة ،2009-2010.

2. أحمد قديد، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة، دراسة مقارنة، الجزائر- تونس- المغرب** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2010/2009.

3. بلقلة إبراهيم، **آليات تنويع و تنمية الصادرات خارج المحروقات و أثرها على النمو الاقتصادي** حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الشلف، 2009/2008.

4. بن داودية وهيبة، **واقع و آفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا (1995-2004) مع التركيز على حالة الجزائر- مصر – المغرب – تونس** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2004 / 2005.

5. بيوض العيد، تقسيم **اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية**، دراسة مقارنة، تونس، الجزائر، المغرب، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011/2010.

6. خاطر أسمهان، **دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر** ، دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2013/2012.

7. سحنون فاروق، **قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر** ، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010/2009.

8. سليم قط، **أثر التغيرات في المؤشرات الاقتصادية الكلية على حركة الاستثمار الأجنبي المباشر** ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2009/2008.

9. عبد الحميد حمشة، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة – دراسة حالة الجزائر –** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة ، 2013/2012 .

10. عبد القادر ناصور، **إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر،** أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2014/2013.

11. عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007.

12. عرايبي فتحي، **الاستثمار الأجنبي المباشر مع دراسة حالة الجزائر** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،1997/1996.

13. عزرين عبد الرزاق، **النظام القانوني للاستثمارات الأجنبية في الجزائر واقع وآفاق** ، مذكرة ماستر في القانون، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة خميس مليانة، 2014/2013.

14. عمار زودة، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر** ، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في الإدارة المالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2008/2007.

15. كريمة فرحي، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين – تركيا – مصر – الجزائر** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر -3-، 2012 /2013.

16. كريمة قويدري، **الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائ** ر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، مدرسة الدكتوراه التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان 2011/2010.

17. مصباح بلقاسم، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره في التنمية المستدامة**– حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005/ 2006.

18. مصطفى بن ساحة، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي** – حالة الجزائر – مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، معهد العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير المركز الجامعي غرداية، 2011/2010.

19. يحياوي سمير، **العولمة و تأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005.

III. المجلات :

1. بلعلوج بولعيد، **معوقات الاستثمار في الجزائر** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4/جوان 2006، جامعة قسنطينة،الجزائر
2. جمال خنشور، حمزة العوادي، **نحو إرساء إستراتيجية متكاملة لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات المجلد 7 العدد 2014/2
3. حسان خضر، **الاستثمار الأجنبي المباشر تعاريف و قضايا** ، المعهد العربي للتخطيط، (دون ذكر العدد)، 2004، السنة الثالثة.
4. ريحان الشريف، هوام لمياء، **دور مناخ الاستثمار في دعم و ترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري**، مجلة الأكاديمية العربية في الدانمارك، 2012.
5. زغيب شهرزاد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر–واقع وآفاق**– مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد8 فيفري2005 .
6. زيدان محمد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال** – نظرة تحليلية للمكاسب و المخاطر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 1،2005 .
7. صديقة باقر عبد الله، **الميزان التجاري و تنمية الصادرات غير النفطية** ، مركز التدريب و البحوث، الإحصائية، العراق2011
8. قوريش نصيرة، **أبعاد و توجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الخامس (دون ذكر السنة)، جامعة الشلف.

9. لوعيل بلال، **اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر فترة (1995-2007)**، مجلة اقتصادية، العدد4، 2008.

10. مصطفى العبد الله الكفري، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية** ، الندوة الاقتصادية 23 حول الاقتصاد السوري و آفاق المستقبل، جمعية العلوم الاقتصادية السورية كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2010.

11. عبد الرحمان تومي، **واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر** ،دراسات اقتصادية دورية، مركز البصيرة للبحوث و الاستشارات،الغدد 2006/8،

12. وصاف سعيدي، **تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر** ، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 2002/1.

VI. التقارير :

1. الأونكتاد، **تقرير الاستثمار العالمي و الشركات عير الوطنية و الصناعات الاستخراجية و التنمية** ، 2007

2. الأونكتاد، **تقرير الاستثمار العالمي** ، الاستثمار في اقتصاد منخفض الكربون ، بيت الأمم المتحدة، بيروت، 23 تموز، 2010.

3. الأونكتاد، **تقرير الاستثمار العالمي، أشكال الإنتاج الدولي و التنمية، غير القائمة على المساهمة في رأسمال** ، عرض عام 2011.

4. الاونكتاد، **تقرير الاستثمار العالمي، سلاسل القيمة العالمية: الاستثمار و التجارة من اجل التنمية** ، 2013.

5. الاونكتاد، **تقرير الاستثمار العالمي**، 2014.

6. المؤسسة العربية لضمان وائتمان الصادرات، **تقرير الاستثمار في الدول العربية**، الكويت ، 2003.

7. المؤسسة العربية لضمان و ائتمان الصادرات ، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية** ، الكويت 2004.

8. المؤسسة العربية لضمان و ائتمان الصادرات، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية** ، الكويت ، 2006 .

9. المؤسسة العربية لضمان و ائتمان الصادرات، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت 2009.

10.المؤسسة العربية لضمان و ائتمان الصادرات، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية** الكويت ، 2010.

11.المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، **جهات الترويج للاستثمار في الدول العربية** ، الواقع و التحديات، العدد الفصلي الثالث، 2012.

12.المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية** ، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، 2014.

13.المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **تقرير الاستثمار في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي و الشركات العاملة عدد خاص**، العدد الفصلي الثاني، افريل/ 2014.

14.صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، 2006.

15.الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة، **قانون الاستثمار في الجزائر**، مارس 2010.

16.بنك الجزائر، **التقرير السنوي للتطور الاقتصادي و النقدي للجزائر**، 2013.

17.تقرير التنمية البشرية ، **نهضة الجنوب تقدم بشري في عالم متنوع**، 2013.

V. المؤتمرات و الملتقيات :

1. خبابة عبد الله، مدى **فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية بين الجزائر و ماليزيا**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول الاستثمار الأجنبي و نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، 2-3 فيفري، المركز الجامعي بشار، 2008.

2. خلوفي عائشة و آخرون، **تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة على إستراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر** ، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف 1، 12/11 مارس 2013.

3. علام عثمان، **واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014**، مداخلة صمن الملتقى العربي الأول حول العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية و الثبات التشريعي، مصر، يومي 25-28 يناير2015.

4. فرحي محمد، سلمى صالحي، **المشاكل و التحديات الرئيسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الوطن العربي** الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول

العربية، جامعة الشلف، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علم التسيير، يومي 18/17 افريل، 2006.

5. كتوش عاشور، قورين، **الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في دول شمال إفريقيا بين الواقع و المأمول** ، حالة الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول الاستثمار الأجنبي المباشر و نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، المركز الجامعي بشار، 2-3 فيفري 2008 .
6. لجلط إبراهيم، نوري منير، **المؤسسات الاقتصادية الجزائرية و إشكالية التصدير خارج المحروقات** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي 4 حول المنافسة و الاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، 2010.
7. نجار حياة، زغيب مليكة، **إشكالية تأهيل المؤسسة الاقتصادية بين العصرنة و العولمة** نظرة مستقبلية، الملتقى الدولي حول المؤسسة الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة ورقلة، 2003.
8. يوسف قريشي، سليمة غدير احمد، **تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر برنامج (EDPHE)**، مداخلة ضمن الأيام الدراسية الرابعة حول الروح المقاولاتية والتنمية المستدامة، يومي17/18 أفريل 2007.

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية

1. Amrouche Missoum les facidilitéedaunieres à l'exportation, symposum
2. national sur les resures de promotion des exportation Alger,29-30 Décembre 1996 .
3. World Economic Forum, The Global Competitivenees Report: 2012-2013
4. World Economic Forum, The Global Competitivenees Report: 2011-2012

ثالثا : المواقع الالكترونية

1. نص بعنوان، **أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري**، دراسة حالة الوفرة المالية في الجزائر، http/dir-com/up loads / 1364 / changeeco.doc
2. نص بعنوان، **برنامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية و تحسين تنافسيتها**- واقع و آفاق،

digitallibrary.univ-batna.dz

3. التنمية البشرية في الجزائر Ar.wikipedia.org
4. صحيفة الثورة www.althawranews.net
5. حصيلة مالية، **الجزائر تسدد ديونها و تحسن اقتصادها الكلي** www.aps.dz
6. البنك المركزي لجمهورية تركيا
http://www.invest.gov.tr/arSA/investmentguide/investorsguide/Pages/FDIinTurkey.as

7. www.andi.dz
8. www.ons.dz
9. www.mincommerce.gov,dz
10. www.tiaret ahiamountada.com
11. www.alger,dz.
12. www.droit7.blogspot.com
13. www.duane.gov.dz
14. www.algex.dz